جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

دراسة مقارنة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا وإمكانية الإفادة منها في مصر

إعداد

د/ إكرام عبد الستار محمد دياب

استاذ مساعد التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية النوعية – جامعة الزقازيق

تاريخ استلام البحث: ٢٧ فبراير ٢٠٢٢م – تاريخ قبول النشر: ٢٣ مارس ٢٠٢٢م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2022. 228154

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة إلى طرح بعض من الإجراءات المقترحة لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بمصر لكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تؤدي دورا جوهريا في مساعدة المجتمعات المعاصرة لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ؛ وذلك من خلال إجراء مقارنة بين بريطانيا وفرنسا فى مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وعرض لخبرات بعض الدول التي اتبعت تلك الخبرتين ، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج المقارن ، وتعرض الدراسة إطارا نظريا يتناول نشأة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وفلسفتها ، وأهدافها ، وأهميتها ، وأنماطها ، يلي ذلك مقارنة بين بريطانيا وفرنسا فى مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وكيفية تطبيق هاتان الخبرتان في عدد من دول العالم ، ومن خلال توصل الدراسة إلى معطيات مستخلصة من مقارنة تلك الخبرات ؛ تم التوصل لمجموعة من نتائج الدراسة وطرح بعض الإجراءات المقترحة التي تستهدف تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بمصر للسعي نحو تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م ، وذلك بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري .

الكلمات المفتاحية: الشراكة – القطاع العام – القطاع الخاص – التعليم قبل الجامعي – بريطانيا– فرنسا.

A comparative study of the public-private partnership in pre-university education in Britain and France and the possibility of benefiting from it in Egypt

Abstract :

The study aims to present some of the proposed procedures for developing the partnership between the public and private sectors in pre-university education in Egypt, because the partnership between the public and private sectors in pre-university education plays a fundamental role in helping contemporary societies to achieve equality and equal educational and social opportunities. And that was through a comparison between Britain and France in the field of partnership between the public and private sectors in pre-university education, and a presentation of the experiences of some countries that followed those two experiences. Its philosophy, objectives, importance, and patterns, followed by a comparison between Britain and France in the field of partnership between the public and private sectors in pre-university education, and how these two experiences are applied in a number of countries of the world, and through the study finding data extracted from the comparison of those experiences; A set of study results have been reached and some proposed measures aimed at developing the partnership between the public and private sectors in pre-university education in Egypt to strive towards achieving Egypt's 2030 vision, in a manner that is commensurate with the conditions of Egyptian society.

Keywords: partnership- public sector- private sector- pre-university education- Britain- France.

القسم الأول : الإطار العام للدراسة :

مقدمة:

يعد التعليم محركا قويا لإستدامة النمو والإزدهار ، وذلك على المستويين الشخصي والوطني ، لذلك تتخذ جميع دول العالم خطوات واسعة في تحقيق التكامل الحقيقي بين الدولة كقطاع عام ، وبين القطاع الخاص ، وذلك للمساهمة في تعزيز الشراكة الفعالة بينهما بحيث لا يمكن لأي منهما أن يحل محل الآخر ، ويقوم بدوره كما أنه لا يمكن إلغاء دور أحدهما مع الإبقاء على دور القطاع الآخر . حيث يكمن جوهر عملية الشراكة في تكامل المزايا النسبية .

كما أشارت اليونسكو من خلال دراسة لها إلى أن كل دولارا يتم انفاقه على التعليم يحقق نموا اقتصاديا بنسبة من ١٠ إلى ١٥ دولارا وهذا يفسر طبيعة العلاقة الطردية حيث أن التحصيل العلمي ، والتعلم مدى الحياة يؤدي إلى إحداث حراك اقتصادي ، وتنمية مستدامة ، وهذا بدوره ينعكس على زيادة الطلب والإقبال على التعليم ، وينعكس أيضا على الإيرادات الاقتصادية التي يحققها التعليم للأفراد وللمجتمعات(UNESCO, 2012,p.4)

وفي ضوء هذا الاهتمام العالمي أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ماده ثرية جداً للدراسة والبحث في العديد من التخصصات مثل السياسة والاقتصاد والاجتماع والإدارة والقانون والتربية المقارنة ولم يقتصر الأمر على التخصصات العامة بل ظهرت مجالات بينية متعددة ومتداخلة يدور محتواها حول التعليم قبل الجامعي لعل أبرزها الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ومن ثم تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي أو الشراكة في التعليم من المجالات متداخلة التخصصات بين علم الشراكة (الإستثمار في التعليم) ، وعلم التربية عامة ، والتربية المقارنة خاصة نتيجة التشابة الكبير بينهما والذي يظهر في طبيعة الدراسة للظواهر التي يدرسها العلمين ، والتي تعتمد بشكل رئيس على مساهمات تخصصات العلوم الأخرى ولاسيما تلك الموجودة في الاتجاه

الرئيس للعلوم الانسانية كالسياسة ، الاقتصاد ، الاجتماع ، واللغات من ناحية ، والضوابط العلمية والتي تتمثل في المسؤولية والموضوعية من ناحية ثانية وسمات باحثي العلمين الموسوعية من ناحية ثالثة ومستويات دراسة الظواهر موضوع البحث والدراسة من ناحية رابعة (Parthenon–EY,2012,p.3) .

وتعرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي علي أنها اتفاقية بين جهة حكومية ، وشركة خاصة لاقتسام المخاطر والغرض في العمل والاستثمار المشترك الذي يستهدف تقديم الخدمات العامة ، في مجال التعليم قبل الجامعي (وزارة المالية ، ٢٠٢٠م ، ص٨).

وتهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي إلى زيادة نطاق الخيارات التعليمية عالية الجودة وذلك لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية أمام المواطنين والمقيمين على حد سواء ، وتعد تلك الخيارات التعليمية المطروحة ثمرة لإتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وذلك من خلال زيادة عدد الفرص والخيارات التعليمية أمام المتعلمين وأولياء الأمور فضلا عن زيادة عدد المدارس المتخصصة والتي تستهدف الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والمدارس المهنية ، بالإضافة إلى المساهمة في إنشاء مدارس خاصة عالية الجودة وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في إنشاء المزيد من المدارس بمواصفات أكاديمية عالية الجودة ومن خلال استبدال وتطوير المدارس الموجودة بالفعل ، والتي لا تفي بالمعايير المطلوبة وذلك بإنشاء مدارس أخرى تلتزم بمعايير أكاديمية عالية الجودة ومن نظام يلتزم بمبدأ المساءلة (Zancajo, Adrián , Fontdevila, Clara, Verger, Antoni ,Bonal, Xavier, 2021,pp.1–2).

ولقد أضحت قضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي خلال السنوات الأخيرة من القضايا التي تشغل العديد من الدول والحكومات بالإضافة إلى مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والعالمية نتيجة لضعف كفاية الإستثمارات

الحكومية العامة وكذا النفقات المتزايدة على الميزانيات الحكومية في التنمية الاقتصادية أو غيرها لن تتحقق بجهود قطاع واحد إنما لابد من التكاتف والتكامل بين القطاعين العام والخاص من خلال عقد مزيدا من الشراكات (Leicht, Alexander, Heiss, Julia, Won Jung Byun, 2018,pp.12-13).

وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من الحلول التي تحبذها المؤسسات الدولية ويروج لها على المستوى الدولي كأحد السبل لتوفير البنية التحتية. فعندما تدعم البنوك التنموية – مثل البنك الدولي- أو الجهات الدولية المانحة – أو الحكومات الأجنبية أو المجلس الأوروبي حكومات دول العالم الثالث ماليا، فيرجح أن يكون هذا الدعم مخصص لمثل تلك المشاريع المبنية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (برناردين أكيتوبي ، ريتشارد همينغ ، غيرد شوارتز ، ٢٠٢٠م ، ص٨) .

ففي بريطانيا؛ تبنت الحكومات المتعاقبة مجموعة من المشروعات والخطط الوطنية ، والتي استهدفت التوسع في عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وذلك بهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، من خلال توفير التعليم قبل الجامعي لأبناء المجتمع كافة ، وتمكين مؤسسات التعليم قبل الجامعي من الاندماج في المجتمع وتنميته ودعمها المتواصل للتواجد في مراكز متقدمة في المسابقات الدولية في مجال التعليم قبل الجامعي ، وقد ترتبت على تلك المشروعات والخطط تطورا كبيراً بمؤسسات التعليم قبل الجامعي وقيادتها للدولة البريطانية نحو التفوق والمنافسة الاقتصادية والتكنولوجية عالميا (Department for Business, Energy & Industrial Strategy, 2021,pp.15-16).

وفي فرنسا ؛ سعت مؤسسات التعليم قبل الجامعي إلي تحقيق التعليم للجميع من خلال إحداث تغييرات بنيوية و جوهرية في سياساتها وتوجهاتها التعليمية والادارية وقد ترتب على هذه التغيرات والسياسات تطورا كبيراً فيما يتعلق بتحقيق المساواة وتكافؤ

الفرص التعليمية والاجتماعية في الوصول إلى التعليم قبل الجامعي للمواطنين كافة ، وقيام مؤسسات التعليم قبل الجامعي بوظائفها في تحقيق التنمية وقيادة الابتكار في المجتمع الفرنسي (OECD, June 2020 ,pp.3-4).

وتأتي أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في السياق السياسي الحالي مع ارتباط مصر بشروط قرض صندوق النقد الدولي الذي تم التصديق عليه من قبل الحكومة المصرية. وجدير بالذكر أن استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠م ، الصادرة من الأمم المتحدة، تشجع على تمويل القطاع الخاص للخدمات العامة كوسيلة لتحقيق أهداف الاستراتيجية، كما جاء في الهدف السابع عشر لها والخاص بالاستثمار من أجل التنمية ، وهو ما يمثل عبء وضغط على البلدان الأقل حظا من الناحية الاقتصادية للاتجاه إلى استخدام الشراكة لتمويل احتياجاتها الخدمية العامة للوصول إلى الأهداف التي التزمت بها في استراتيجية ٢٠٣٠م (وزارة التخطيط ، ٢٠٢١م ، ص١١).

مشكلة الدراسة :

على الرغم من الجهود التي قامت بها الدولة المصرية خلال العقدين الماضيين لتطوير التعليم قبل الجامعي ومساعدة مؤسساته على تحقيق المساواة وتكافو الفرص التعليمية ، وتحقيق التميز، وقيادة الدولة المصرية للريادة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية ؛ إلا أن الواقع يشير إلى ضعف نتائج مشروعات التطوير، والمتمثلة في انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي مقارنة بالعديد من دول الآخذة في النمو، وقلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وما يرتبط به من تنمية اقتصادية واجتماعية ، ويمكن بلورة ذلك فيما يأتي :

- نقص العلانية والتحيز ، وعدم توضيح المعلومات اللازمة ففي المادة الثانية للائحة التنفيذية لقانون ٦٧ هناك إلزام لوزارة التربية والتعليم وهي الجهة الادارية القائمة على إعداد المشروعات بعمل دراسة تناقش الأبعاد الفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع لمعرفة الفائدة وعرضها من بعد على الوحدة المركزية للشراكة ،

وللأسف يتم تجاهل الجهات المعنية عند الإتفاق علي تلك الشراكات (مادة ١٦ من قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٠م ، مادة ١٣ و ١٥ للائحة التنفيذية، ص٢) .

–النقص في خدمات التعليم قبل الجامعي في بعض المحافظات، وضعف الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي والتي لا تتناسب مع متطلبات الخدمة التعليمية واحتياجات المستفيدين. وقد أدت أيضا إلي ضعف التوزان بين توزيع الخدمات المختلفة وتوطينها وفق احتياجات الدولة في ضوء خطط التنمية الشاملة.(الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، ٢٠١٤م ، ص١)

– تواجد مصر في المركز ٩٣ في تقرير التنافسية العالمية ٢٠٢٠م ، من أصل ١٤١ دولة ، في مقابل صعدت بريطانيا من ٢٣ إلى ١٩، وجاءت فرنسا في المرتبة ٣٢ ، فضلا عن خروج مصر من الدول الـ ٣٥ الأكثر استعدادا للتحول الاقتصادي في مقابل التواجد القوي لبريطانيا وفرنسا وفق تقرير التنافسية العالمية ٢٠٢٠م علاوة على عدم تواجدها في تقرير التنافسية الرقمية العالمي لعام ٢٠٢٠م ، فى المقابل هناك تواجد قوي لكل من بريطانيا وفرنسا (World Economic Forum, 2020,p.45)

– تعد التجربة المصرية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تجربة لازالت فى مراحلها المبكرة و تحتاج إلى المزيد من الدراسات التي توضح الآليات الصحيحة لعقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي (المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠١٦م ، ص١) .

– أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تثير العديد من التحديات بمؤسسات التعليم قبل الجامعي والتي تخص الحقوق الاجتماعية ، وذلك بسبب طبيعتها المركبة التي تجعل من الصعب مراقبتها في ظل قلة الشفافية بعقود الشراكة ، فضلا عن تراجع قدرة الحكومة على إنجاز الخدمات أو المشاريع المطلوبة لتحقيق خطط التنمية المستدامة من خلال مواردها المالية المتاحة. (المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠٢٠م ، ص ٦) .

– أن معظم العقود التي يتم إبرامها بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تتسم بتعقد بنودها بشكل شديد وبشكل يهدف إلى ضمان الأرباح للقطاع الخاص ، فضلا عن تراجع التنافس بين الموردين من القطاع الخاص مما انعكس علي التراجع في تقديم الخدمات التعليمية بالتعليم قبل الجامعي (الوحدة المركزية للشراكة ، ٢٠٢٠م ، ص٥).

– زيادة الضغط على الميزانية العامة مما انعكس علي قلة السيولة النقدية من قبل الحكومة ، وهلامية معايير قياس الأداء ، وتراجع تطبيق مبادئ الحوكمة من قبل الحكومة في إدارة الموارد بكفاءة وفاعلية وفي التعامل مع الشريك من القطاع الخاص (وزارة التربية والتعليم ٢٠٢١م ، ص٣) .

ومن ثم ؛ هناك حتمية لإجراء إصلاح جوهري لنظام التعليم قبل الجامعي المصري، وتنشأ هذه الحتمية نتيجة مجموعة من التحديات التي تواجه مصر في ظل التطلعات المجتمعية ، والثورة الصناعية الرابعة ؛ والتي تطلب منها : تحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة ، وتوفير الخدمات التعليمية على النحو المناسب لعدد متزايد ومتنوع من المتعلمين ، وزيادة معدل الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي ، والحد من التفاوتات الاجتماعية الناشئة عن الاختلافات في فرص التعليم وقلة المجالات المتاحة للمتعلمين وفرص الوصول إليها .

وتأسيسا على ذلك ، يتضح أن الدولة المصرية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في حاجة ماسة للقيام بمجموعة من الإجراءات التي تمكنها من إحداث تغييرات جوهرية في تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بها ؛ والتي تمكنها من مواكبة التغيرات الحادثة محليا وإقليميا وعالميا ؛ وتحقيق العدالة والمساواة في الوصول للتعليم قبل الجامعي، والمساهمة في تحقيق التنمية والابتكار في المجتمع، من خلال عقد مزيدا من الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، ونظرا لأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وتطبيقاتها الناجحة في كثير من دول العالم كانت هذه

الدراسة التي تسعى للإستفادة من هذه الخبرات ، ولهذا تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

كيف يمكن الاستفادة من خبرتي بريطانيا وفرنسا في تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بمصر ؟

وفي سبيل ذلك ستعمد الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

١– ما الإطار النظري للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في ضوء الأدبيات المعاصرة ؟

٢– ما واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي البريطاني علي ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه؟

٣– ما واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي الفرنسي علي ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه؟

٤– ما أوجه التشابه والاختلاف بين واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا، وأسباب تلك التشابهات والاختلافات في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة؟

٥– ما أهم الجهود المصرية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري علي ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه ؟

٦– ما الإجراءات المقترحة لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء خبرتي بريطانياوفرنسا، بما يساهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ م ، وبما يتناسب مع السياق الثقافي المصري؟

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تقديم إجراءات مقترحة لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بمصر بالاستعانة بكل من الإطار النظري ، وخبرات الدول محل الدراسة.

ويتفرع من الهدف الرئيس مجموعة أهداف فرعية وهي كالتالي :

١– التعرف علي الإطار النظري للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في ضوء الأدبيات المعاصرة .

٢– التعرف علي واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي البريطاني علي ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه .

٣– التعرف علي واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي الفرنسي علي ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه.

٤– الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ببريطانيا وفرنسا، وتوضيح أهم أسباب تلك التشابهات والاختلافات في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة .

٥– الكشف عن أهم الجهود المصرية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري.

٦– التوصل إلي بعض الإجراءات المقترحة لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء خبرتي بريطانياوفرنسا، بما يساهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م ، وبما يتناسب مع السياق الثقافي المصري .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله ، ألا وهو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم قبل الجامعي حيث تنطلق الدراسة من كون تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم قبل الجامعي محددا رئيسا للإرتقاء بالتعليم قبل الجامعي ، كما أنه من أكبر القضايا التي تشغل صانعي السياسات ، ومتخذي القرارات ومخططي التعليم ، بل والمجتمع بأسره ، وتظهر أهمية الدراسة من خلال القيمة النظرية التي تقدمها ، فيما يتعلق بإلقاء الضوء علي مجال بحثي مهم ، يتعين إيلاؤه الأهمية الكافية ألا وهو تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، يضاف إلي ذلك القيمة التطبيقية للدراسة من خلال ما يمكن

أن تسفر عنه من نتائج قد تفيد في تبيان آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهمية الدراسة في عدة نقاط ، من أبرزها الآتي :

١– تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام العالمي بتلبية الاحتياجات التعليمية للمتعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وذلك لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية.

٢– تفيد الدراسة في اقتراح مجموعة من الإجراءات لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بمصر، وذلك من خلال الاستفادة من بريطانيا وفرنسا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي والمطبقة في معظم دول العالم.

٣– فتح آفاق لدراسات مستقبلية حول آليات إبرام المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وذلك لتلبية الاحتياجات التعليمية وتحقيق التعليم للجميع ، في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م .

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الراهنة على الحدود الآتية:

أولا : وحدة المقارنة : فيما يتعلق بوحدة المقارنة –الحدود الموضوعية– الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، سوف تقتصر الدراسة على ما يلي :

الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي.

ثانيا : حالات المقارنة : تقوم الباحثة بدراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وسوف يتم تناولها من خلال مايلي :

١– بريطانيا : وتبرر الباحثة اختيارها لها بما يلي :

أ– أن بريطانيا تتشابه إلى حد كبير مع مصر؛ فرغم التاريخ والحضارة البريطانية ؛ إلا أن بريطانيا لا تزال تعتبر بلدا ناميا نسبيا، كما هو الحالة في مصر؛ ولكن لديها الكثير من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها مصر في مجال الدراسة.

ب– أن بريطانيا سعت للتوسع في تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وتطويرها وفق خطط ومشروعات ومبادرات وطنية ضخمة، وجعلتها على رأس أولوياتها الوطنية؛ باعتبارها المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي تشهدها بريطانيا في الوقت الراهن على المستوى المحلي، الإقليمي، القومي والعالمي.

ج– نجاح الخطط والمشروعات والمبادرات التي قامت بها بريطانيا لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، بل وانتشارها في العديد من الدول ، بل والوصول بها إلى ميدان المنافسة العالمية.

٢– فرنسا : وتبرر الباحثة اختيارها لها بما يأتي :

أ – أن فرنسا تتشابه إلى حد كبير مع مصر ؛ بل ولديها الكثير من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها مصر في مجال الدراسة .

ب – لكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بفرنسا تشهد تطورا وازدهارا كبيرا خلال الفترة الراهنة؛ الأمر الذي يعني أن هناك العديد من الدروس التي يمكن أن تستفيدها مصر .

ج– أن فرنسا تسعى وبجدية شديدة إلى الوصول لأعلى معدلات إلتحاق بالتعليم قبل الجامعي ، وتوظيفه في تحقيق التنمية وقيادة الابتكار، وتحقيق مصالحها القومية .

وإجمالا يمكن القول: إن اختيار حالات المقارنة (بريطانيا وفرنسا)جاء نتيجة للتوسع والانتشار للشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ولكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من الآليات والمسارات البديلة للتمويل الحكومي ، والتي شهد التعليم قبل الجامعي خلال العقود الماضية ، نسب استيعاب كامل بفضل تلك الآليات الجديدة ، ومن ثم تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية للجميع .

مصطلحات الدراسة :

يعرض هذا الجزء المصطلحات الواردة في عنوان الدراسة، ويأتي التحليل التفصيلي للمصطلحات بالإطار النظري للدراسة ، وذلك فيما يلي:

أولا : الشراكة :

لغوياً : الشراكة من الفعل شرك ، يقال : شاركت فلانا أي صرت شريكه، واشترك الرجلان وتشاركا: أي شارك كل واحد منهما الآخر، وأشركه في أمره: أي أدخله فيه، ومنه قوله تعالى على لسان موسى –عليه السلام– طالبا من الله إشراك أخيه هارون في النبوة في قوله تعالي، « وأشركه في أمرى »(لسان العرب لابن منظور، ٢٠٠٤م ، ص٤٨٠) .

اصطلاحا :يعتبر مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم ذات المدلولات المتعددة ، ويتم ترجمة مصطلح الشراكة بالإنجليزية " Partnership Public–Private" أو اختصاراً (PPP) ، (P3) ، ومن جملة التعريفات التي عرفت بها الشراكة ما يلي:

- عرفها قاموس New Webster بأنها " رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم . (-http://www.merriam webster.com/dictionary/partnership,2004,p.22)
- أي مشروع عام ذو طبيعة اقتصادية يساهم فيه القطاع الخاص عن طريق التمويل والادارة وإحدى العمليات التالية على الأقل (الإنشاء، التشييد، التطوير، الترميم ، التجهيز ، الصيانة ، التأهيل ، والتشغيل) وبالتالي فإن أي عقد يتم إبرامه ولا يتضمن العمليات الواردة السابقة فإنه لا يمكن اعتباره شراكة بين القطاعين العام والخاص (United Nation, 1998, P.4).
- وأشار المجلس القومي للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالولايات المتحدة الأمريكية : National Council For NCPPP) PPP) إلي أنها : اتفاق

تعاقدي بين جهة حكومية ، وكيانا تابعا للقطاع الخاص، يتم من خلال هذا الاتفاق المشاركة بالأصول والخبرات لكل قطاع في تقديم الخدمة أو تسهيلها للفئة المستهدفة ، بالإضافة إلى المشاركة في الموارد ، وتحمل المخاطر والعوائد المتأتية عند تقديم الخدمة (National Council PPP, (NCPPP) www. Ncppp.org).

- وجاء تعريف صندوق النقد الدولي(IM.F) لمصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص : علي أنها عملية يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية ، والتي كانت تقدمها في الغالب الجهات الحكومية ، وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود التأجير التشغيلي ، وعقود الامتياز ، وذلك بهدف القيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية التعليمية و الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت لا تزال تستخدم بصفة أساسية في مشاريع البنية التحتية ، والتي من أهمها المدارس ، فضلا عن الخدمات ذات الصلة بالمواصلات كالطرق السريعة والجسور والأنفاق(World American Development Bank,2004, p.15.).

يتضح مما سبق أنه لايوجد تعريف عالمي موحد لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي، إلا أنه يستفاد من التعريفات المختلفة ما مفاده أن الشراكة هي عقد بين طرف من القطاع العام وطرف من القطاع الخاص، ينفذ بموجبه الطرف الخاص خدمة عامة أو مشروع عام. ويعد توزيع المخاطر وتحديد المخرجات هما ركائز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

التعريف الاجرائي للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي : هي عملية قائمة على التعاون والتكامل وتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص وذلك على المستوى المحلي والاقليمي والدولي وذلك لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية وتوفير التعليم للجميع بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وضمان التوزيع العادل لخدمات التعليم قبل الجامعي .

ثانيا : القطاع العام :

تتعدد التعاريف الخاصة بالقطاع العام وتطور فترة إلى أخرى إلى وقتنا الحالي ، والسبب في ذلك هو تطور مفهوم الدولة وتطور تدخلها في النشاط الإقتصادي ، ومن أهم التعريفات التي وردت في مفهوم القطاع العام :

- **القطاع العام هو ذلك القسم من الإقتصاد الذي يعنى بصفقات الحكومة ، فالحكومة تتلقي الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر على أعمال الإقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقية والاستثمارية – مصروفات الحكومة– وعبر سيطرتها من خلال السياسة المالية والضريبية – على قرارات الإتفاق والإستثمار في قطاعات الإقتصاد الأخرى (عمر الأيوبي ، ١٩٩٥م ، ص٣٤٢) .**
- **القطاع العام هو عبارة عن وحدات قطاع الأعمال أو المؤسسات التي تدار وتسير من قبل الحكومة، والهدف المرجو من هذه المؤسسات العمومية من خلال إنتاجها للسلع والخدمات لا يكون بالضرورة الوصول إلى أكبر الأرباح ، وإنما تقديم هذه السلع والخدمات لأفراد المجتمع لإشباع حاجاتهم بأفضل الأسعار المحددة من قبل الدولة حيث يؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المؤسسات إلى تفضيل آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية (ضياء مجيد ، ٢٠٠٨م ، ص٩) .**
- **ظاهرة اجتماعية واقتصادية جزئية موضوعية ظهرت مع ظهور فكرة الدولة وتستمر معها (عارف دليلة ، ٢٠١٢م ، ص ١٠) ، ويشمل القطاع العام قطاعين علي النحو التالي :**

١–قطاع الحكومة : يتكون هذا الأخير من الجهاز الإداري للدولة، الإدارة المحلية ، الهيئات العامة الخدمية –السيادية – المكونة للموازنة العامة للدولة.

٢–قطاع الأعمال العام : يتكون من الشركات القابضة والتابعة الخاضعة للأحكام النافذة ، الشركات العامة الأخري والتي تحكمها قوانين أو قرارات خاصة ، والهيئات العامة الاقتصادية .

والشكل التالي يوضح مكونات القطاع العام :

الشكل رقم (١) : مكـونات القطـاع العـام

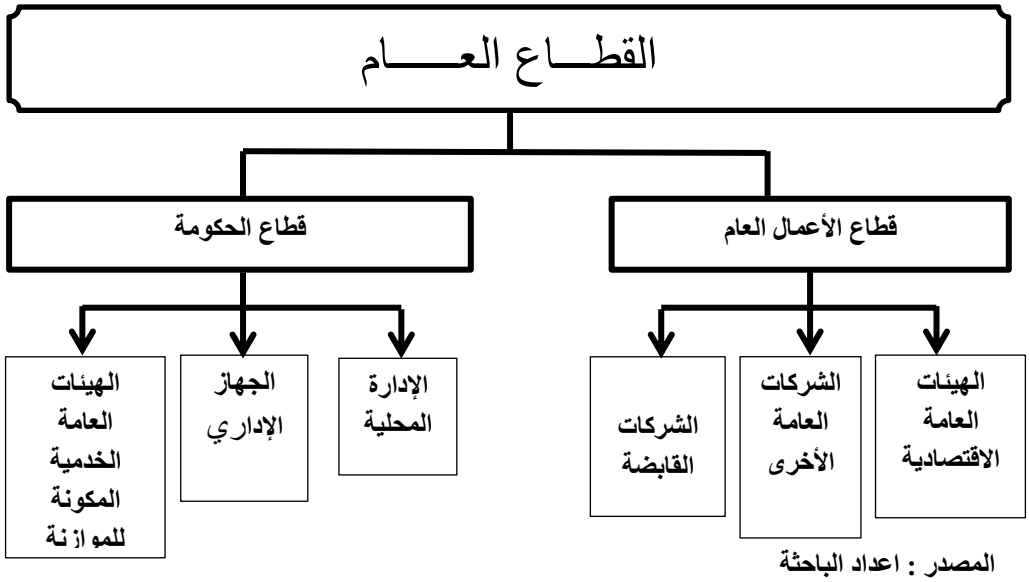

المصدر : اعداد الباحثة

يتضـح ممـا سـبق أن الهـدف مـن وجـود القطـاع العـام هـو تغييـر الهيكـل الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ويوضح مدي ارتباط القطاع العام بمفهوم الدولـة ونشـاطاتها ، وأن القطـاع العـام وسيلـة حكوميـة فـي يـد الدولـة لتحقيـق صفقاتها ، يتكون القطاع العام من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام

ثالثا : القطاع الخاص :

من أهم تعريفات القطاع الخاص:

- **يعد أحد أهم الآليات لتحقيق الربح ، وأن قواعد الربح وفقا للقطاع الخاص تتغلب علـى الإعتبـار الإجتماعيـة التـي يتحملهـا عـادة القطـاع العـام (ضـياء مجيـد : الخصخصة والتصحيحات الهيكلية : آراء واتجاهات ، مرجع سابق ، ص١٨).**
- **عنصر أساسي ومنظم في النشاط الإقتصادي ويشمل الملكية الخاصة ، ويتم تحديد الإنتـاج بنـاءا علـى نظـام السـوق والمنافسـة ، وتحـدد فيـه المبـادرة الخاصـة وتقاسـم المخـاطر و القـرارات التـي سـيتم الاتفـاق عليهـا (accelerating pre–poor**

growth through support Private sector development,2004,v.17

ومن الجدير بالذكر أنه يطلق أيضا مصطلح الإقتصاد الحر على القطاع الخاص ، والذي يشترط تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، والذي يرتكز على المنافسة الحادة كنتاج لعدم تدخل الدولة تحقيق أقصى الأرباح .

يتضح مما سبق أن تمثل المنافسة التامة بيئة جيدة لعمل القطاع الخاص لتحقيق أقصى الأرباح، فضلا عن أن يسعى القطاع الخاص إلي تحقيق الأرباح ، مما يجعله يسعي دائما نحو تحقيق الشروط وإنجاز الشراكات في أسرع وقت وبكفاءة عالية وبجودة ممتازة .

رابعا : المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم Equality of Opportunity in Education :

تعرف المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم علي أنها :

أ–حصول كل مواطن على فرص متكافئة مع أعضاء المجتمع الآخرين في الإلتحاق بالتعليم قبل الجامعي ، بصرف النظر عن وضعه الاقتصادي، أو ظروفه الاجتماعية، أو موقعه الجغرافي، أو معتقده الديني، أو نوعه كونه ذكرا أو أنثى، ودون أن يكون هناك اختلاف في نوعية الخدمة التعليمية (فاروق عبده فليه ، وأحمد عبدالفتاح الزكي ، ٢٠٠٤م ، ص ص ١٢٤– ١٢٥)

ب–إتاحة التعليم قبل الجامعي لكل قادر عليه، وذلك بتذليل الصعاب التي تعترض عملية التعليم، سواء كانت مادية أو معنوية(عبدالفتاح إبراهيم تركي ، ١٩٨٤م ، ص١٤٤)

في ضوء ذلك، يمكن تعريف المساواة في التعليم قبل الجامعي إجرائيا بأنها : إتاحة الوصول السهل للالتحاق بالتعليم قبل الجامعي لجميع أبناء المجتمع ، والاستمرار فيه وفق قدراتهم وإمكاناتهم، بصرف النظر عن أية عوامل أو قيود خارجية تتمثل في: اللون، الجنس، الموقع الجغرافي، الطبقة الاجتماعية، الوضع الاقتصادي.

ويتحقق ذلك من خلال تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وذلك لضمان التوزيع العادل لخدمات التعليم قبل الجامعي في أنحاء الدولة كافة ، وشفافية إجراءات الإلتحاق ، وتم تعريف هذا المصطلح رغم أنه غير مذكور في عنوان الدراسة ؛ ذلك نظرا لأنه المسار الذي تستهدفه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في هذه الدراسة الحالية والتي تلقي الضوء علي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي التي تستهدف تقديم التعليم كخدمة تحقق من خلالها المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، ولا تستهدف الربح من وراء ذلك.

الدراسات السابقة :

تم ترتيب الدراسات من الأقدم للأحدث ، بداية بالمحور الأول والذي تناول الدراسات العربية ، ثم المحور الثاني والذي تناول الدراسات الأجنبية ، ثم التعقيب علي الدراسات السابقة.

المحور الأول : الدراسات العربية :

تم ترتيب الدراسات العربية من الأقدم للأحدث وذلك علي النحو التالي :

١ – **دراسة : وائل وفيق رضوان، عمرو محمد حامد ، ٢٠٢٠م .**

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة (PPP) بين القطاع العام والخاص لإصلاح التعليم قبل الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج والتي من أهمها وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة (PPP) بين القطاع العام والخاص لإصلاح التعليم قيل الجامعي ، فضلا عن ضرورة وجود دعم سياسي قوي للشراكة بين القطاع العام والخاص فهذا الدعم، يشجع المستثمر المحلى أو الأجنبي، على الدخول في مشروعات شراكة مع القطاع العام، حيث أن دعم القيادات السياسية لتلك المشروعات يبعث بالثقة والاطمئنان في نفوس المستثمرين ، تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وهي تناولها لقضية

متطلبات تفعيل الشراكة "PPP" بين القطاع العام والخاص مدخلا لإصلاح التعليم قبل الجامعي ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في ضوء خبرة كل من بريطانيا وفرنسا ، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع علي آليات تفعيل الشراكة (PPP) بين القطاع العام والخاص والتي تستهدف إصلاح التعليم قبل الجامعي .

٢ – دراسة : خالد تعليش ، رشيد جلود ، ٢٠٢٠م.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء علي التنظيم القانوني للمدارس الخاصة بالجزائر وأثره على جودة الأداء ، واستخدامت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها أن التنظيم القانوني للمدارس الخاصة له العديد من الايجابيات والتي من أهمها الانعكاسات الايجابية على جودة الأداء. تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي تناولها لقضية التنظيم القانوني للمدارس الخاصة بالجزائر وأثره على جودة الأداء، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بريطانيا وفرنسا، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع علي آليات وممارسات التنظيم القانوني للمدارس الخاصة بالجزائر وأثره على جودة الأداء.

٣ – دراسة: أيمن عبدالجليل أبو حجاج ، نوار قاسم الحمد ،٢٠٢١م.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم أدور الإدارة المدرسية في تعزيز الشراكة المجتمعية في المدارس العربية في منطقة بئر السبع من وجهة نظر مديري المدارس أنفسهم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ، وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها ، إلقاء الضوء علي أهم أدور الإدارة المدرسية ، والتي لها دور كبير في تعزيز الشراكة المجتمعية في المدارس العربية ، تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وهي تناولها لقضية دور الإدارة المدرسية في تعزيز الشراكة

المجتمعية في المدارس العربية ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع علي أهم أدور الإدارة المدرسية ، والتي لها دور كبير في تعزيز الشراكة المجتمعية في المدارس العربية .

٤ – دراسة : عبير بنت صالح الشويعر ، ٢٠٢١م .

هدفت الدراسة إلى إيجاد بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من خلال الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية ، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها توضيح مدي اهتمام السعودية بالتعليم وبالأنشطة الطلابية، وأكدت الدراسة علي صعوبة الاعتماد على مصدر وحيد في تمويل الأنشطة الطلابية وهو التمويل الحكومي تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وهي تناولها بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع علي بدائل جديدة للشراكة لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام .

٥ – دراسة : فيصل الراوى رفاعى ، عماد صموئيل وهبه ،٢٠٢١م.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوءعلي بعض الآليات التربوية المعاصرة التي تساهم في دعم مبدأ تكافو الفرص التعليمية ، وتقديم بعض المقترحات الداعمة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها : أن هناك العديد من المسارات التمويلية البديلة والتي تساهم بنجاح في عمل تكامل مع المؤسسات الحكومية من خلال امدادها بالمال والنفقات اللازمة لتجويد العملية التعليمية ولتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية وتوفير

التعليم للجميع. تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وهي تناولها لقضية أليات معاصرة لدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع علي أليات معاصرة لدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر.

٦ – دراسة سلوى السيد عبدالقادر ، ٢٠٢١م.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور التعليم الفني في تعزيز رأس المال البشري، وسوق العمل الحرفي عن طريق دراسة مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج المطبق في عدة من المدارس الفنية بمحافظة الإسكندرية بوصفه أنموذجا ، واستخدمت الدراسة المنهج الإنثروبولوجي ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ناقشتها الباحثة في محاور اختصت بوصف واقع المشروع، وأبعاده الاجتماعية والثقافية، ومستقبله، وأثره في تعزيز رأس المال البشري وسوق العمل ، تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وهي تناولها لقضية أثر التعليم الفني في تعزيز رأس المال البشري وسوق العمل: مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية أنموذجا ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع علي أثر التعليم الفني في تعزيز رأس المال البشري وسوق العمل: مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية أنموذجا.

ثانيا : الدراسات الأجنبية :

تم ترتيب الدراسات الأجنبية من الأقدم للأحدث وذلك علي النحو التالي :

1. Role of Public Private Partnership in School Education in India , 2013 .

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء علي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في الهند ، وأشارت الدراسة إلى أن الهند رغم تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي إلا أن هناك مناطق في الهند تعيش في فقر شديد ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي من أهمها :

- أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تعتبر حلا أساسيا في ضمان تحقيق الإستيعاب الكامل بمرحلة التعليم قبل الجامعي ولاسيما لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة .
- أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تعد من أهم الآليات المساهمة في تحقيق الرؤية الإستراتيجية للهند .
- أكدت الدراسة علي أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تعد بمثابة مسار بديل لتمويل مؤسسات التعليم قبل الجامعي التي تعاني من ضعف التمويل .

تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وهي تناولها لقضية دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم قبل الجامعي بالهند ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع علي دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم قبل الجامعي بالهند.

2. partner. Negar Farakish, Shanna Jaggars, & Maggie Fay Public –private partnership ,2017.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على البرامج المبتكرة في مجال التعليم قبل الجامعي ، وفي البحث عن أوجه القصور في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي من أهمها

- أن البحث في أسباب نجاح أو فشل الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من أهم الآليات التي تساعد في نجاح عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي القائمة والمستقبلية .
- أن مراجعة ومتابعة بنود الشراكة من أهم الخطوات التي تساعد في تطوير العلاقة بين القطاعين العام والخاص.
- أن الشفافية والعلانية عند إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم آليات نجاح الشراكات.

تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وهي تناولها لقضية دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع علي طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وأهم أسباب نجاحها واستمرارها .

3. Public–Private Partnerships and Private Actors in Secondary Education, 2018.

هدفت الدراسة إلى تناول الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من المرحلة الإبتدائية إلى المرحلة الثانوية ، وذلك للرصد مستوى إحراز مدى التقدم في تحقيق الإستيعاب لدي طلبة التعليم قبل الجامعي ، وذلك من خلال عمل دراسة تقويمية لمستوى الإستيعاب بمرحلة التعليم قبل الجامعي على مستوى البلاد ، واستخدمت الدراسة منهج الدراسات المسيحية ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتى من اهمها :

- أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تعد من أهم الصيغ و المسارات البديلة للتمويل مؤسسات التعليم قبل الجامعي ومساعدتها فى تحقيق الاستيعاب الكامل .

- أن متابعة تنفيذ بنود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تعد من أهم آليات تحقيق الهدف من تلك الشراكة .
- أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تساعد في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية بالتعليم قبل الجامعي .

تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وهي تناولها لقضية الشراكات بين القطاعين العام والخاص والجهات الفاعلة الخاصة بالتعليم قبل الجامعي ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع غلي طبيعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والجهات الفاعلة الخاصة بالتعليم قبل الجامعي .

4- Tat'jana V. Varkulevich,2019.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية التعاون و الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي لما في ذلك من ضمان لاستدامة التنمية والابتكار ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتى من أهمها :

- أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تمكن تلك المؤسسات من تخريج طلاب يتمتعون بمهارات سوق العمل المطلوبة لكونهم تم اعدادهم بمدارس تتسم بتعليم عالي الجودة.
- أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تفتح آفاق جديدة أمام المتعلمين مما يمكنهم من الإبداع والابتكار ومساعدتهم على المساهمة في التنمية المستدامة .
- البحث عن آليات تحديث متطورة لتمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كافة القطاعات

تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وهي تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم: الميزات والآفاق ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع غلي طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم: الميزات والآفاق.

5-Public–Private Partnership Operational Plan، 2012- 2020 Realizing the Vision for Strategy, 2020.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم القضايا التي سيتبناها بنك التنمية الآسيوي ، وكانت من أهمها قضايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كافة القطاعات ، وذلك تأكيداً لأهمية الشراكة في المساهمة في تحقيق الرؤية الإستراتيجية للدول ، وأن البنك سيتولى تمويل القضايا ذات العلاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في كافة المجالات والتي من أهمها القضايا التعليمية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتى من أهمها :

- ضرورة إعادة صياغة سياسات وإجراءات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كافة المجالات .
- أن البنك سيقوم بتمول جميع الشراكات بين القطاعين العام والخاص .
- أكدت الدراسة علي ضرورة مراجعة آليات التمويل التقليدي للمشروعات القائمة على الشراكة .

تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وهي تناولها لقضية الدور التحويلي للشراكات بين القطاعين العام والخاص في عمليات بنك التنمية الآسيوي ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام

والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع غلي طبيعة الدور التحويلي للشراكات بين القطاعين العام والخاص في عمليات بنك التنمية الآسيوي.

6-Riham Helmy, Nevien Khourshed, Mohamed Wahba and Alaa Abd El Bary,2020 .

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم عوامل و مقومات النجاح المطلوبة لتسهيل ولضمان تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بمصر ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها كما رتبتها تلك الدراسة أن العوامل الادارية والتشغيلية هي الأكثر أهمية تليها العوامل القانونية ثم العوامل السياسية ثم العوامل الاقتصادية والمالية ، وجاءت من أبرز النتائج أيضا :

- أن هناك ضرورة لتوضيح الشروط اللازمة لإحتضان مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بمصر .
- بناء بيئات مواتية للشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .
- أن وضع خطوط عريضة ومعايير ملزمة متفق عليها من أطراف الشراكة يعد من أهم آليات إنجاح تلك الشراكة .

تتفق تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها قضية ذات علاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وهي تناولها لقضية استكشاف عوامل النجاح الحاسمة للقطاع العام دراسة حالة الشراكة: قطاع التعليم في مصر ، وتختلف الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في تناولها لقضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في الإطلاع غلي عوامل النجاح الحاسمة للقطاع العام دراسة حالة الشراكة: قطاع التعليم في مصر.

التعليق علي الدراسات السابقة :

في ضوء ما سبق ، يمكن القول: أن هناك تشابه بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة ؛ ويتمثل هذا التشابه في الاهتمام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي كمجال بحثي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام من جانب باحثي التربية المقارنة ، والتأكيد على أهمية تحليل طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ورغم هذا التشابه ، فثمة اختلافات كثيرة ؛ وتتمثل هذه الاختلافات في : وحدة المقارنة ، حالات المقارنة ، الهدف من المقارنة ، والمنهج البحثي المستخدم ؛ وسوف تستفيد الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعميق الفهم حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وطريقة تناول موضوعات التربية المقارنة برؤية جديدة .

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج المقارن ، حيث يعد من أكثر الأساليب البحثية ملاءمة لطبيعة الدراسة، وبالتالي تم وصف وتحليل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا مع عمل التحليل الثقافي للبلدين في هذا المجال ، ثم عقد المقارنات التفسيرية بين البلدين، والخروج بأوجه الاستفادة التي يمكن الإفادة منها في مصر ، وبهذا تسير الدراسة وفقا للمنهج المقارن تبعا للخطوات التالية(شاكر محمد فتحي وآخرون ، ٢٠٠٠م ، ص ص ٦٨–٦٩):

١– تحديد مشكلة الدراسة : حيث تتضح مشكلة الدراسة في البحث عن آليات جديدة لتمويل مؤسسات التعليم قبل الجامعي ، ومسارات بديلة لتحقيق الإتاحة والاستيعاب الكامل للمتعلمين بالتعليم قبل الجامعي والمساهمة في تخفيف العبء عن ميزانية الدولة بطرح آليات جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، مما يستوجب البحث بالدراسة في الخبرات المتقدمة في هذا المجال، بعرض الاستفادة منها في هذا المجال.

٢– الوصف للإطار الأيدولوجيا : وهو وصف للظاهرة وتحديد للإطار الفكري الذي يحيط بالمشكلة ، ويتمثل ذلك في عرض الإطار الفلسفي لطبيعة الشراكة بين القطاعين

العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي، من خلال إلقاء الضوء على طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي والمقصود بها، وتوضيح أهدافها وأهميتها، وأنماطها، وأبرز الصعوبات التي تواجهها، كما يتضمن الوصف عرض الملامح وسمات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، وذلك من خلال عدة جوانب تتمثل في: السياق الثقافي للمجتمع ، لمحة تعريفية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، رؤية ، ورسالة ، و المرحلة التعليمية ، والأهداف الإستراتيجية ، و القيم الجوهرية ، و بدايات تأسيس وإنشاء مدارس الشراكة ، تمويل و مقومات نجاح و التحديات التي تواجه مدارس الشراكة في بريطانيا وفرنسا .

٣- تفسير الظواهر : وذلك من خلال ربط خبرة كل دولة رائدة (بريطانيا وفرنسا) في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بالسياق الثقافي من خلال القوى والعوامل الثقافية الخاصة بها، والتي أثرت في طبيعة كل خبرة.

٤- المقارنة: وذلك بإجراء التحليل المقارن بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في الخبرتين ، وتفسير ذلك في ضوء بعض المفاهيم الاجتماعية ذات الصلة. وتمثل ذلك في الدراسة الحالية من حيث لمحة تعريفية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، رؤية ، ورسالة ، والمرحلة التعليمية ، والأهداف الإستراتيجية ، و القيم الجوهرية ، و بدايات تأسيس وإنشاء مدارس الشراكة ، تمويل و مقومات نجاح و التحديات التي تواجه مدارس الشراكة في بريطانيا وفرنسا .

٥- التعميم : ومن الخطوة السابقة يمكن الخروج بأوجه المقارنة بين بريطانيا وفرنسا ، وتفسير ذلك ونقده ، وبالتالي من خلال ذلك يمكن استنتاج المعطيات المستخلصة من هذين الخبرتين ، ليتحقق هدف الدراسة الرئيس وهو كيف يمكن الاستفادة من

بريطانيا وفرنسا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بمصر.

خطوات الدراسة :

تشتمل الدراسة الحالية على الخطوات الرئيسية التالية،في ضوء المنهج المقارن، تسير الدراسة الراهنة إجرائيا وصولا إلى تحقيق أهدافه وفق الخطوات الآتية :

١– الخطوة الاولى: الإطار العام للدراسة ويتضمن العناصر الاتية: (مقدمة، مشكلة الدراسة ، حدود الدراسة ، أهداف الدراسة ، أهمية الدراسة ، مصطلحات الدراسة ، الدراسات السابقة، منهج الدراسة وخطواته).

٢– الخطوة الثانية : استعراض الإطار النظرى للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة .

٣– الخطوة الثالثة : تناول واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي البريطاني علي ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه .

٤– الخطوة الرابعة : تناول واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي الفرنسي علي ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه .

٥– الخطوة الخامسة : استعراض الدراسة التحليلية المقارنة لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي البريطاني والفرنسي وأسباب تلك التشابهات والاختلافات في ضوء بعض مفاهيم العلوم والاجتماعية ذات العلاقة .

٦– الخطوة السادسة : استعراض أهم الجهود المصرية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري علي ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه .

٧– الخطوة السابعة : عرض بعض الإجراءات المقترحة لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري على ضوء الاستفادة من خبرتي

بريطانيا وفرنسا ، بما يساهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م، وبما يتناسب مع السياق الثقافي المصري .

القسم الثاني للدراسة : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي (إطار نظري):

يعد التعليم قبل الجامعي مادة ثرية جدا للبحث والدراسة في العديد من التخصصات؛ في ظل ما يقوم به من وظائف وأدوار محورية في بناء استراتيجيات التنمية والابتكار الوطنية ؛ خاصة مع تغير السياقات العالمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وفي هذا السياق يتناول هذا القسم المحاور الآتية :

سيتم تناول الإطار النظري للدراسة من خلال تحليل المفاهيم الأساسية وتناول أبرز القضايا المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وهي كالتالي :

أولا : ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

بداية تعرف الشراكة القطاعين العام بالخاص على أنها تفويض الدولة لمؤسسة خاصة بدور من أدوار الدولة والتي تتمثل في إنشاء، امتلاك، أو إدارة أحد المشاريع الحكومية ، ويعد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص مفهوم غير جديد إطلاقا حيث ترجع بدايته إلى الإمبراطورية الرومانية التي قامت بإسناد بناء الطرق وصيانتها لأفراد بعينهم ، ومن أشهر الأمثلة علي ذلك استخدام المرتزقة في الحروب وهم أفراداً يؤدون دور من الأدوار المخصصة للدولة و هو الحفاظ علي الدولة من الأعداء ، ويعتبر هذا المثال من أقدم الأمثلة علي الشراكة (Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands ,2013,pp.14-16.).

ومنذ سبعينات القرن العشرين صعد نجم سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أوربا ، بل وأصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص كطوق نجاة من البيروقراطية والجمود ، وغياب الكفاءة ، وضعف التمويل في القطاع العام ، ومنذ ذلك الحين جاءت فكرة التكامل والشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك لتحقيق الكفاءة

، والإبتكار، والوفرة النقدية(EUROPEAN CPURT OF AUDITORS,2018,p7).

ومن خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص تستطيع الحكومة توظيف إمكانيات القطاع الخاص للصالح العام خاصة في الدول التي تعاني من المديونية العامة كالدول الآخذة في النمو .

ويعد الفكر العالمي النيوليبرالي أحد أهم الأسباب الرئيسة التي جعلت فلسفة ومفاهيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الفلسفات والمفاهيم الرنانة ، بل وسعت معظم دول العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية نحو تبني سياسات النيوليبرالية والتي تؤكد في فلسفتها علي أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتستمد الشراكة بين القطاعين العام والخاص فلسفتها من فلسفة النيوليبرالية ، حيث تعرف النيوليبرالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص علي أنها عملية تستهدف ترشيد استخدام الموارد ، وخفض الضرائب لتشجيع استثمارات القطاع الخاص ، وذلك لإحداث التكامل بين القطاعين العام والخاص بالدول .

ولقد تطور شكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل ملحوظ ، حيث توصلت الحكومات والمؤسسات الممولة على حد سواء إلى مجموعة من الإجراءات الاحترازية وأشكال العقود التي من شأنها أن تقلل حجم المخاطر المالية والإدارية في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، والاتجاه نحو عقود الاستئجار أكثر نجاحا من عقود التشغيل والنقل ، وذلك لأن عقود الاستئجار تمكن الحكومات من الاستمرار في مقعد القيادة فيما يخص إدارة المشاريع والتأكد من مستوى الخدمة والحفاظ على عدالة التوزيع والأسعار(Adham Sameh Elmeligy,2018,p.6).

ولتوضيح المقصود بالشراكة بين القطاعين العام والخاص ينبغي الرجوع إلى واحد من أبرز الذين اهتموا بدراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث تم استخدام هذا المصطلح باللغة الإنجليزية لأول مرة من قبل رئيس الوزراء التركي الليبرالي الراحل (تورجوت أوزال) ، والذي كان رئيس الجمهورية التركية الثامن ، وذلك

في بداية الثمانينيات وأشار بأن اصطلاح الشراكة ليس اصطلاحا قانونيا ، بل مصطلح عام ، ويصلح في كافة القطاعات (وفاء عثمان ، ٢٠٠٨م ، ص٢٨٥)

ومصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو ترجمة لما يعرف باللغة الإنجليزية Public Private Partnership ، أو اختصاراً (P3s) (عبد الله شحاته ، ٢٠٠٨م ، ص٤) .

وأشارت الأمم المتحدة إلي أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي : تنفيذ المشروعات الكبرى بحيث تكون الموارد والإمكانيات للقطاعين مستخدمة معا من خلال التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص ، في كافة القطاعات والمجالات سواء الصحية ، أو التعليمية أو كافة الخدمات ، وذلك من خلال تقاسم المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة، لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين (United Nation, 1998, P.3).

وتناول المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص علي أنها : اتفاق طوعي بين فاعلين متعددين ومتساويين من قطاعات مختلفة مسبقا يتفقان على العمل سويا للوصول إلى هدف مشترك أو تحقيق حاجة محددة تتضمن المشاركة في المخاطر والمسؤوليات والوسائل والكفاءات (World Economic Forum Financing Development Initiative Buildi Consensus , 2005, p8) ، وذلك علي مستوى كافة القطاعات الخدمية ، والصحية ، والتعليمية .

وأشار (المرسي السيد حجازي ، ص ١٢) إلي إن النظر إلى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من جانب تقاسم المخاطر من أهم المداخل عند تناول هذا المفهوم حيث يمثل جانب تقاسم المخاطر الحد الفاصل ما بين عقود الادارة من جهة والخصخصة من جهة أخرى. إذ أن عقود الإدارة والتشغيل التقليدية لا تنطوي على نقل أي مخاطر الى القطاع الخاص ، أما الخصخصة ، لا

سيما الخصخصة الكاملة (بيع المشروع العام كبيع أحد مدارس التعليم قبل الجامعي)، فهي تنقل كافة المخاطر الى القطاع الخاص .

وذكر (اسامة مدلول ، خريص أبو هليبة ، ٢٠٠٦م ، ص ص ١٤–١٥) إلي أنه يعد توزيع المخاطر بين أطراف الشراكة هو في صلب هذه الشراكة ، بحيث يتحمل كل طرف المخاطر التي يستطيع هو أن يتحملها ويديرها بكفاءة ، فيتحمل القطاع الخاص مثلا المخاطر المتعلقة بالتشييد والتشغيل والتصميم وتقلبات أسعار العملة والاستكشاف والتضخم أو النقط مثلا، ويتحمل القطاع العام المخاطر البيئية، والتنظيم، والتنمية الاقتصادية، ويمكن أن يتحمل الشريكان معا المخاطر المتعلقة بالتحديات القهرية ، والربح والخسارة والعرض والطلب، والعلاقات مع العمال ، والتطور التكنولوجي

يتضح ما سبق أن هناك أوجه إتفاق وإختلاف بين مفهوم الشراكة و مفاهيم متعددة تتقاطع معها أحيانا ، وتختلف معها في أحايين أخرى مثل مفاهيم : المشاركة ، والاستحواذ ، والإندماج ، والتمكين ، والخصخصة ، والحوكمة ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

جدول رقم (١)
أوجه الاتفاق والاختلاف بين (الشراكة والمشاركة)

العنصر	أوجه الاختلاف		أوجه الاتفاق
	الشراكة	المشاركة	
١- طبيعة الاتفاق	يتحمل الجميع نفس النتائج ونفس المخاطر	يتحملها الطرف الرئيس في العملية	المشاركة هي إحدى درجات الوصول لمستوى الشراكة
٢- السلطة	يتم توزيع السلطة بالتساوي	يهيمن احد الاطراف على الاخر	كلاهما أصبح اساس للتنمية المستدامة
٣- المنفعة	يتم تقاسم المنافع بين جميع الاطراف بعدالة	طوعية ولا تقوم على المنفعة	كلاهما يعد من أهم الآليات الداعمة للحكم
٤- المساءلة	يخضع الجميع للمساءلة	تنصب المساءلة على الطرف الاعلى	كلاهما يعد من آليات الدعم المالي للدول

–عيد محمود علي البندراوي ، ٢٠١٢م ، ص ص٢٩–٣١. National Council– PPP ,2021,pp.7–8

جدول رقم (٢)
أوجه الاتفاق والاختلاف بين (الاستحواذ والشراكة)

العنصر	أوجه الاختلاف		أوجه الاتفاق
	الاستحواذ	الشراكة	
١- عند التطبيق	تتراجع الشخصية الاعتبارية للكيان الذي تم الاستحواذ عليه	يظل كل كيان محتفظ بصفته الاعتبارية والقانونية	كونهما يسعيان إلى التكامل بين المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف من أطراف عملية الاتفاق
٢- عند كتابة العقود	من خلال شراء كيان لكيان آخر	تعد إحدى مراحل وعمليات الكيانات	
٣- آليات التعاون	يتوقف على مقدار القوة التي يتمتع بها كل طرف والتي تمكنه من السيطرة على الطرف الآخر	تقوم على التفاوض	

عيد محمود علي البندراوي ، ٢٠١٢م ، ص ص ٣٩- ٤٠ .

.OECD,2020,pp.9-11

جدول رقم (٣)
أوجه الاتفاق والاختلاف بين (الشراكة والإندماج)

العنصر	أوجه الاختلاف		أوجه الاتفاق
	الشراكة	الإندماج	
١- الأهداف	يتم تطبيقها للتغلب على الصعوبات المشتركة للأطراف	يتم تطبيق الاندماج لتقوية الموقف التنافسي للكيانات المندمجة	كلاهما يقوم علي طواعية الاختيار بين الأطراف
٢- مجال التطبيق	يتم استخدامها في المنظمات التي تنتمي لقطاعات مختلفة (حكومية - خاصة - وغير حكومة) .	يستخدم في قطاع منظمات الأعمال	كلاهما يسعى لتحقيق التكامل بين المزايا النسبية التي تتوافر لدي كل طرف من الأطراف
٣- مدى التأثير	يظل كل كيان محتفظا بصفته القانونية والاعتبارية.	ينشئ كيانا جديدا وتتلاشى الكيانات المندمجة سابقا	يعتمدان على المفاوضات الطويلة وإبرام الاتفاقيات بين الأطراف

عيد محمود علي البندراوي ، ٢٠١٢م ، ص ص ٢٨-٣٩. Public-Private

Partnerships ,2018,pp5-7.

جدول رقم (٤)
أوجه الاتفاق والاختلاف بين (الشراكة والتمكين)

العنصر	أوجه الاختلاف		أوجه الاتفاق
	الشراكة	التمكين	كلاهما ظهر نتيجة مبادرة أطلقتها منظمة الأمم المتحدة
١ـ الأهداف	لا تركز على رفع قدرات الشريك إنما على حسن اختياره	يستهدف زياده قدرات الطرف المراد تمكينه	ـ كلاهما يظهر نتيجة تفشي سياسات التنمية التقليدية الغير مستدامة و التي تعتمد على التنمية من أعلى إلى أسفل
٣ـ طبيعة الاتجاه	تقاسم السلطة على أساس المسؤوليات التي تم تحديدها لكل طرف	يتجه التمكين نحوها نقل السلطة	هناك علاقة تبادلية بين التمكين والشراكة فأحد أهداف التمكين هو تطوير القدرات المجتمعية كشرط لإقامة شركات ناجحة فالشراكة من أهدافها أنها تؤدي إلي لتمكين من خلال سعيها نحو تنمية
٤ـ المدى	يمكن أن تكون في مشروع واحد بين أطراف متعددة	استراتيجية مستمرة لا تتوقف بتوقف مشروع أو برنامج	.كلاهما يعتمد على الثقة والاحترام المتبادل
٣ـ المدى	تعتمد على توزيع الأدوار بين أطرافها	يتجه نحو رفع قدرات الطرف المراد تمكينه ثم تكليفه بالأدوار الرئيسية للعمل	كلاهما يسعى نحو تقوية الطرف الآخر بحيث يزيد فوز طرف من الأطراف من المحصلة الكلية لقوة الطرف الآخر ولا ينقص من قوته

عيد محمود علي البندراوي ، ٢٠١٢م ، ص ص ٣٣–٣٥. Role of Public Private Partnership ,2020,pp.3-6

جدول رقم (٥)
أوجه الاتفاق والاختلاف بين (الشراكة والخصخصة)

العنصر	أوجه الاختلاف		أوجه الاتفاق
	الشراكة	الخصخصة	تم طرح مفهوم الخصخصة و
١ـ طبيعة العمل	المسؤولية مشتركة بين الحكومة والأطراف الأخرى	تظل الحكومة مسئولة عن جودة وكفاية الخدمة	الشراكة من قبل المنظمات الدولية ، والتي من أهمها منظمة البنك الدولي
٢ـ ملكية الأصول	يتم نقل ملكية أصول بعض المشروعات لفترة زمنية محددة ثم تعود الملكية للدولة وفق عقد مبرم بين الطرفين	يتم نقل ملكية أصول بعض أو كل المشروع للقطاع الخاص	هناك اتجاهات تؤكد علي أن الشراكة شكل من أشكال الخصخصة بمعناها الواسع للمفهوم
٣ـ جودة الخدمة أو المنتجات	الدولة تفرض اشتراطات ومعايير فنية في جودة المنتج أو الخدمة	هناك تقليص لتحكم الدولة في جودة المنتج أو الخدمة	يستهدفان رفع كفاءة الخدمات وتحسين جودتها يستهدفان الأطراف غير الحكومية ودعم القدرات التكاملية بين المزايا النسبية كأساس للعمل

عيد محمود علي البندراوي ، ٢٠١٢م ، ص ص ٣٦–٣٨. United Nation, 1998,pp6-8.

جدول رقم (٦)
أوجه الاتفاق والاختلاف بين مفهومي (الشراكة والحوكمة)

العنصر	أوجه الاختلاف		أوجه الاتفاق
	الشراكة	الحوكمة	
١ـ طبيعة العمل	يعد إطار أوسع وأعمق ويتناول مجالات عديدة	يعد إطارا نظريا يتضمن مفهوم الشراكة في طياته	الشراكة نتيجة لتطبيق مفهوم الحوكمة
٢ـ طبيعة المفهوم	أحد المتطلبات الاساسية لمفهوم الحوكمة	نتيجة يصل إليها أطراف الشراكة	هناك علاقة طردية بين الشراكة والحوكمة فقدر تطبيق مفهوم الحوكمة بقدر ظهور نماذج للشراكة بين قطاعات المجتمع .
٣ـ الجودة	الشراكة آلية لتطبيق مفهوم الحوكمة	أحد أهم نتائج الجودة	الشراكة أحد معايير الحكم على مدى جودة الحوكمة ومدى اقترابها أو ابتعادها عن مفهوم الحكم الرشيد والعكس فإن غياب نماذج الشراكات بين قطاعات المجتمع يعد مؤشر من مؤشرات ضعف هذا المجتمع .

عيد محمود علي البندراوي ، ٢٠١٢م ، ص ص ٣١-٣٣. World American Development Bank,2004,pp.7-9

وتأسيسا علي ماسبق يتضح مايلي :

- **تعد مصلحة كل شريك في غاية الأهمية، حيث تشكل العوائد من الاستثمار من أهم أهداف القطاع الخاص، حيث تتمثل مصلحة القطاع العام في المنافع التي يمكن تحقيقها للمجتمع من خدمات ، كزيادة الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية ، والإدارة الجيدة التي يتمتع بها القطاع الخاص من ناحية، وما يترتب على ذلك من إضافة مصادر جديدة للإيرادات الحكومية ، فضلا عن تخفيض قروض القطاع العام ومديونيته من ناحية أخرى ، يتم تحقيق هذه المصالح من خلال وضع أهداف محددة ، مثل تحسين الوصول إلى الخدمة ، أو تقليل تكاليف النقل أو تحسين إيصال المنافع الفعلية بطريقة فعالة، ويتم توجيهها من خلال الدراسة المتأنية للمخاطر المرتبطة بالمشروع ، والتي يترتب عليها وضوح المخاطر الواجب على كل شريك تحملها ، وهذه الخطوات من البنود التي تم الاتفاق عليها أطراف الشراكة في المشروع.**

- **هناك تغييرات جوهرية تتم في طبيعة الأدوار والمواقف بين القطاعين العام والخاص في ضوء عقد الشراكة ، وبذلك لم تعد طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص علاقة عميل بمتعهد، حيث يستهدف القطاع العام الوظائف المتعلقة بالإشراف والرقابة والتنظيم ، بينما يستهدف القطاع الخاص مسئوليات الإمداد بالموارد ، ومخاطر التنفيذ والتشغيل ، وبهذا التغير في طبيعة الأدوار يتم بنقل بعض إمكانات وقدرات القطاع العام إلي القطاع الخاص .**
- **إن المشاريع المشتركة غالبا ما تكون ذات طبيعة تعاقدية وتمويلية معقدة. وبالتالي فالعقد يتألف من مجموعة عقود وتعهدات وضمانات وملحقاتها تحكم العلاقة التعاقدية بين القطاع العام (الجهة الحكومية ، والقطاع الخاص ، وأي طرف آخر معني كالجهات الضامنة أو الهيئات الممولة أو الجهات الحكومات المحلية التي قد يرتب تنفيذ المشروع عليها بعض التبعات أو المهام والواجبات. فإن الأطراف الموقعة على عقد الشراكة قد تكون عديدة وقد تختلف بين عقد شراكة وآخر. وفي بعض الأحيان قد يتطلب الأمر توقيع سلسلة من العقود والاتفاقات الإضافية التي قد تكون ضرورية لإنجاح المشروع.**
- **قدمت تلك التعريفات رؤية قائمة علي أن في ضوء الشراكة بين القطاعين العام والخاص يكون هناك مجهود تعاوني مستمر من أجل تحقيق هدف مشترك فالشراكة تتضمن اتفاق بين القطاعين العام والخاص يتجاوز العلاقة التعاقدية التقليدية، وهذا الاتفاق والتعاون يظهر أفضل ما لدى الشركاء من جدارة وكفاءة للوصول إلى أفضل إتفاق مشترك ، وإذا كان الهدف متوسط أو طويل الأجل، فإن التحالف سيستمر لفترة طويلة من الزمن، ويكون الوضع أكثر دقة وحساسية ، كلما كان الهدف طويل المدي.**

ثانيا : أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

تتعدد أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي كما أشار (Elizabeth Boye 2014,PP.15-16) ، أهمها علي النحو التالي :

١– تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى توفير تعليم خاص عالي الجودة للمتعلمين بالإضافة إلي توفير المزيد من خيارات التعليم أمام المواطنين أو الوافدين.

٢– زيادة عدد الفرص والخيارات أمام المتعلمين وأولياء الأمور في مجال التعليم قبل الجامعي .

٣– المساهمة في إنشاء مدارس عالية الجودة لاستيعاب الزيادة في الطلب على هذا النوع من التعليم.

٤– استبدال المدارس الموجودة بالفعل والتي لا تفي بالمعايير الصارمة ، بإنشاء مدارس أخرى تستوفي المعايير الأكاديمية عالية الجودة.

٥– زيادة عدد المدارس المتخصصة التي تستهدف الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية على سبيل المثال ، المدارس الموجهة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والمدارس المهنية ، وبذلك تساهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية.

٦– تشجيع مشاركة القطاع الخاص في إنشاء المزيد من المدارس بمواصفات أكاديمية متميزة.

يتضح مما سبق أن للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي هدف رئيس وهو توفير المزيد من الخيارات التعليمية للمتعلمين ، وذلك لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية .

ثالثا : أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

يمكن تناول أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي على النحو التالي :

١– **التوسع والإتاحة :** يعد التوسع والإتاحة من أهم مايزيد من أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، حيث تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المؤسسات التعليمية في زيادة

قدرتها على التوسع والإتاحة والإنتشار، وفي الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المتعلمين ، وتتميز المؤسسات التعليمية التي تحصل على رأس المال الخاص بجانب التمويل الحكومي على سرعة الإنتشار بالأسواق بسرعة تفوق المؤسسات التعليمية التي تعتمد على التمويل الحكومي فقط ، فضلا عن تمتع المؤسسة التعليمية التي تحصل على رأس المال الخاص بالمرونة التنظيمية حيث أن هناك العديد من السياسات التنظيمية التي لابد وأن تتبناها المؤسسات التعليمية التي تحصل على الدعم من رأس المال الخاص مما تجعل تلك المؤسسات أكثر مرونة وقادرة على تخطي الكثير من الإجراءات الحكومية الروتينية ، والبيروقراطية (ANTONI VERGER, XAVIER BONAL, AND ADRIAN ZANCAJO 2016,pp.11-12.) .

٢ - الابداع والابتكار في تقديم الخدمات التعليمية :

يعد الابداع والابتكار في تقديم الخدمات التعليمية من أهم مايزيد من أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وتظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي جليا بالمؤسسات التعليمية حيث أنه ليس من الممكن أن تحصل على رأس المال الخاص جميع المؤسسات بل يجب أن تتوافر بتلك المؤسسات العديد من المزايا والتي من أهمها القدرة على الابداع والابتكار في تقديم الخدمات التعليمية والابتكار ، وأن تتميز المؤسسات التعليمية الحاصلة على رأس المال الخاص من تقديم الدعم و المشاركة الإيجابية في البحث والتطوير الذي يساعد على توفير خدمات تعليمية أكثر ابداعا وتميزا ، وأن تتميز تلك المؤسسات بالعقلية المؤسسية المرنة ، مما يعزز لديها الابتكار والابداع فى تقديم أفضل الخدمات التعليمية (Abdo.M.2012,pp.14-20).

٣ - نتائج التعلم المستهدفة :

تعد نتائج التعلم المستهدفة من أهم مايزيد من أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، حيث تستهدف الشراكة بين القطاعين العام

والخاص بالتعليم قبل الجامعي المدارس التي في مقدمة أولوياتها التركيز علي نتائج التعلم المستهدفة ، وبشكل صارم على البيانات والمعلومات والنتائج ، وكل ما يخص العملية التعليمية للمؤسسات الحاصلة على رأس المال (Riham Helmy, Nevien Khourshed, Mohamed Wahba and Alaa Abd El Bary, 2020,pp.3-4)، فمثلا المدارس التي تنتمي لمدارس بريدج الدولية ، لابد وأن تركز على مدى تبني المؤسسة التعليمية للرسالة الاجتماعية لمدارس بريدج الدولية ، والتي تنص على توفير تعليم جيد لكل متعلم كما تؤكد شانون ماي وهي أحد مؤسسي مدارس بريدج الدولية بأن أولياء الأمور يؤدون دورا مهما في العملية التعليمية ، وتؤكد أيضا على أنه لن تكون المدارس أكثر تميزا إلا إذا تم توفير تعليم أفضل حقا ، وذلك لأن أولياء الأمور يتمتعون بحرية الإختيار بين المؤسسات التعليمية المختلفة ، ويمتلكون الأحقية أيضا في المحاسبية والمساءلة بشأن النتائج .

حيث لابد من تحقيق نتائج اجتماعية قابلة للقياس يتم الإتفاق عليها مسبقا وهذا يدفع المؤسسات المؤهلة للحصول على رأس المال الخاص من التركيز على النتائج بشكل اساسي بدلا من الإكتفاء بالتركيز على الأنشطة التعليمية فقط والإيمان بأن التعليم صناعة طويلة الأجل والجودة هي المحرك الاساسى ، وذلك لتحقيق استدامة الخدمات التعليمية المتميزة (Parthenon-EY,2015,pp.12-14).

يتضح مما سبق أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تقوم بالعديد من الإسهامات في مجال تطوير المؤسسات التعليمية ، لكونها تستهدف العديد من مسارات التطوير التي تستهدف ترك أثر اجتماعي عند الإستثمار في المؤسسة التعليمية.

رابعا : طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

تظهر طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من خلال طبيعة أهداف الشراكة حيث تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي إلى تقديم خدمات عامة وإنشاء البني التحتية عن طريق الاستفادة من

كفاءة القطاع الخاص وإمكانياته العالية وخبراته ، وهي ليست شراكة برأس المال ولا هي شراكة بالأرباح وفقط ، بل تمتد الشراكة لتشمل شراكة المخاطر ، بحيث أن القطاع العام والقطاع الخاص يتقاسمان ويتحدان لمواجهة مخاطر المشروع ، فإذا كانت الخصخصة تنطوي على تحويل مخاطر المشروع ، بحيث يصبح دور الدولة مقتصرا على التنظيم والرقابة وإنما يتحمل الشريك من القطاع الخاص (شركة المشروع) كل مخاطر الربح والخسارة ، واذا كانت عقود الإدارة أو الإدارة والتشغيل في الطرف المقابل تشتمل على احتفاظ الدولة بكل المخاطر بينما يقتصر دور القطاع الخاص على تقديم خدمة ما مقابل بدل يحصل عليه مع وضع شروط متفق عليها من الطرفين ، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشمل كل درجات الشراكة والتي تتمثل في الشراكة في المخاطر بنسب تختلف من مشروع إلى مشروع آخر. فيتحمل مثلا القطاع الخاص في عقود الشراكة مخاطر التطوير والتصميم والتشييد والتشغيل والاستكشاف والتمويل والتضخم ، بينما يتحمل القطاع العام مخاطر البيئة والتنظيم والسياسة ، ويمكن أن يتحمل الطرفان معا المخاطر المتعلقة بالقوة القهرية ، والعرض والطلب ، والعلاقات مع العمال والربح و الخسارة والتطور التكنولوجي المتسارع (فراح رشيد ، فرحي كريمة ، ٢٠١٨م ، ص ص ١١–١٢) .

أما العنصر الثاني الذي يميز الشراكة عن صفقات الشراء التقليدية أو عقود تكليف الخدمات البسيطة فهو تحديد المخرجات بدلا من المدخلات، بمعنى أن الدولة لا تشتري (أو تبني على نفقتها) الأصول اللازمة لتقديم الخدمة العامة كما هو الحال في التكليف العادي، بل هي تشتري الخدمة المنتجة ، فمثلا الدولة لا تقوم ببناء مدرسة من مدارس التعليم قبل الجامعي مثلا بل هي من الممكن أن تستعين بالمعلمين الموجودين بتلك المدارس للمشاركة في العملية التعليمية وفي تقديم الخدمات التعليمية لطلاب المدارس الحكومية آخر خص القطاع العام (ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي : ٢٠١٢م ، ص ص١٢–١٥) ، مثلا أو أن تشترط الدولة علي القطاع الخاص بناء مدرسة من مدارس التعليم قبل الجامعي بشرط أن يشترك طلاب هذه

المدرسة بمسابقات دولية عالمية كمسابقات PISA،TIMES، والحصول علي مراكز متقدمة ، وذلك لتكون تلك الدولة في مقدمة التصنيفات العالمية في مجال جودة التعليم قبل الجامعي ، أو مثلا تشترط الدولة علي القطاع الخاص إنشاء مدارس للفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ، ومن ثم المساهمة في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية وتوفير التعليم للجميع .

خامسا : آليات تطبيق الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بالتعليم قبل الجامعي :

هناك آليات متعددة لتطبيق الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بالتعليم قبل الجامعي كما أشارت (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠١١م ، ص ص ١٤– ١٦.) ، وذلك علي النحو التالي :

١– الخدمات والمشاريع لا يمكن تقديمها عن طريق الموارد المالية أو خبرة الجهات الحكومية بصورة منفردة.

٢– الشريك الخاص يمكن أن يزيد من نوعية مستوى الخدمة التعليمية وجودتها مقارنة بما يمكن أن توفره الجهات الحكومية اعتمادا على إمكانياتها الذاتية.

٣– الشريك الخاص بإمكانه أن ينفذ الخدمات أو المشاريع التعليمية بصورة أسرع من قيام الحكومة بذلك.

٤– مشاركة القطاع الخاص في الخدمات التعليمية تتيح فرصة الابتكار والاختراع نظرا لتوافر الموارد .

٥– وجود فرصة للتنافس بين الشركاء المحتملين ما يقلل تكلفة تقديم الخدمات التعليمية بالتعليم قبل الجامعي.

٦– عدم وجود موانع تنظيمية أو تشريعية تحد من مشاركة الشريك الخاص في تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع التعليمية .

٧– نواتج التعلم المستهدفة من الخدمة التعليمية يمكن قياسها بصورة سهلة.

يتضح مما سبق أن الشراكة قد تؤدي إلى توفير فرص تستهدف زيادة النمو الاقتصادي. فإذا لم يتوافر أي من الحالات أو المعايير المذكورة السابقة ، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي لن تكون علي المستوي المطلوب.

سادسا : أنواع رأس المال الخاص المساهم في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي:

تتعدد أنواع رأس المال الخاص المساهم في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، والتي تم تصنيفها إلى نوعين مصادر تقليدية ومصادر جديدة لرأس المال الخاص ويمكن تناولها على النحو التالي:

١ - المصادر التقليدية لرأس المال الخاص المساهم في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي:

تتعدد المصادر التقليدية لرأس المال الخاص المساهم في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي والتي من أهمها على النحو التالي:

أ–استثمارات التمويل الإنمائي :

تتمثل استثمارات التمويل الإنمائي في التمويل بالأسهم ، والذي تقدمه مؤسسات التمويل الإنمائي ، و المؤسسات المالية الدولية ، والتي من أشهرها البنك الدولي ، واليونسكو ، ومنظمة الأمم المتحدة ، و تستهدف تلك المؤسسات الحد من الفقر ، ودعم النمو الإقتصادي ، وتركز على أهمية الأثر الإجتماعي كشرط لتقديم الإستثمار برأس المال الخاص فضلا عن التركيز علي ضرورة تحقيق أهداف إجتماعية واضحة ، مما يعزز الثقة ويبدد مخاطر الإستثمار مما يشجع المستثمرين الآخرين على المشاركة في تقديم الدعم من خلال الإستثمار ، ومن أشهر النماذج علي ذلك مدارس بريدج الدولية ومدارس كورسيرا الافتراضية Coursera (Khafizov Ivan Harisovich,2016,PP.11-12).

ب –الصناديق الحكومية :

وهي الصناديق التي تقدم تمويلا من قبل الحكومة بهدف تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تقديم التمويل ، والدعم برأس المال الخاص للمؤسسات التعليمية والتي تلتزم بتحقيق أثر إجتماعي بالمجتمع ومن أبرز الأمثلة على ذلك مدارس كورسيرا الافتراضية Coursera (Global Education Monitoring Report,2021,P.4) .

ج - تمويل الشركات:

وهو التمويل برأس المال الناتج عن أنشطة الشركات ، والتي تتمثل في عمليات الشراء واستثمارات التأسيس لمنشآت جديدة ، وتستهدف تلك الشركات الإستثمار في مجال البحث والتطوير ويتم التمويل من خلال السيولة النقدية أو عبر الإكتتاب بالأسهم العامة والخاصة فمثلا يتم نشر نتائج البحوث وتطبيقاتها وتقديم الدعم اللازم الذي يخدم هذه العملية ، والتي من شأنها تطوير العملية التعليمية ، وتنمية قطاع التعليم ككل (Unesco,2013,p.7).

د –رواد الأعمال والأفراد والعائلات:

وهي مجموعة من رواد الأعمال والأفراد والعائلات ، والتي تقدم رأس المال الخاص الناتج عن شركات التعليم الخاصة الربحية بما فيها المدارس والمشاريع ، وتتميز هذه المشاريع بمرونتها وقابليتها للتكيف مع طلب السوق واتجاهاته لأن الأسرة هي مركز القرار ، ومن أشهر النماذج علي ذلك مدارس جيمس التعليمية GEMS (World Bank Group Education Strategy,2020,p.99) .

هـ - تمويل الصناديق السيادية :

يتم الحصول على رأس المال الخاص هنا من احتياطي البنك المركزي للبلد موضوع الدراسة ، ورأس المال الخاص هنا يكون ناشيء نتيجة تراكم فائض الموازنة والفائض التجاري ، ويتم الإستفادة من هذا الإحتياطي الفائض ، ويتم توجيهه

للإستثمار في القطاعات الخدمية والتي في مقدمتها خدمات التعليم والصحة (Lorie Logan, and Ulrich Bindseil 2019,p.15) .

و –رأس المال المغامر:

يمكن اعتبار رأس المال المغامر فرعا من فروع الأسهم الخاصة ، ويستهدف تطوير تكنولوجيا التعليم ، وعادة ما يكون المستثمرون الرئيسيون أعضاء في مجلس إدارة الشركة ومن أشهر التطبيقات في هذا المجال مدارس بريدج الدولية ، و مدارس كورسيرا الافتراضية Coursera . (OECD,2002,p.12.)

ز –التمويل بفائدة منخفضة:

يستهدف التمويل بفائدة منخفضة ترك أثر إجتماعي إيجابي ، والسعي نحو تأسيس ، ودعم وتنمية نظام تعليمي يتميز بالطابع الإجتماعي ، ويطلق عليه المستثمرون رأس المال الصبور ، نظرا لأنه يتميز بإنخفاض الأرباح تماما بل تكاد تكون أرباحه معدومة ، ومن أشهر التطبيقات التي تحصل على التمويل بفائدة منخفضة مدارس بريدج الدولية (Michael Hanni,2019,p.12) .

ح –تمويل ملائكة الأعمال:

ملائكة الأعمال هم في الغالب يكونوا أصحاب ثروات ضخمة ويسعون إلى الإستثمار في التعليم ويقومون بتأسيس المراحل الأولى للشركة الصغيرة عبر تمويل رأس المال التأسيسي ، ويتواصل ملائكة الأعمال مع بعضهم البعض من خلال شبكات تهدف إلى تبادل الأفكار والخبرات المتراكمة فضلا عن تنمية رأس المال المغامر ، وغالبا ما يتصف مؤسسي تلك الشبكة من المستثمرين بالصبر والصرامة ، ومن أشهر التطبيقات في هذا المجال مدارس بريدج الدولية.(Investing Human Capital, 2020 ,pp.43-45 .)

ط - تمويل الشركات التعليمية القابضة:

هي شركات تعمل في القطاع التعليمي ، وعلى وجه الخصوص في مجال محدد كمجال التعليم قبل الجامعي أو في مجال التعليم الجامعي أو في الإثنين معا ، وهذا

النوع من الإستثمار هو منصة تنطلق منها مجموعة من الشركات الفرعية ، وذلك للتوسع في تطوير صناعة التعليم في البلاد . (OECD ,2017,pp.212-213)

ى –الأسهم الخاصة:

يتم استثمارها في الشركات التعليمية التي تتميز بإمكانيات نمو كبيرة ، ويحصل المستثمر مقابل إستثماره على أسهم في شركات خاصة ، ويتم تجميع رأس المال من المعاشات التقاعدية ، وأصحاب الثروات ، ومستندات ذات أصول مالية ومن أبرز التطبيقات على ذلك مدارس جيمس التعليمية GEMS

(International Finance Corporation , June 2020,pp.11-12.)

ك –القروض بسعر السوق:

وهي رؤوس الأموال التي تقدمها البنوك أو من المؤسسات المالية غير المصرفية ، ومن أهم التطبيقات في هذا المجال مدارس جيمس التعليمية GEMS . (Yilmaz Akyüz Giinther Held,1993,p.24.)

٢ - المصادر الجديدة لرأس المال الخاص (الأدوات الإستثمارية) المساهمة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

تتعدد المصادر الجديدة لرأس المال الخاص (الأدوات الإستثمارية) المساهمة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي أهمها علي النحو التالي :

أ - سندات الأثر الإنمائي :

تعد سندات الأثر الإنمائي رديف لسندات الأثر الإجتماعي ولكن في السياق التنموي ، وتؤدي الجهات المانحة دور متابعة النتائج ومن أشهر التطبيقات التي منحت سندات الأثر الإنمائي مدارس علم الفتيات (Stellina Galitopoulou, Antonella Noya,2016, p.18)

ب –السندات بضمان أصول:

السندات بضمان أصول هي سندات مالية مضمونة بأصول أساسية كالقروض ، وتعتبر السندات بضمان الأصول من أهم المصادر التي تستهدف تمويل التعليم من خلال التمويل الطلابي ومن أشهر التطبيقات مدارس Ideal Invest التعليمية . (Lucia Cusmano,2015,p.22)

ج - سندات الأثر الإجتماعي:

سندات الأثر الإجتماعي هي سندات تم اطلاقها في بريطانيا ، وذلك عام ٢٠١٠ م ، وتشتهر باسم سندات الدفع مقابل النجاح ، ويتم تحديد قيمة سندات الأثر الإجتماعي بناء على مدى تحقيق المستفيد من نتائج التعلم المستهدفة ، ويتم الإتفاق عليها مسبقا وتؤدي الحكومة دور المسدد على أساس النتائج حيث تدفع العوائد الإستثمارية لحملة السندات الذين سمح لهم بالتمويل ، وذلك لتنفيذ مهمة تعليمية محدده تم الإتفاق عليها مسبقا. (Emily Gustafsson , 2020, p.14)

د - السندات بدون ضمان:

السندات بدون ضمان هي عبارة عن صكوك دين تصدرها الشركات بهدف اقتراض المال ، وتستخدم في قطاع التعليم ومن أبرز الأمثلة عليها مدارس التمويل الطلابي التي تستخدم السندات التعليمية بدون ضمان لتمويل دفاتر قروضها ,Abdo M.,Malhotra R.,Assomull,A.,& Bjarnason ,S. ,2015,p.3.)

هـ - إقراض النظراء:

يمثل إقراض النظراء نشاط يهدف إلى تمكين الأفراد الذين لديهم القدرة على اقراض أفراد آخرين من خلال توفير رأس المال بصورة مباشرة لأفراد يرغبون في الحصول على قروض ، وذلك من خلال شبكة الإنترنت وتحصل المنصات الإلكترونية رسوم بسيطة عن كل معاملة تتم ، وتسمى تلك الرسوم (رسوم البدء) ، أو رسوم إنشاء عقد القروض ، ومن أهم مميزات إقراض النظراء أنها تقدم خدمة للمقترضين الذين لا يستطيعون الحصول على التمويل برأس المال بطريقة أخرى أو الذين يبحثون عن أسعار أفضل للفائدة بل يعد إقراض النظراء الأن أحد المصادر البديلة التي توفر

التمويل للطلبة لإستكمال مساراتهم التعليمية. (McKinsey & Company , 2016 ,p.111.)

و - التمويل الجماعي :

ويتم الحصول على هذا التمويل من خلال منصات الإنترنت ، وذلك لتكوين شبكات Networkingلربط الأفراد والمجموعات مع شركات خاصة لتحقيق أهداف التمويل ويعد التمويل الجماعي من أهم المصادر الجديدة التي توفر نواة إستثمارية أولية للشركات أو للمشاريع الفردية في المرحلة الأولى من انطلاقها ويؤدي التمويل الجماعي دور التبرعات والإستثمارات في مقابل العروض العينية ، أو الإستثمارات في أسهم رأس المال ، ويتم استخدام التمويل الجماعي لتمويل شركات رؤوس الأموال الهادفة لتمويل المتعلمين و الرسوم الدراسية للمتعلمين بشكل فردي ، وذلك لتمويل المشاريع التعليمية (Rosa M. Garcia ,2019,p.3) .

ز - تمويل رأس المال البشري :

يطلق عليه أيضا مسمي السداد على أساس الدخل ، أو إتفاقيات تقاسم الدخل ، ويهدف إلى ربط المستثمرين بالباحثين عن مصادر بديلة قليلة المخاطر لتمويل مشاريعهم الأكاديمية أو الريادية ، ويعتبر مصدرا جديدا من مصادر التمويل الطلابي ، وتطورا إيجابيا لأنه يجنب المتعلمين عبء القروض غير المبررة ، ويوفر رأس المال لرواد الأعمال ، والأفراد والمتعلمين مقابل نسبة مئوية ثابتة من دخلهم السنوي المستقبلي ، ولعدد محدد من السنوات يتم الإتفاق عليه مسبقا (Miguel Palacios, Tonio DeSorrento, and Andrew P. Kelly,2014,pp.22-23.) .

من الجدير بالذكر أنه من الممكن أن يشترك نوعين أو أكثر من رأس المال الخاص في المشاريع التعليمية حيث يتم الإتفاق على تحقيق أهداف إستثمار رأس المال الخاص في التعليم بشكل تعاوني

وهناك العديد من الدول علي مستوي العالم استطاعت أن تطبق الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ومن أهمها دولة الهند حتى حيث

استطاع أن تطبق الإستثمار المستدام في التعليم حيث تطبق سندات الأثر الإنمائي من خلال مدارس علم الفتيات وهي مدارس تتصدى لمشكلة عدم المساواة بين الجنسين من خلال السعي نحو تحقيق أعلى مستوى للإستيعاب ، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية وجذب أكبر عدد ممكن وتحقيق أعلى نسبه حضور من الفتيات وإلحاقهن بالمدارس و المؤسسات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وتعد مدارس علم الفتيات مؤسسة تعليمية التي تستخدم سندات الأثر الإنمائي في التعليم بشكل ريادي ، ومن خلال الشراكة مع مؤسسة واحدة ، ومستثمر واحد وهو أول استخدام من نوعه في التعليم وفي العالم النامي (Emily ،pp.22-23 Gustafsson , Izzy Boggild ,2017) .

كما يتم الإستثمار المستدام في التعليم من خلال رأس المال المغامر وإستثمارات التمويل الإنمائي ، والصناديق الحكومية من خلال مدارس كورسيرا الافتراضية Coursera ، ويتم تطبيقه على مستوى العالم حيث توفر مدارس كورسيرا الافتراضية Coursera مقررات إلكترونية مجانية (MOOCs) ، ومنتشرة بشكل كبير على شبكات الإنترنت.

وهناك تطبيق آخر للإستثمار المستخدم في التعليم وهو عبر استثمارات التمويل الإنمائي ورأس المال المغامر ، وتمويل ملائكة الأعمال ، والتمويل بفائدة منخفضة ، ويتم تطبيق هذه الأنواع من رأس المال الخاص في مدارس بريدج الدولية ، والتي يتم تطبيقها في كل كنيا ، وأوغندا ، ونيجيريا ، والهند وباكستان ، وتتكون مدارس بريدج الدولية من شبكة من المدارس منخفضة التكلفة ، وهي أوسع شبكة مدارس في العالم ، وتقوم بتقديم الخدمات التعليمية للأسر التي دخلها أقل من دولارين ، (Cambridge Centre for Alternative Finance,2018,pp.32-33) .

كما تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من خلال الإستثمار المستدام لرأس المال الخاص ، ومن خلال السندات بضمان أصول من أهم التطبيقات التي طبقت في البرازيل ، من خلال مدارس Ideal Invest التعليمية ،

ويأتي الإستثمار لرأس المال الخاص بالتعليم من خلال رواد الأعمال والأفراد والعائلات والقروض بسعر السوق والأسهم الخاصة ومن أشهر التطبيقات مدارس جيمس التعليمية GEMS ، والتي يتم تطبيقه في ١٣ بلدا حول العالم حيث تعد مدارس جيمس التعليمية GEMS أكبر مدارس في العالم للتعليم المتكامل بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، حيث تمتلك ٧١ مدرسة في مختلف أنحاء العالم تستهدف تلبية احتياجات المتعلمين الذين لديهم خلفيات اجتماعية واقتصادية متنوعة ، وقد نجحت مدارس جيمس التعليمية GEMSفي تطوير أنشطتها ، وذلك بفضل الإستثمارات الأسرية ، والمشاريع الريادية التي قدمتها مؤسسة Varkey بفضل تمويل رأس المال الخاص ، وهناك أيضا مدارس التمويل الطلابي Student Funder Schools وهو شكل من أشكال الإستثمار المستخدم في رأس المال الخاص بالتعليم (Jomo KS, Anis Chowdhury, Krishnan Sharma, Daniel Platz , 2016,pp.16-19).

يتضح مما سبق أن لمصادر رأس المال الخاص (التقليدي والحديث) المساهم في الشراكة دور واضح في اتمام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي علي المستوي العالمي

سابعا : مبادئ الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي:

تتعدد المبادئ التي يجب توافرها حتي يمكن لعملية الشراكة أن تحقق الأهداف المرجوة منها ومن أهم هذه المبادئ كما أشار (محمد محمد أبو سريع ، ٢٠١٨م ، ص ص ١٥-١٦) علي النحوالتالي :

١ -ضمان الاستمرارية رغم التحديات:

يعد ضمان الاستمرارية من أهم مبادئ الشراكة الناجحة حيث غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى فترات طويلة، وخلال هذه المدة من الممكن أن تتغير سياسات الدولة مما قد يؤدي إلى إلغاء مشروعات الشراكة. لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار مدي الفترة الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية ، كما يجب تحديد منهجية الإدارة و الإطار العام في ظل

طبيعة السوق التي تحكم تلك الشراكة ، لذا يعد ضمان الاستمرارية رغم التحديات ، من أهم مبادئ الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

٢ - الوضوح والشفافية :

يعد الوضوح والشفافية من أهم مبادئ الشراكة الناجحة بالتعليم قبل الجامعي حيث يعد التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف المتفق عليها ، في ضوءالتعامل بصدق ووضوح مع التحديات التي قد تحدث خلال فترة الشراكة لذا يعد الوضوح والشفافية ، من أهم مبادئ الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي.

٣ - الالتزام والتعهد:

يعد الالتزام والتعهد من أهم مبادئ الشراكة الناجحة ، والمقصود بالالتزام والتعهد هنا هو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل منظومة إدارية فعالة يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد الذي تم الإتفاق عليه لذا يعد الالتزام والتعهد ، من أهم مبادئ الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي(OECD. Public–Private Partnerships 2019,pp.2–3).

يتضح مما سبق أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تمشي بخطي ثابتة إذا كانت ترتكز علي مبادئ محددة ، وتتمثل أهم تلك المبادئ في ضمان الاستمرارية رغم التحديات ، والوضوح والشفافية ، و الالتزام والتعهد .

ثامنا : مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي:

تتعدد مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي كما أشار (Antoni Verger and Mauro Moschetti,2017,pp.14–15) أهمها علي النحو التالي:

١– يعد من أهم مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي هو مدي قدرة القطاع الخاص على القيام بالمشاريع العامة بتكلفة أقل وسرعة في الإنجاز، و بأعلي مستوي من الكفاءة.

٢– يعد من أهم مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي هو التخفيف من الضغوط على الموازنة العامة للدولة حيث يمكن توجيه الموارد المالية المخصصة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل ، والتي تتولي الدولة بمفردها أعباء تمويلها.

٣– يعد من أهم مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي هو قدرة القطاع الخاص على الارتقاء بنوعية وجودة مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وبأسعار مناسبة.

٤– يعد من أهم مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي هو توفير موارد مالية من القطاع الخاص ليتم استخدامها وتوجيهها للقيام بمشاريع البنية التحتية العامة خاصة فى الحالات التى لاتستطيع فيها الموازنة العامة توفير التمويل اللازم لتلك المشاريع .

يتضح مما سبق أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تعد بمثابة يد بناءه ، وفاعلة في يد الحكومات لمساعدتها في انجاز المشاريع الخدمية ، والتي من أهمها المشاريع التعليمية ، لتخفيف الضغط علي ميزانيات الحكومات .

تاسعا : خصائص عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

تتعدد خصائص عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي أهمها علي النحو التالي:

١ – عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من العقود ذات الصفة الإدارية:

يعد الهدف الأساسي لاتمام عقود الشراكة هو إنشاء مرافق وتقدم خدمات عامة، ويعد التعليم قبل الجامعي من أهم الخدمات التي تستهدفها الدول ، فعقود الشراكة تتم بين طرفين الدولة أو أحد أجهزتها الإدارية من جهة ، والشريك الخاص ممثل بشركة المشروع من جهة أخرى.

هذا ويكون للجهة الادارية حق الإشراف والرقابة على أعمال المرفق طوال مراحل المشروع ، فبذلك تتمكن الدولة من الرقابة والمتابعة فبذلك تمنع الشريك الخاص من الإنفراد بإدارة المشروع وتراقب جودة وأسعار الخدمات المقدمة (فيصل شطناوي ، ٢٠١٤م ، ص ٢٩٢) .

٢ – تعدد الأطراف المشتركة في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

يعد تعدد الأطراف المشتركة في إتمام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من أبرز خصائص عقود الشراكة حيث من الممكن أن يؤدي ذلك إلى تعارض مصالحها ، فالقطاع العام يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الصالح العام من خلال تقديم أفضل الخدمات للجمهور ودون انقطاع وبشكل مستمر ، وبأقل التكاليف ، فضلا عن تخفيف من الأعباء المالية المفروضة على موازنة الدول ، وذلك عن طريق إنشاء وتشغيل المرافق العامة بتمويل من القطاع الخاص، وتسعى كذلك إلى فرض أكبر قدر من الرقابة والإشراف على شركة المشروع أثناء مراحله المختلفة ، واستعادة المشروع في أقرب وقت ممكن وبحالة جيدة تقبل الاستمرار بالتشغيل والإنتاج كقيام الدولة بعمل شراكة بهدف انشاء مجمعات مدرسية تتبع التعليم قبل الجامعي كون التعليم أحد أهم الخدمات التي تقدمها الدولة للشعوب .

وتتميز عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتعدد الأطراف المشتركة في تنفيذها إلى درجة قد تؤدي الى تعارض في مصالح هذه الاطراف، فبالإضافة إلى الجهة الحكومية هناك الشريك الخاص، وشركات الإدارة وشركة المشروع ، وشركات المقاولات التي تتولى تشييد المشروع والجهات الممولة للمشروع سواء أكانت محلية أم أجنبية، ، التي تتولى تشغيل واستغلال المشروع، وموردي المواد والمعدات اللازمة لإتمام المشروع (أبو بكر احمد عثمان النعيمي ، ٢٠١٤ م ، ص ص ٢٣– ٢٤)

٣ – عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تقوم علي أساس تقاسم المخاطر بالتعليم قبل الجامعي :

يعد مبدأ تقاسم المخاطر هو الأساس في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي حيث يقوم هذا المبدأ على ايجاد آلية متكاملة للتوازن العقدي تقوم على تقاسم المخاطر التي تم تحديدها وتحليلها مسبقاً، وذلك لتجنبها أو التقليل من آثارها التي تنعكس سلبا على أهداف العقد وتكلفته وجودته وتعد الخدمات التعليمية والتي تخص التعليم قبل الجامعي من أهم تلك الخدمات ، ويتم ذلك من خلال كتابة هذه المخاطر ومعالجتها بصورة بنود عقدية للحصول على أعلى درجة ممكنة من الاستقرار والثبات العقدي (كاميليا صلاح الدين ،٢٠١٢م ، ص ص ١٤٠–١٤٢).

ويعد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من العقود المركبة متعددة المراحل ابتداء من مرحلة التصميم مروراً بمرحلتي التشييد والتشغيل وانتهاء بنقل الملكية، كما أن تنفيذ عقود الشراكة يحتاج إلى إتمام العديد من العقود ففضلا عن الاتفاق المبرم بين الجهة الحكومية والشريك الخاص، توجد العديد من الاتفاقيات الأخرى ومنها الاتفاق الذي تبرمه شركة المشروع مع الجهات المساهمة في تمويل وتنفيذ المشروع وتشغيله، والاتفاقيات التي تبرمها شركة المشروع وشركات المقاولات التي يعهد لها ببناء المشروع، والموردين الذين يزودون المشروع بالمعدات والمواد اللازمة ، وغيرها الكثير من الاتفاقيات، ونظراً لتعدد مراحل عقود الشراكة ولطبيعتها المركبة فإن طول مدة العقد تعد نتيجة منطقية لذلك، حيث يعد الزمن أحد أهم البنود

التي تتم علي أساسه عقود الشراكة ، وتتعدد أشكال التعاقد للشراكة بين القطاعين العام و الخاص بالتعليم قبل الجامعي ، كما أشارت (صافي أحمد قاسم ، ٢٠١٦م ، ص ص ١٩٨– ٢٠٠) هذا تفصيلا ويمكن اجماله من خلال الجدولين التاليين :

جدول رقم (٧)

المسمي	أشكال التعاقد للشراكة بين القطاعين العام و الخاص	مآل الملكية
١-عقود المشاريع الجديدة Greenfield Projects	تقوم شركة مملوكة للقطاع الخاص، أو شركة مشتركة بين القطاعين، بتصميم وتمويل وبناء واستغلال وصيانة مشروع خدمة عامة جديد، وفق فترة تعاقدية محددة ، كإنشاء سلسلة مدارس .	وفي نهاية المدة يمكن أن تؤول ملكية هذا المشروع للدولة أو تبقى للقطاع الخاص وذلك بحسب ما يتم الاتفاق عليه في بنود العقد.
٢- عقد الامتياز Concession Contract	أي العقد الذي تقوم الحكومة من خلاله بمنح الشريك من القطاع الخاص حقوق تصميم وتمويل وإنجاز وصيانة مشروع عام في المجالات المختلفة للبنية التحتية، لمدة زمنية تتراوح ما بين ٢٥-٣٥ سنة.	وبعد ذلك تعود ملكية الأصول للقطاع العام.
٣- عقود الإدارة والتأجير Management and lease contracts	حيث يقوم الشريك من القطاع الخاص بإدارة واستخدام وتشغيل وصيانة مرفق عام يقدم خدمة عامة ، وهو نوع من أنواع التأجير يرتبط بكفاءة الإدارة .	تظل ملكية المرفق تابعة للدولة

الجدول من إعداد الباحثة بعد الرجوع إلي :

- **حمادة عبدالرزاق حمادة : ، ٢٠١٤م ، ص ص ١٨–٢٠. – خالد ممدوح إبراهيم : ٢٠٠٨م ، ص ص ٢٠–٢٢.**

جدول رقم (٨)
أمثلة علي أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

شكل التعاقد باللغة الإنجليزية	شكل التعاقد باللغة العربية	الاختصارات
Buy-Build-Operate	الشراء والبناء والتشغيل	BBO
Build-Develop-Operate	البناء والتطوير والتشغيل	BDO
Build-Lense-Own-Transfer	البناء والتأجيروالتملك ونقل الملكية	BLOT
Build-Own-Operate	البناء والتملك والتشغيل	BOO
Build-Own-Operate-Transfer	البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية	BOOT
Build-Operate-Transfer	البناء والتشغيل ونقل الملكية	BOT
Build-Rent-Own-Transfer	البناء والتأجير والتملك ونقل الملكية	BROT
Build-Transfer-Operate	البناء ونقل الملكية والتشغيل	BTO
Design-Build-Finance-Operate	التصميم والبناء والتمويل والتشغيل التصميم والإنشاء والادارة والتمويل والتشغيل	DBFO
Design-Construct-Manage-Finance	التصميم والبناء والتمويل والتشغيل التصميم والإنشاء والادارة والتمويل	DGFT

source :Lichere, Francois and Marto, Boris ,2007, P3 .

- **أحمد حرير ، ٢٠١٩م ، ص ص ١١٨–١٢٠**

ولقد سعت العديد من دول العالم نحو تحقيق الاستيعاب الكامل كما وكيفا على مستوى التعليم العالي عالي الجودة ، ولقد نجحت في اتخاذ خطوات واسعة ونظرا للإقبال المتزايد على التعليم قبل الجامعي بدول العالم أدي ذلك إلي أن إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات التعليمية أصبح ضرورة ملحة ، وقضية حتمية ، ومن هنا أدركت الدول ضرورة دعم وتعزيز وتذليل العقبات أمام المستثمرين في مجال التعليم قبل الجامعي فهناك العديد من الدول التي تعاني من وجود تيارات وقوى سياسية تعارض وبشدة إشراك القطاع الخاص ، وذلك لتعدد التحديات التنظيمية مع المستثمرين عديمي الضمير الذين ألحقوا أضرار بالمتعلمين فضلا عن بعض الممارسات التي تمت من قبل المستثمرين في القطاع الخاص ، والتي أدت إلى رسم صورة ذهنية سلبية في أذهان المجتمع عن الاستثمار في التعليم قبل الجامعي من خلال رأس المال الخاص .

وعلي صعيد آخر هناك العديد من الدول التي استطاعت أن تحقق الإستفادة القصوى من إشراك القطاع الخاص في الإستثمار في التعليم ، وذلك من خلال مسارين ، تمثل المسار الأول في توفير بدائل مختلفة لخدمات التعليم بالقطاع العام ، وتمثل المسار الثاني في توفير خدمات وبرامج تعليمية أكثر انتقائية تتناسب وطبيعة الإحتياجات المجتمعية وتواكب المتطلبات المستحدثة ، واستطاعت تلك الدول تحقيق هذا النجاح من خلال تقديم الدعم اللازم ووضع سياسات تعليمية و أنظمة و قوانين تسهل وتضمن المشاركة الإيجابية من قبل شركات القطاع الخاص، واستطاعت تلك الدول أن تتخطي الفجوة في تقديم الخدمات التعليمية والمضي قدما نحو تحقيق الإستيعاب كما وكيفا في تقديم الخدمات التعليمية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي (Rolla Moumné Charlotte Saudemon ,2015,pp.32-34)

وهناك العديد من الدول التي نجحت في جسر الفجوة الناشئة من ضعف خدمات التعليم الحكومي في جميع المراحل التعليمية وخاصة بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، والتي من أهمها على النحو التالي :

جدول رقم (٩)

الدولة		الهند	ماليزيا	الفلبين	سنغافورة	المغرب	عمان	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
التعليم قبل الجامعي	القطاع العام	%٦	%٦	%٢	%٧	%٧	%١٤	%٢	%٨
	القطاع الخاص	%١	%١	%١	%٢	%١	%١	%٢	%٤

قامت الباحثة بتجميع هذه البيانات من مجموعة من المراجع علي النحو التالي : (for India K-12 growth,2021,pp.11-14)

يتضح من الجدول السابق أن هناك العديد من الدول التي استطاعت أن تثبت أن الخدمات التعليمية الناتجة عن الشراكة بين القطاعين العام و الخاص سواء الربحية أو غير الربحية أنها من أهم الآليات التي أحدث التكامل مع الخدمات التعليمية التي يقدمها القطاع العام حيث يوفر القطاع الخاص مقاعد دراسية في القطاعات التي تجاوز فيها الطلب علي القدرة الاستيعابية ، ومن هنا أدركت الحكومات والأفراد دور

القطاع الخاص في إحداث تكامل مع خدمات القطاع العام ، وعندما كان الكثير يعتبر التعليم الخاص خيارا تعليميا فاخرا يتم توجيهه للأغنياء فقط ، تمكنت خدمات القطاع الخاص ذات التكلفة المتوسطة والمنخفضة من زياده معدلات الالتحاق في العديد من دول العالم والتي من أهمها الهند ، والصين (Primary Education Enrollments. Ministry of Human Resources, India)،

وأكدت الدراسة على أن الصين قد واجهت عجزاً كبيراً فى توفير مقاعد كافية لطلاب التعليم العالي في تسعينيات القرن الماضي حيث يقدم أكثر من ٢٠ مليون طالب للإلتحاق بالجامعات الحكومية ، واستطاعت الدولة أن توفر من خلال مشاركة القطاع الخاص ٥٠ مقعد في مؤسساتها الحكومية ، ولضمان تحقيق الجودة رغم الإمتلاء و محدودية الاستيعاب ، فقامت الصين عام ٢٠٠١ بالعديد من خطوات الإصلاح في قطاع التعليم قبل الجامعي ، وسمحت للشركات الربحية بالعمل في قطاع التعليم قبل الجامعي ، وضاعفت معدلات الإلتحاق بالتعليم قبل الجامعي أربع مرات في السنوات العشر الأولى .

وظلت مشاركة رأس المال الخاص في التعليم مثيرة للجدل حتى أواخر العقد الأخير من القرن العشرين ، ومع زيادة مشاركة رأس المال الخاص زاد تقبل الأفراد والدول لفكرة أن للقطاع الخاص دور مهم في توفير الخدمات التعليمية عالية الجودة.

ويظهر ذلك من خلال قدرة مستثمرى رأس المال الخاص على توفير التمويل الإيجابي للمؤسسات التعليمية لإيمانهم بأن هناك ترابط منطقي بين توفير رأس المال والابتكار والتوسع فى تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة (Vander Ark,T.2009,pp.4-7) .

عاشرا : فوائد وايجابيات الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

تتعدد فوائد وايجابيات الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي كما أشار (الفارس عبدالرزاق ، ٢٠٠١م ، ص١٦) أهمها علي النحو التالي:

١- توزيع المخاطر ، فلا تتحمل الدولة كل مخاطر المشروع كما هو الحال في عقود الشراء ، والاتفاقيات التقليدية .

٢- ضمان سرعة تنفيذ المشروع التعليمي في الوقت المحدد والتكلفة المتفق عليهما مسبقا ، ذلك من خلال تحويل مسؤولية التصميم والبناء إلى القطاع الخاص ، وربط الدفعات المالية بتأمين الخدمة التعليمية يشجع القطاع الخاص على إتمام المشاريع التعليمية بسرعة.

٣- تطوير جودة الخدمات التعليمية حيث أن نوعية الخدمة التعليمية المقدمة من خلال مشاريع الشراكة أفضل من الاتفاقات التقليدية . وهذا قد يعكس تأثير عدة عوامل منها وجود حوافز وشروط جزاء في العقد .

٤- رصد النفقات التشغيلية مع النفقات الاستثمارية في الميزانية ، مما يؤمن التمويل للصيانة الدورية التي تفتقر لها المشاريع والاتفاقات التقليدية. .

٥- الشراكة تسمح بالمضي قدما وبإطلاق المشاريع ، وبالتالي عدم تأخير المشاريع التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي الملحة التنفيذ .

٦- تعزيز اللامركزية ، فالشراكة تسمح بتفعيل اللامركزية الاقتصادية ذلك لأن الدولة ستكون بمقدورها أن تلجأ إلى تطوير وتنفيذ مشاريع تنموية وأخرى استراتيجية من خلال تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي قد لا يكون لديها الكفاءة والخبرة أو التمويل الكافي لتطويرها منفردة.

يتضح مما سبق أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تعد أحد أهم الجسور التي تقرب المسافات علي الدولة بل وتساهم في نقلها من

الميزانيات المحدودة ، إلي براح القطاع الخاص ومن ثم إتمام المشاريع الخدمية التطويرية .

حادي عشر : أهم عوامل نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي أحد الصيغ المتطورة لتنفيذ الاعمال أو تقديم الخدمات للمجتمع بأساليب مبتكرة إلا أن هذا المفهوم لايزال حديثاً في الدول النامية ويرجع نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي إلي العديد من العوامل الرئيسية كما أشار (Osei-Kyei, R.; Chan, A.P.C. , 1335–1336. 2015, 33,pp.

والتي أهمها علي النحو التالي :

١– وجود إطار تشريعي وتنظيمي يواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين للشراكة بحيث يتوفر فيه الوضوح في الإجراءات وفي طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

٢– وجود مكتب فني مركزي يضم كوادر متخصصة في عقد الشراكة مع القطاع الخاص ، وأن يتوفر بالمكتب الفني الخبرات الضرورية في مجالات التمويل والتفاوض والتعاقد وإدارة المشاريع الضخمة الخاصة بالتعليم قبل الجامعي .

٣– ضمان حق الجهات الحكومية المعنية بالمشروع في التواصل الفعال مع المكتب الفني لتجنب حدوث أي مفاجآت أو معوقات أو اعتراضات في أي مرحلة من مراحل المشاريع الخاصة بالتعليم قبل الجامعي.

٤– تأمين درجة عالية من الشفافية والحوكمة لأن تكاليف المشاركة في مناقصات الشراكة التي تقع فيها مسؤولية تأمين التمويل وتصميم المشروع وغيرها من النشاطات على عاتق شركة المشروع، تفوق بأضعاف مضاعفة تكاليف المشاركة في مناقصات العقود التقليدية التي يقتصر نشاط المورد فيها على تسعير المواد والمعدات بمؤسسات التعليم قبل الجامعي .

٥– تضمين عقود الشراكة بنودا وأحكاماً ومعايير قياس أداء واضحة وشاملة وصريحة تضمن تحقيق المساواة التامة بين المنتفعين (المتعلمين بالتعليم قبل الجامعي) ، من الخدمة والمصلحة العامة وتراعي حقوق المستثمرين وتضمن قدرة الحكومة على مراقبة أداء الشريك ومدى إلتزامه بالتشريعات المنظمة لتقديم الخدمة وبشروط عقد الشراكة.

٦– أن يكون إقرار أياً من الحقوق والشروط التفضيلية لفئات من المنتفعين من الخدمة التي يقدمها الشريك الخاص بموافقة مسبقة من السلطة المختصة ووفقاً لقواعد وضوابط متفق عليها مسبقاً بين الحكومة والشريك الخاص .

يتضح مما سبق أن أهم عوامل نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تركز علي الخطوط العريضة والتفصيلية التي تستهدف إدارة الشراكة بشكل قانون محدد منذ البداية

ثاني عشر : أهم التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

هناك العديد من التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي كما أشار (Samson John Mgaiwa & Japhace Poncian(2016),pp.44-47: والتي من أهمها على النحو التالي :

١ - الخوف من إلحاق الضرر بالتماسك الاجتماعي :

يعد الخوف من إلحاق الضرر بالتماسك الاجتماعي من أهم التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ولاسيما أن دعم التكامل والتماسك الاجتماعي يعد من أهم أهداف التعليم حيث تستقبل الأنظمة التعليمية المتعلمين من مختلف المستويات الإجتماعية والاقتصادية ، ولكن في حال تدخل رأس المال الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم قبل الجامعي ، هناك تخوف من قبل البعض من تأثير رأس المال الخاص ، والذي من الممكن أن يكون بمثابة تحديا كبيرا يواجه التماسك الإجتماعي ، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، لذلك يعد الخوف من إلحاق الضرر بالتماسك

الإجتماعي من أبرز التحديات التي تواجه رأس المال الخاص عند الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

٢ - الأثر الإجتماعي والتنافس الربحي :

يعد الأثر الإجتماعي والتنافس الربحي من أهم التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي حيث يسعى مستثمرو رأس المال الخاص إلى جني الأرباح كنتيجة للاستثمارات المالية حتى لو كان لديهم رسالة اجتماعية معلنة ، وصريحة تؤكد على أهمية الأثر الإجتماعي للتعليم قبل الجامعي ، لذلك يعد من أبرز التحديات التي تواجه الإقبال على الاستثمار في رأس المال الخاص أن يكون الهدف من قبول المتعلمين الكم على حساب الكيف بمعنى أن يتم قبول أعداد كبيرة من المتعلمين ، لتحقيق الأرباح ، وبذلك ستكون نسبة المعلمين إلى المتعلمين نسبة لاتتناسب وضمان الجودة والكفاءة بالعملية التعليمية لذا يعد الأثر الإجتماعي والتنافس الربحي من أبرز التحديات التي تواجه الإستثمار برأس المال الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

٣ - إمكانية تهميش المتعلمين ذوي الهمم :

تعد إمكانية تهميش المتعلمين ذوي الهمم من أبرز التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، حيث تواجه الأنظمة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي تحديا كبيراً عند التعامل مع المتعلمين ذوي الإحتياجات الخاصة حيث يتطلب وجود مثل هذه الفئات نظاما إداريا وتعليميا وتنظيميا يراعي طبيعتهم المختلفة ، وأن يكون نظام التعليم قادراً على تلبية احتياجاتهم المختلفة ، فضلا عن وجود بعض الفئات من المتعلمين يعانون من انخفاض مستواهم الإجتماعي والإقتصادي بل ويمثل هذا عائقا ، و تحديا كبيراً أمام مشاركتهم في العملية التعليمية ، لذلك تمثل كلتا الفئتين مجتمعتين أو منفصلتين تحديا كبيراً فبغياب إدارة ونظام مناسب وحوافز ملائمة لن تنجح المؤسسات الممولة برأس المال الخاص لكونها غير متخصصة في خدمة هذه الفئات من المتعلمين وفي أداء مهمته التعليمية بكفاءة ،

لذلك يعد إمكانية تهميش المتعلمين ذوي الهمم والفئات الفقيرة من أكبر التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي (Unesco , 2020,p.14).

٤ – الخوف من ضعف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والإجتماعية :

يعد الخوف من ضعف تحقيق المساواة تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعيه من أبرز التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وذلك للخوف من المؤسسات والخدمات التعليمية التي تمول من رأس المال الخاص أن لا تكون بمتناول الجميع عند الالتحاق بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وذلك ربما لارتفاع الرسوم الدراسية بمدارس التعليم قبل الجامعي القائمة علي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الإجتماعية والاقتصادية للمتعلمين وبالتالي فإن نقص فرص التعليم قد يمنع تحقيق التعليم للجميع بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وينتج تفاوتا طبقيا ولا يحقق المساواة المنشودة بالمجتمعات لذا يعد الخوف من ضعف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية من أبرز التحديات التي تواجه الإستثمار برأس المال الخاص في ضوء الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

٥ – التأسيس لنظام تعليم قبل جامعي متحيز ومفكك :

يعد الخوف من التأسيس لنظام تعليم قبل جامعي متحيز ومفكك من أهم التحديات التي تواجه ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وذلك للخوف من سعي بعض المؤسسات التعليمية لتقديم بعض من التنازلات ، وذلك يكون على حساب جودة العملية التعليمية ، وذلك للحصول على رأس المال الخاص ورغبة في الأرباح فيبادرون في تقليل الرقابة على النظام فضلا عن غض الطرف عن السياسات الموجهة والملزمة للمستثمرين مما ينعكس بالسلب علي جودة العملية التعليمية لأن هذا النظام سيستهدف الربح أولا على حساب نتائج التعلم المستهدفة والاثر الإجتماعي ، مما ينتج عن ذلك نظاما تعليميا متحيزا ومفككا لذلك يعد الخوف

من الأنظمة التعليمية المتحيزة المتفككة بمرحلة التعليم قبل الجامعي من أبرز التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي(Md. Mahmudul Alam,2010,p.800) .

٦ - احتمال تراجع التركيز على النتائج القابلة للقياس :

يعد احتمال تراجع التركيز على النتائج قابله للقياس من أبرز التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، حيث أن المؤسسات التعليمية التي يتم تمويلها من خلال رأس المال الخاص عادة ما تولى اهتماماً كبيراً على نتائج التعليم المختلفة المتمركزة على الأثر التعليمي والأثر الربحي أي التركيز على نواتج التعلم القائمة على قياس المنهج التقليدي القائم على البيانات والمعلومات والمعارف دون التركيز على المنهج الخفي والجانب الوجداني والمتمثل في غرس القيم والتى من أهمها المواطنة ، والإنسانية والقيم العليا ، وحب الخير ، وحب الوطن ومساعدة الآخرين ، وهي ممارسات لها مقاييس محددة و صعبة ، لذلك يعد احتمال تراجع التركيز على النتائج القابلة للقياس من أبرز التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي (European Training Foundation, 2020,p.86 .).

٧ - التأثير السلبي لبعض رجال الأعمال المشاركين في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

يعد الخوف من التأثير السلبي لبعض رجال الأعمال المشاركين في رأس المال الخاص من أهم التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وذلك لأن الأنظمة التعليمية التي تحصل على رأس المال الخاص تكون أكثر استجابة للعرض والطلب ونتائج السوق من حيث العرض والطلب في حين يعد التعليم قيمة انسانية وإجتماعية أساسية لذلك يعد الإرتكاز على العرض والطلب في القطاع التعليمي قد يؤثر على التركيز على المجالات المادية لكونها بمثابة مرتكزات للتسويق والأرباح على حساب التركيز علي المجالات التعليمية التي تخدم التنمية الإجتماعية

والوطنية بسبب أن تلك القضايا لا تمثل هدفا لسوق العمل لذلك يعد الخوف من التأثير السلبي لرجال الأعمال المشركين برأس المال الخاص من أهم التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي (OECD .(.,2020,p.16

٨ - إنتشار التعليم القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي على حساب التعليم الحكومي :

يعد الخوف من إنتشار التعليم القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي على حساب التعليم الحكومي من أهم التحديات التي تواجه الإستثمار برأس المال الخاص ، وذلك لأن مجرد الإعتماد على التمويل القائم على رأس المال الخاص قد يعطي الفرصة لبعض المستثمرين من تقويض دور الدولة والحكومة في صياغة السياسة التعليمية ، ورسم ملامحها بما يتناسب مع تطبيق رؤية الدولة وأهدافها الإستراتيجية نظراً لتدخل المستثمرين أصحاب رأس المال الخاص في توجيه بعض السياسات بشكل يخدم مصالحهم الخاصة على حساب تقديم الخدمة التعليمية كخدمات عامة للجميع مما يؤثر على مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وإتاحة التعليم للجميع لذلك يعد الخوف من إنتشار التعليم القائم على الإستثمار في رأس المال الخاص على حساب التعليم الحكومي من أبرز التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي(Monazza Aslam, Shenila Rawal, 2018 ,p55) .

يتضح مما سبق أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تساعد في إيجاد فرص مهمة في التعليم قبل الجامعي ، ونظرا للتحديات التي تواجه رأس المال الخاص فإن الحاجة إلي الدقة في استخدام وتوظيف رأس المال الخاص من أهم الطرق التي تمكن أصحاب المصلحة والنظم التعليمية من الموازنة بين التحديات الموجودة أو المتوقعة ، وذلك لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من فوائد رأس المال الخاص والتقليل من مخاطره .

القسم الثالث للدراسة : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا.

دراسة وصفية تحليلية:

عرض هذا القسم بالوصف والتحليل للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفي إطار ذلك يتناول القسم الراهن المحاور الآتية: أولا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ببريطانيا ، ثانيا : السياق الثقافي للمجتمع البريطاني ، ثالثا : دولا طبقت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية ، وسيتم في كل محور توضيح تأثير العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه ، وفيما يلي تفصيل لذلك :

أولا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ببريطانيا :

اتخذت بريطانيا العديد من الخطوات التي تستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية والتي من أهمها ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وتعد مدارس بريدج الدولية من أهم ثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ويمكن تناول ذلك علي النحو التالي:

١ – لمحة تعريفية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ببريطانيا من خلال مدارس بريدج الدولية وذلك علي النحو التالي :

يتمثل الهدف الرئيس من إنشاء مدارس بريدج الدولية في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ،ومن الجدير بالذكر أن مدارس بريدج الدولية منها مدارس تستهدف الربح فتكون هدفا للأثرياء والأجانب والوافدين ، ومنها مدارس غير ربحية تستهدف الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية ، وتتناول الدراسة الحالية مدارس بريدج الدولية غير الربحية ، والمقصود بكلمة دولية أنها تنتشر في العديد من دول العالم ، حيث تعتبر مدارس بريدج الدولية أكبر وأهم مثال علي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ببريطانيا ، حيث أنها تقدم خدماتها بشكل حصري للأسر التي يكون دخلها أقل من دولارين في اليوم ، ومن أهم ما يميز

مدارسها هو السعي الدائم نحو توظيف التكنولوجيا الحديثة ، والتركيز على نتائج التعلم القابلة للقياس وتقديم تعليم عالي الجودة بطريقة منظمة لأكثر من ١٠٠٠٠٠ طالب على مستوى أكثر من ٤٠٠ مدرسة ، وتستهدف من وراء هذا كله تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية بين جميع طبقات المجتمع البريطاني (Jo Walker, Caroline Pearce, Kira Boe and Max Lawson. Oxfam, 2019,pp.9-12) .

٢ - رؤية مدارس بريدج الدولية :

الإستثمار في التمويل الإجتماعي ورأس المال المغامر ، وتمويل ملائكة الأعمال.

٣- رسالة مدارس بريدج الدولية :

تحقيق المعرفة للجميع .

٤- المرحلة التعليمية التي تستهدفها مدارس بريدج الدولية :

مرحلة التعليم قبل الجامعي ، ومن الجدير بالذكر أن مدارس بريدج الدولية تستهدف جميع المراحل ، ولكن الدراسة الحالية تركز علي مرحلة التعليم قبل الجامعي اتساقا مع ما جاء في عنوان الدراسة .

٥- الأهداف الاستراتيجية لمدارس بريدج الدولية :

تتعدد الأهداف الإستراتيجية لمدارس بريدج الدولية كما أشار (International Finance Corporation,2020,pp.12-14) ، والتي من أهمها على النحو التالي :

أ- توفير تعليم عالي الجودة للطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعي وعلى وجه الخصوص المتعلمين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي .

ب-محاولة جسر الفجوة بين الاحتياجات الطلابية والخدمات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي .

ج– التأكيد على أهمية مرحلة التعليم قبل الجامعي لكونها مرحلة أساسية و تأسيسية ، وتستهدف تلك الشراكه التأكيد على إتقان المهارات الأساسية للقراءة والكتابة ، والحساب .

د– تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس العاملين بمدارس التعليم قبل الجامعي من خلال تنظيم سلسلة من الدورات التي تستهدف التنمية المهنية المستدامة للمعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي .

هـ–محاولة التأكيد على الشفافية والمحاسبية ، والحوكمة الرشيدة ، والقضاء على الفساد ، و مؤسسات التعليم قبل الجامعي.

و– السعي الدائم نحو البحث عن حلول قابلة للقياس وللتنفيذ والتي تحول دون قيام مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمهامها بجودة عالية .

٦– القيم الجوهرية لمدارس بريدج الدولية :

تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية للجميع بمرحلة التعليم قبل الجامعي.

٧– بدايات تأسيس وإنشاء مدارس بريدج الدولية :

قامت عالمة الإنثروبولوجيا الدكتورة شانون ماي ، والرائدة في تكنولوجيا التعليم جاي كيملمن بتأسيس مدارس بريدج الدولية غير الربحية والتي تستهدف الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية في نيروبي ، وكينيا وذلك منذ عام ٢٠٠٨م ، لمعالجة مشكلة تدني جودة التعليم بمرحلة التعليم قبل الجامعي والذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي ، والذين يشكلون ٣٪ من المتعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي بدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وهو أمر لابد من التصدي له .

وأشارت الدكتورة شانون ماي إلي أن القدرات الذهنية ، و الفضول الفكري لايشترط أن يكونوا مرتبطين بالإمكانات الاقتصادية الحالية، كما توجد هناك فجوة ضخمة في جميع الدول النامية بين احتياجات الأفراد وخدمات التعليم المتاحة في القطاعين العام والخاص، فهناك مايقرب من ٥٠٪ من سكان العالم يعيشون بأقل من

دولارين في اليوم. ولديهم القليل من فرص الحصول علي تعليم عالي الجودة . كذلك فإن المتعلمين الذين ينتمون إلى هذه الفئات السكانية لا يحققون المستويات الأساسية من القراءة والكتابة والحساب نظرا لمجموعة من العوامل، أهمها التدني في تدريب المعلمين ، فضلا عن كثرة الغياب عن المدرسة، إضافة إلى أن المدارس العامة يمكن أن تفرض تكاليف مادية باهظة أو تعاني من الفساد ، أما المدارس الخاصة فغالبا ما تكون صغيرة الحجم ولا تملك رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في التعليم.

(Parthenon–EY interview Alejandro Cabal Principal Education Specialist IFC, 15 July 2015,pp.4–6.).

لذلك تستهدف مدارس بريدج الدولية إلي جسر تلك الفجوة حيث أشار أليخاندرو كاباليرو خبير التعليم في مؤسسة التمويل الدولية أن مدارس بريدج الدولية قد نجحت في تناول هذه القضايا وايجاد حل فعلي ، وتبني وتدير المؤسسة عدداً من المدارس برسوم سنوية تتراوح بين ٦٠و١٠٠ دولار أميركي بتكلفة شهرية تبلغ ٤ دولارات شهرياً ، وتمكنت مدارس بريدج الدولية من أن تثبت قدرتها على إبقاء التكاليف منخفضة وأن توفر رأس مال كافي لإستثماره في تدريب المعلمين، وإجراء البحوث التربوية، وإقامة النظم الإدارية للمدارس، الأمر الذي مكن ٩٠% من أولياء الأمور الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي من إرسال جميع أطفالهم إلى المدرسة، وإنفاق أقل من ٢٠% من دخلهم على التعليم.

وبحلول عام ٢٠٢٥م ، تخطط مدارس بريدج الدولية إلي تعليم ١٠ ملايين طالب ، وذلك علي مستوي العالم ، وقد افتتحت أول مدارسها عام ٢٠٠٩م وفي الأحياء الفقيرة لمنطقة موكارو في نيروبي، وكينيا، وقبل نهاية نفس العام، افتتحت مدرسة ثانية استضافت فيها نحو ٣٠٠ طالب ، وبحلول عام ٢٠١٣ م ، كانت المؤسسة تضم أكثر من ٥٠ ألف طالب موزعين على ٢٠٠ مدرسة ، وتجاوز العدد ١٠٠ ألف طالب في ٤٠٠مدرسة عام ٢٠١٥م ، كما شكل عام ٢٠١٥م عاما فاصلا في توجهات بريدج، حيث بدأت تتوسع عالميا انطلاقا من أوغندا. كذلك أعلنت عن

خطط لدخول نيجيريا في سبتمبر ٢٠١٥م ، والهند في عام ٢٠١٦م ، وقد أشاد العديد من المستثمرين بهذا التوسع والتطور، وهو ما جاء في كتابات كولن بريانت، الشريك العامل في New Enterprise Associates ، حيث أشار إلي أنه يعد التوسع في تقديم خدماتها لما يزيد عن ١٠٠ ألف طالب في مدة زمنية لا تتجاوز الخمس سنوات، تحديا في أي مكان في العالم، ناهيك عن أن بريدج اختارت نوعية صعبة من الأسواق لتؤدي دورها فيها ، (Parthenon–EY interview with Colin Bryant, 2015,pp.2–3

ومن خلال وجود نظام إداري متكامل بتلك المدارس ، فضلا عن نجاح بريدج في افتتاح المدارس بسرعة ، وتوفير تعليم عالي الجودة، وتطبق المؤسسة عمليات تفصيلية دقيقة لكل مكون في مدارسها، كاختيار موقع المدرسة، وتصميم مبناها ، وتطوير المناهج، والتي تستهدف جميعها تحسين كفاءة النظام التعليمي. وتتم معظم هذه العمليات داخل المؤسسة ، بهدف إبقاء التكاليف منخفضة قدر الإمكان. ويحصل كل معلم على جهاز لوحي (تابلت) يحتوي على خطط تفصيلية للدروس وتعليمات بشأن كيفية قيادة الصفوف الدراسية، بالإضافة إلي مواد تعليمية يصممها متخصصين في قطاع التعليم ، وذلك علي مستوي سلسلة مدارسها في نيروبي و كينيا، وكمبريدج ، وفي ماساتشوستس. وكل ذلك يستهدف ضمان جودة التدريس.

٨ - تمويل مدارس بريدج الدولية :

يعتمد تمويل مدارس بريدج الدولية علي مصادر متعددة من أهمها مصادر رأس المال الخاص التقليدية ، والتي من أهمها استثمارات التمويل الإنمائي ، فضلا عن التمويل برأس المال المغامر ، فضلا عن التمويل بفائدة منخفضة ومن خلال تمويل ملائكة الأعمال أيضا كما تم الإشارة في الإطار النظري ص ص ٣٥–٣٧، بالإضافة إلي مجموعة متنوعة من مصادر التمويل ، والتي من أهمها التمويل من خلال بيع الأسهم ، فضلا عن مساهمات رجال الأعمال والمستثمرين الرئيسيين في مدارس بريدج الدولية والذين بلغ عددهم ١٣ مؤسسة ، والتي من أهمها مستثمروا رأس المال

المجازف ، والذين يركزون علي المشاريع التكنولوجية ، ومؤسسات التمويل الإنمائي ، والتي من أهمها مؤسسة تنمية الكومنولث ، والتي يدعمها أصحاب الثروات ، وكل هذا سيستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية (The Economist, ,2014,pp.22-23) .

٩ - مقومات نجاح مدارس بريدج الدولية:

تتعدد مقومات نجاح مدارس بريدج الدولية كما أشار (Harvard Business School 2010,pp.60-66،) والتي أهمها علي النحو التالي :

أ –التركيز على نتائج العملية التعليمية :

تقوم مدارس بريدج الدولية بتتبع النتائج الأكاديمية والاجتماعية بشكل دقيق ، وذلك لضمان تقديم خدمات عالية الجودة ، وقابلة للتوسع والإنتشار في مناطق متعددة وتشير ماي إلي أن سلسلة مدارس بريدج تضع مسألة دراسة وتقييم نتائج التعليم في مقدمة عملنا الذي يتمحور حول قياس المؤشرات المختلفة لتخفيض تكلفة التعليم وقياس جودة خدماته. كما ذكر جريج ماورو، الشريك الإداري في Learn Capital لطالما كان لدى بريدج فريق عمل بحثي كبير يعكف على تحليل بيانات السوق ، حيث يركز على معنى هذه البيانات وما يمكن استخلاصه منها ، وتتم الاستفادة من نتائج هذه التحليلات في تحقيق الأهداف المجتمعية ، وخاصة في الدول النامية.

ب – الابتكار التكنولوجي :

تعتبر التكنولوجيا عاملا رئيسيا في تمكين مدارس بريدج من التوسع، كما أشار كولن براينت إلي أن تطور الأجهزة الجوالة، والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة أدي ذلك إلى جعل مدارس بريدج تستخدم التكنولوجيا في كافة تفاصيلها ، حيث تستخدم التكنولوجيا في الفصول الدراسية لتعقب أداء المعلم والطالب، وذلك لتحديد مجالات تقديم الآراء والتحسين ، بالإضافة إلي استخدام التكنولوجيا لتيسير العمليات والأنشطة وجعلها تسير بشكل أوتوماتيكي، بما في ذلك تزويد الفصول بالتجهيزات والتقنيات الملائمة بإستمرار وذلك لضمان جودة التعليم .

ج –الشغف والموهبة والحس الأخلاقي والإيمان بأهمية التعليم :

يعد الشغف والموهبة والحس الأخلاقي والإيمان بأهمية التعليم من أهم معايير رواد الأعمال الذين يعملون في سلسلة مدارس بريدج ، وذلك لضمان تمكين أبناء الأسر الفقيرة من الحصول علي فرصة في التعليم . وهذا ما يدفع سلسلة بريدج للعمل بشغف ، وأشارت شانون مؤسسة بريدج ، أننا نعمل من خلال إيماننا الداخلي ، وهي أن كل سنة لا تخدم فيها المجتمع المحلي تعني سنة أخرى قد يبقي فيها أطفال بلا تعليم.

١٠ - التحديات التي تواجه مدارس بريدج الدولية :

أشار (Parthenon–EY,2015,pp.7–9) إلي أن هناك العديد من التحديات التي تواجه مدارس بريدج الدولية والتي أهمها علي النحو التالي :

أ– التباين في النتائج التعليمية :

هناك تباين فى بعض النتائج الأكاديمية لطلاب مدارس بريدج الدولية، وخاصة بعد أن قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتطوير مقياس لتقييم أداء المتعلمين فجاءت نتائج المتعلمين متباينة على هذا المقياس في القراءة والرياضيات ، واللغة الإنجليزية ويعد هذا الأمر من أهم التحديات التي تواجه سلسلة مدارس بريدج الدولية.

ب– صعوبة خفض التكاليف :

تقوم جميع خدمات أكاديميات بريدج الدولية على مبدأ مراعاة الحد الأقصى للسعر ، والذي تم تحديده بألا يتجاوز ٤ دولارات تقريبا في الشهر ، وخاصة في ظل وجود أسر فقيرة لذلك تسعي سلسلة مدارس بريدج الدولية نحو تخفيض التكاليف والرسوم المادية لتحقيق دائما تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية للمتعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي وتخفيض التكاليف يعد من أهم التحديات التي تواجه سلسلة مدارس بريدج الدولية .

ج– الأثر الاجتماعي :

يعد من أهم التحديات التي تواجه أكاديميات بريدج الدولية هو سعيها الدائم نحو توفير تعليم جيد للطلبة الأكثر حرمانا على الصعيد العالمي حيث تقوم بإفتتاح مدارس

جديدة بمعدل مدرسة واحدة كل يومين ونصف ، و يشكل هذا تحديا كبيرا على رأس المال الخاص لدي مدارس بريدج الدولية .

د– الموارد البشرية الإبداعية :

نظرا لطبيعة العمل المستمر بسلسلة مدارس بريدج الدولية فهذا يتطلب أنماط من البشر تستطيع العمل تحت ضغط بالإضافة إلى تميزهم بالإخلاص ، والتفاني ، و القدرة على العمل تحت ضغط وهذا يعد تحديا كبيرا يواجه مدارس بريدج الدولية .

ثانيا : السياق الثقافي للمجتمع البريطاني :

جغرافيا: تعد العوامل الجغرافية من أهم العوامل التي لها تأثير كبير علي الظواهر وطبيعة الشعوب ، وتقع بريطانيا في غرب أوروبا، وهي عبارة عن جزيرة كبيرة تحاط بعدة جزر صغيرة، وتتكون أيضاً من الجزء الشمالي من أيرلندا، وبهذا تكون جميع حدودها بحرية ماعدا حدودها البرية لدولة أيرلندا الجنوبية، ويربط بين بريطانيا وفرنسا نفق بحر المانش وتبلغ مساحتها ٢٤٣.٦ ألف كم مربع . (Country Reports, 2022)

وتتكون بريطانيا من أربع أقاليم ذات مساحات متباينة، وتعتبر أيرلندا الشمالية أصغر الأقاليد وتمثل ويلز عشر المساحة الكلية، أما انجلترا فتحتل أكبر مساحة ببريطانيا، وتقع في العاصمة لندن ، كما تمثل اسكتلندا ثلث مساحة بريطانيا .

ويشير أحدث إحصاء رسمي أصدره مكتب الإحصاء القومى في عام ٢٠١٦ إلى عدد السكان يبلغ ٦٥.٦٤٨.٠٠٠ في يونية ٢٠١٦(Office for National Statistics, June 2017, p.7.)، ١، ويعيش معظمهم في انجلترا حيث وصل عدد السكان بها أكثر من ٥٥ مليون نسمة، كما يصل معدل النمو السكان في لندن وحدها ضعف معدل النمو السكاني في ويلز ، واسكتلندا وأيرلندا الشمالية. وبالرغم من تعدد الأقاليم ببريطانيا، واختلاف مساحاتها وبالتالي اختلاف توزيع السكان بها؛ إلا أن معظم الأقاليم ينتشر بها الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، بل وتنتشر في كافة أنحاء بريطانيا

The Third Age Trust, Our Story, available at:)
(https://u3a.org.uk/about/history. accessed on: 6/6-2-2022

اجتماعيا: تعد العوامل الاجتماعية من أهم العوامل التي تؤثر على السياق الثقافي للشعوب ، وفي بريطانيا كان لها أثر واضح حيث شهدت السنوات التالية للحرب العالمية الأولي والثانية اهتماما كبيرا من قبل الدولة البريطانية حيث أكدت علي أهمية الاهتمام المجتمعي وبكافة الفئات بالمجتمع البريطاني (Office for National Statistics, 2017 , pp.2-11)

وقد أكدت إحدي الدراسات (محمد جاد حسين ، ٢٠١٦م ، ص ص ٢٦٥ – ٤٧٤) ، والتي استهدفت رصد خبرة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم ، أن البريطانيين يرغبون كثيرا في جمع التبرعات إذا ماكان الهدف من جمع هذه التبرعات هو دعم مؤسسة المؤسسات التعليمية لتقديسهم للتعليم وإدراكهم لمدي أهمية انتشاره ، وذلك لايرتبط بثراء الأفراد ، حيث لوحظ من خلال تلك الدراسة أنه قد يتم التبرع من خلال من هم أقل دخلا ، ويستنتج من ذلك بأن ثقافة التطوع تعد جزء من التراث الانساني والثقافي والاجتماعي ببريطانيا ، وقد يرجع ذلك إلي أن مرور بريطانيا بفترة الكساد العظيم ، فضلا عن مرورها أيضا بالحرب العالمية الأولي والثانية ، أدب ذلك لوجود التفاوت الاقتصادي ، وذلك في بعض الفترات الماضية من تاريخ بريطانيا ؛ وبالتالي كان لجميع ماسبق أثر كبير علي الجوانب الاجتماعية ، فضلا علي انعكاساتها وتشكيله للشخصية البريطانية ، ولكافة أفراد المجتمع البريطاني ، والتي تدرك تماما بأن التطوع لإعادة بناء ولتطوير الأوطان من أساسيات حب الوطن والحفاظ عليه ، ولقد انعكس ذلك علي فلسفة العمل بالشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ببريطانيا ، والذي جزء مهم منه هو ثقافة العطاء والعمل التطوعي دون أجر إذا لزم الأمر ، بجانب المساهمة بوضع بنود لتنظيم الأعمال التطوعية وصبغها بصفة رسمية لضمان استدامتها وضمان تحقيق الهدف من إقامة المشروعات من خلال الشراكات بين

القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ومنها الاعتماد على مدخل المساعدة الذاتية so–help لبريطاني learning approach، والذي تم توضيحه فيما سبق.

اقتصاديا: تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر على السياق الثقافي للشعوب ،وعلي الرغم من مرور بريطانيا بالحرب العالمية الأولى والثانية ، إلا أن بريطانيا تعد من أكبر الدول ذات الاقتصاد الصناعي والتجاري المستقر عالما ، ومن أكثر القطاعات تأثيرا في الاقتصاد البريطاني التجارة والمواصلات والإسكان بنسبة ١٨.٦%، وأقلها الصناعة بنسبة ١٣٪، ولايتم الاهتمام بالقطاع الزارعي بشكل كبير، ومعظم صادرات بريطانيا تحصل إلى دول الاتحاد الأوروبي، والتي تبلغ حوالي ٤٧% من صادراتها، كما تستورد من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٥١%

(European Union, United Kingdom, 2022)

مما يدل على حجم التجارة مع تلك الدول الأوروبية. وبعد فترة من النمو البطئ للاقتصادي العالمي في السبعينيات، شهدت الثمانينيات نموا اقتصادياً ملحوظاً، وزاد ذلك علي فترات ، وذلك في الفترات التاريخية المتتالية، وقد يكون ذلك النمو البطئ للاقتصادي في نهاية السبعينيات، وهي الفترة السابقة لإقرار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ببريطانيا، سبباً ، في انتشار الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، والتي تعتمدعلى التمويل الخاص و التمويل الحكومي وذلك يتم تحديده حسب عقد الشراكة المبرم وبالرغم من أن التعليم في بريطانيا يعد مسؤولية الدولة، وتمويل المؤسسات التعليمية يقع على عاتق السلطات المحلية، إلا أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي لاتعتمد على التمويل الحكومي فقط ، وهذا ما استوجب وجود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

سياسيا: تعد العوامل السياسية من أهم العوامل المؤثرة على السياق الثقافي للشعوب وتعتبر بريطانيا دولة اتحادية تحت النظام الملكي الدستورى، الذي يعتمد على النظام البرلماني الديمقراطي Constitutional monarchy with a parliamentary democracy، European Union, 2022).) وتعتبر الملكة

هي رأس الدولة ، إلا أن رأيها استشاري فقط ، وتقوم الدولة علي النظام الوزاري ، حيث إن رئيس الوزراء يكون عادة رئيس لأكبر حزب سياسي ، وهو الذي يقوم بتشكيل الحكومة ، ولتشكيل الحكومة يتم تعيين مجلس الوزراء ، ورئيس الوزراء من قبل الملكة .

ويوجد في بريطانيا ثلاثة أحزاب سياسية رئيسة، تتمثل في الديمقراطيين الليبراليين ، وحزب المحافظين، وحزب العمال (Choi, L. and Hori, S ,10,2016,pp.7–8). ولقد توسع الاحتلال البريطاني ليتضمن العديد من الدول بما يقرب من ربع مساحة العالم من اليابسة، حتى أطلق على بريطانيا أكبر امبراطورية في التاريخ ، ولذلك سميت " الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس (BBC,Facts about the UK , 2022.). وقد يكون لذلك الإحتلال أثرا ثقافيا علي بعض الدول التي احتلتها بريطانيا ، حيث لا يزال يلاحظ التأثر من قبل بعض مستعمراتها السابقة في اللغة والثقافة ، ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا تنقسم إلي أربعة أقاليم ، تتمثل في انجلترا، واسكتلندا، وويلز، وأيرلندا الشمالية. ولكل إقليم نظام مختلف لتقسيماته الإدارية وله صلاحياته، وبهذا تعتبر بريطانيا دولة لامركزية لحد كبير. وباستثناء انجلترا، يوجد ثلاث حكومات محلية للأقاليم الثلاثة الأخرى، في أدنبرة عاصمة اسكتلندا، وكارديف عاصمة ويلز، وبلفاست عاصمة أيرلندا الشمالية. والجدير بالذكر أن اسكتلندا طالبت بالانفصال عن بريطانيا، وبالتالي تم طرح تصويت للشعب عام ٢٠١٤م ، على حدوث الانفصال، ونتج عن التصويت الرفض لفكر الانفصال عن الدولة الأم. وسيادة اللامركزية بالمجتمع البريطاني، انعكست بدورها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

وبالرغم من أن بريطانيا كانت من أبرز الدول الإثني عشر المؤسسة للإتحاد الأوروبي وذلك عام ١٩٩٢م ، فإنها الدولة الوحيدة حالياً، التي انفصلت عن هذا الاتحاد بما سمي Brexit، (European Union , Union, United Kingdom, 2022.)،والذي تم الإعلان عنه رسمياً في مارس ٢٠١٧م ، وذلك بعد عمل استفتاء عام ٢٠١٦م ، بخصوص الإنفصال عن الإتحاد الأوروبي. ويدلل ذلك على ديمقراطية المجتمع البريطانية . وقد يكون ذلك مفسراً لبعض مبادئ الشراكة، ومنها الاعتماد على مدخل

المساعدات الذاتية ، بجانب التمويل الحكومي ، وذلك في ضوء عقد لتنظيم آليات عمل الشراكات وكضمان لإستدامة العمل وتحقيق النتائج المرجوة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

هناك العديد من العوامل التي أثرت علي وجود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ببريطانيا ، والتي تتمثل في العوامل التي تتعلق بالمتغيرات التكنولوجية ، والاتجاه نحو انتشار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وارتباط ذلك بتراجع أدوار الدولة القومية (ببريطانيا) في مقابل ظهور المؤسسات العابرة للقوميات (الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي لدولة بعينها، لكنها تتبع النموذج البريطاني للشراكة) ، وتعد أيضا من العوامل المؤثرة على طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ببريطانيا إنشاء بعض التكتلات ، والتي من أبرزها تكتل دول الكومونولث ، والذي تتبع أغلب الدول المنتمية له تطبيقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية .

وتظهر العوامل المتعلقة بالمتغيرات التكنولوجية والثورة الرقمية في انتشار الأجهزة التكنولوجية وتطبيقاتها الواسعة في المجتمع البريطاني بشكل ملحوظ ، كواحدة من أبرز الدول المتقدمة ، مما أدي إلي انتشار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية ، بالإضافة لذلك لوحظ وجود اتجاه لنشر الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي إلكترونيا، وقد يكون ذلك نتيجة للثورة التكنولوجية ، بالإضافة إلي ظاهرة الإنفتاح بين دول العالم ، والذي ساعد في تراجع أدوار الدولة القومية في مقابل ظهور المؤسسات العابرة للقوميات(محمد طه ، نوفمبر ٢٠٠٩م ، ص ٤٢) ، وتنطبق تلك الظاهرة علي طبيعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي. ومن أبرز الأدلة علي ذلك انتشار الشراكات الإلكترونية بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي on line ، والتي لاتنتمى في حقيقة الأمر إلى دولة بعينها، بل تنتمي لمجموعة دول بالشراكة ، وتتعاون تلك الدول مع بعضها

البعض من خلال اللقاءات الافتراضية عبر Skype وغيره من الوسائل والوسائط التكنولوجية الحديثة.

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على انتشار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية ، وجود التكتلات بين بريطانيا وعدد من الدول، سواء كانت تلك التكتلات لأهداف سياسية أحياناً، أو اقتصادية أحياناً أخرى أو غير ذلك. ومن أبرز تلك التكتلات "اتحاد دول الكومونولث" أو مايسمى "رابطة الشعوب البريطانية Commonwealth or Commonwealth of Nations (CN)، وهي عبارة عن رابطة تطوعية تضم ٥٣ دولة مستقلة(TheCommonwealthawards.Nexus Commonwealth Awards, available at: http://www.nexuscommonwealthawards.org/index.php, accessed on : 25/1/2022.)، وقع معظمها تحت الحكم البريطاني قبل استقلالها، ولغتها الرسمية هي اللغة الانجليزية، ويقع المقر الرئيسي للكومونولث في لندن. ويتبع ذلك الاتحاد عدة هيئات، من أهمها سكرتارية الكومونولث Scrterate Commonwealth

ومؤسسة الكومنولث Commonwealth Foundation ، والكومونولث للتعلم Commonwealth for Learning ، وجمعية الكومنولث الملكية Royal Commonwealth ، ومن تلك الدول التي تتبع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية الهند ، وباكستان .

ثالثا : دولا اتبعت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية :

هناك العديد من الدول التي اتبعت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية ، والتي من أهمها الهند وباكستان ، ويمكن تناولهما علي النحو التالي :

١- الهند :

وسوف يتم تناولها علي النحو التالي :

نتيجة لتأثر الهند بالاستعمار البريطاني تعد الهند من أشهر الدول التي اتبعت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية ، وذلك من خلال مدارس علم الفتيات ، ويمكن تناولها علي النحو التالي :

أولا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بالهند :

اتخذت الهند العديد من الخطوات التي تستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية والتي من أهمها الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وتعد مدارس علم الفتيات من أهم ثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ويمكن تناول ذلك علي النحو التالي:

٢- لمحة تعريفية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بالهند من خلال مدارس علم الفتيات ، وذلك علي النحو التالي :

يتمثل الهدف الرئيس من إنشاء مدارس علم الفتيات في تحقيق المساواة ، وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، حيث تعمل مدارس علم الفتيات بصورة مباشرة مع المجتمعات المحلية ، وذلك لتحديد الفتيات اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة ، وذلك بعد اقناع اولياء الأمور بضرورة إلحاقهن بالمبادرة ، وذلك لمحاولة تحقيق المساواة بين الجنسين ، ومحاولة تجنب القضاء على ظاهرة الإجهاض الإنتقائي والمقصود بالإنتقائي هنا هو الذي يتم عندما يكون جنس الجنين أنثي ، بل ويتم قتل الأجنة ، بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة الزواج المبكر وزواج القاصرات ، وعادات المهور المبالغ فيها ، والتحيز الثقافي كلها ممارسات خاطئة ضد المرأة ، وتستهدف من وراء هذا كله تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية بين جميع طبقات المجتمع الهندي ، كما جاء في (christina kWauk

. (.,2016,pp. 212-215

١- رؤية مدارس علم الفتيات :

تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم.

٢- رسالة مدارس علم الفتيات :

ضمان إلتحاق جميع الفتيات بالمدارس وحصولهن على تعليم جيد .

٣- المرحلة التعليمية التي تستهدفها مدارس علم الفتيات :

مرحلة التعليم قبل الجامعي ، ومن الجدير بالذكر أن مدارس علم الفتيات تستهدف جميع المراحل ، ولكن الدراسة الحالية تركز علي مرحلة التعليم قبل الجامعي اتساقا مع ما جاء في عنوان الدراسة .

٤- الأهداف الإستراتيجية لمدارس علم الفتيات :

تتعدد الأهداف الإستراتيجية لمدارس علم الفتيات كما جاء في (Thomson Reuters,2016,pp.133-134)والتي من أهمها على النحو التالي :

أ- تطوير مخرجات التعلم لجميع الأطفال

ب-زيادة معدلات إلتحاق وحضور الطالبات في المدارس.

ج-تحسين البنية التحتية وتعزيز جودة التعليم.

د- تعزيز الموارد التي توفرها الحكومة ، والمجتمع المحلي.

هـ-تحقيق الكثير من الفوائد من خلال التركيز على تعليم الفتيات.

و- المساهمة في الإزدهار وتحسين النمو الصحة بشكل عام في الهند .

٥- القيم الجوهرية لمدارس علم الفتيات :

الحفاظ علي النسيج المجتمعي والتماسك الأسري بتعليم الفتيات ومنع زواج القاصرات من خلال الزواج المبكر.

٦- بدايات تأسيس وإنشاء مدارس علم الفتيات:

كانت بدايات تأسيس وإنشاء مدارس علم الفتيات من منطلق رئيس وذلك للمضي قدما للقضاء على التحديات والعراقيل التي تقف أمام الفتاة وتحرمها من أداء دورها الطبيعي في المجتمع ، ولذلك قررت المديرة التنفيذية سافينا حسين الإنطلاق

من ولاية راجستان ، والتي تضم ٩ من أصل ٢٦ مقاطعة مصنفة علي أنها الأسوأ عام ٢٠٠٦م، وذلك بسبب عدم المساواة بين الجنسين في التعليم بالهند (Parthenon–EY, 2015,pp.9–10) ، وتعمل المدارس بالتعاون مع اللجان الإدارية في المدارس للتأكد من أن المدرسة تحترم حقوق الفتيات ، وتمتلك بنية تحتية سليمة ، ويتم تدريب موظفيها علي مهارات القرن الحادي والعشرين والتي من أهمها المهارات الحياتية بما يحقق استمرار الفتيات وتقدمهم في الدراسة وتطبق المدارس منهجاً دراسياً موزعا على ٢٤ أسبوع أي بما يعادل تقريبا ستة أشهر ، و يهدف إلى تدريب الدارسات علي مهارات التعلم الإبداعية .

ومن الجدير بالذكر أن مدارس علم الفتيات يبلغ عددها ٨٥٠٠مدرسة موزعة على ٦ مقاطعات و٤٥٠٠ قرية ، كما يبلغ عدد فريق العمل بها أكثر من ٥٠٠ موظف متفرغ ، و٤٥٠٠ متطوع من المجتمع المحلي ، ونجحت مدارس علم الفتيات في تحقيق الإنتشار علي مستوي المقاطعات الهندية ، وزاد عدد الفتيات التي إلتحقن بالمدارس علي مستوي المقاطعات ليصل عام ٢٠١٨م ، إلي أكثر من ٨٠٠٠٠ دارسة ، وأعلن العاملين بالمدارس أنه تم تحسين نتائج التعلم لنحو ٤٠٠٠٠٠ دارسة وذلك علي مستوي ١٥ مقاطعة ، كما استهدفت المدارس٣٠٠٠٠ مدرسة في الأماكن الأكثر سوءاً بين جميع المقاطعات الهندية ، وسيكون بفريق عمل متطور يضم أكثر من١٤٠٠ موظف بدوام كامل و١٥٠٠٠ متطوع وفي عام ٢٠١٢م قامت مدارس علم الفتيات بمحاولة إنشاء أول سند ذي أثر إنمائي خاص بالمدارس ، ولكن لم تنجح هذه المحاولة(Parthenon– EY,2015,3–5)

وأصر فريق العمل علي النجاح والمضي قدما والبحث عن شركاء محتملين آخرين ، وذلك لإنشاء سندات أثر إنمائي خاصة بها ، وتشير سافينا حسين المدير التنفيذي لمدارس علم الفتيات إلى أن إمكانية الإستفادة من هذا النوع الجديد من التمويل القائم علي السند ذي الأثر الإنمائي رائعة لكونها تسمح للشركاء في تمويل

السند ذي الأثر الإنمائي في متابعة نتائج التعلم في النظام التعليمي وخاصة عندما نمول بالمشاركة في تعليم فتيات حرمن من التعليم .

وفي عام ٢٠١٤م فتحت مدارس علم الفتيات قنوات التواصل مع مؤسسة (UBS Optimus)، وثم استمر التواصل مع شركاء محتملين آخرين ، وبالفعل تم التواصل مع مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال(CIFF) ، والذين اتفقا معنا على المشاركة في مشروع إطلاق أحد سندات الأثر سواء أكان ذلك في التعليم أو في أحد مناطق العالم النامي (Ministry of Women and Child Development Report , 2015,pp.22-23،) .

٧- تمويل مدارس علم الفتيات:

يتم تمويل مدارس علم الفتيات من خلال المصادر الجديدة لرأس المال الخاص والتي أشهرها سندات الأثر الإنمائي كما تم الإشارة لذلك في الإطار النظري ص ص٣٦-٣٧ ، كما يتم تمويل مدارس علم الفتيات من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من خلال السند ذي الأثر الإنمائي ، والذي يقدر قيمته بمليون دولار أمريكي لمده ثلاث سنوات ، والذي تحظى به مدارس علم الفتيات ، ويعد هذا السند محاولة استكشافية جادة ومبتكرة للتمويل القائم على النتائج الشركاء الثلاثة (المدير التنفيذي للمدارس ، و مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال CIFF، والشريك الثالث UBS Optimus) ويؤكد المدير التنفيذي لمؤسسة Instiglio بأننا ملتزمون كشركاء علي تدريب الموظفين العاملين بمدارس علم الفتيات ، فضلاً عن إنشاء أنظمة لتتبع الأداء بمسار العملية التعليمية بمدارس علم الفتيات ، وأكد المدير التنفيذي لشركة Instiglio بأن السند ذو الأثر الإنمائي هو نقطة انطلاق نحو شيء كبير جدا فمدارس علم الفتيات تقدم معالجات تربوية واعدة ، تؤكد على أنها واثقه الخطى ، و تسعى نحو تحقيق أكبر قدر من النتائج التي تم الإتفاق عليها كما أنها تأمل في أن تمكنها مثل هذه المعالجات من زيادة تركيزها على تحقيق النتائج لتصبح في النهايه أكثر تأثيراً وأكثر انتشارا ، وخاصة بعد أن ترك السند ذو الأثر

الإنمائي هدف ترك أثر إيجابي علي مايقرب من ١٨٠٠٠فتاة ، وتم توزيع نسب الأهداف علي النحو التالي، ٨٠٪ لنتائج التعلم ، و٢٠٪ الباقية تأتي في التركيز علي قضية آليات إلتحاق الفتيات . ويتم قياس نتائج التعلم بالمقارنة مع أداء المدارس المشاركة في نفس الشراكة (Worah, H.2014. P.P. –1–5).

٩ – مقومات نجاح مدارس علم الفتيات :

تتعدد مقومات نجاح مدارس علم الفتيات كما أشار (World Bank Report, 2008 PP. 23–25)

أهمها علي النحو التالي :

أ– وحده الهدف بين أصحاب المصلحة:

يعد الاتساق والتناسق بين النتائج المرجوة في التعليم نتيجة الدعم الذي يقدمه المسار البديل (السند ذي الأثر الإنمائي) ، فضلا عن أن جميع أصحاب المصلحة ظلوا ملتزمين بالهدف المنشود جعل من السند ذي الأثر الإنمائي حقيقة مؤكدة على الرغم من التحديات التي واجهتها المدارس عند الحصول على السند ذي الأثر الإنمائي على مدار عام كامل من التفاوض ، والتأكيد على الإلتزام بتحسين نواتج التعلم وتوفير التعليم للجميع كما جاء في نص الشروط للحصول على السند ذي الأثر الإنمائي .

ب– ضرورة وجود مصدر ثقة لإتمام الإتفاق:

يعد وجود طرف خبير متمرس ويمتلك رؤية عن طبيعة السندات ذات الأثر الفعال في الأسواق النامية الأخرى من أهم مقومات نجاح المسارات البديلة بل و يؤدي دورا حاسما في التصميم والتنفيذ الفعال للسند ذو الأثر الإنمائي ، والمقصود بالطرف الخبير هنا هو مؤسسةInstiglio حيث تؤدي دورا حيويا من خلال القيام بدور الوسيط ، والوسيط هنا له العديد من الأدوار ،والتي من أهمها حل المشكلات وإزالة العقبات التي قد تحدث وإمداد أصحاب المصلحة أول بأول بالارشادات والمعلومات ، فضلا عن إدارة عملية التفاوض ، والحصول على السند المالي ، والسعي نحو إنجاح وإتمام تلك العملية ، وتوضيح أهم فنيات الدعم الفني ، فضلا عن توضيح أهم الملامح

الرئيسية للحصول على السند ذي الأثر الإنمائي نظرا لحداثة مفهوم السند ذي الأثر الإنمائي ، هناك سعي دائم نحو إدارة مصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين والمحافظة على سير عملية التفاوض للحصول على السند ذو الأثر الإنمائي وتوجيه التفاوض في الإتجاه الصحيح.

ج - التركيز على نواتج التعلم المستهدفة :

يعد أهم ما يميز المسار البديل المتمثل في السند ذي الأثر الإنمائي ، والذي يدعم مدارس علم الفتيات أنه يركز بشكل كبير على النتائج ، والذي يرتكز على أهم العناصر اللازمة للتتبع ، وقياس الأداء والبيانات ، وأن يتم تجهيز المؤسسة التعليمية على النحو الأمثل ، والذي يتماشى وطبيعة تنفيذ السند ذي الأثر الإنمائي ، فضلا عن تنمية قدرة المؤسسة التعليمية على تسجيل حساباتها المالية بكل شفافية ، ووضوح وتسجيل نواتج التعلم التي تم تحقيقها أول بأول .

١٠- التحديات التي تواجه مدارس علم الفتيات :

هناك العديد من التحديات التي تواجه مدارس علم الفتيات كما أشار (NituKaur,2021,pp.17-20) أهمها علي النحو التالي :

أ- حداثة سندات الأثر الإنمائي:

تعتبر سندات الأثر الإنمائي أداة جديدة من أدوات الإستثمار في التعليم ، وقد أشارت جميع الأطراف المعنية بتنفيذ السند ذو الأثر الإنمائي عن شغفهم نحو إنشاء هذا السند الذي يعتبر من نتائج الأفكار الابتكارية الجديدة في مجال الإتفافات المالية والتي تتم في ضوء الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وبالرغم من النجاح المبهر الذي حققه السند ذي الأثر الإنمائي وذلك من خلال عقد اتفاق مالي إلا أنه هناك العديد من التحديات التي واجهت الأطراف المعنية ، والتى من أهمها تصميم نماذج للعقود القانونية بشكل جديد لأن سندات الأثر الإنمائي تعتبر من الاتفاقيات المالية الجديدة في ضوء الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، والتي لم يسبق لأحد عمل نموذج مالي لمثل هذه الإتفافات ، فضلا عن

وضع نماذج جديدة وابتكارية للمعايير والعمليات والمقاييس التي تساعد في تطبيق هذا الاتفاق المالي في مجال التعليم موضع التنفيذ.

فضلا عن تدريب المشاركين في تنفيذ هذا الاتفاق ،وتدريب المشاركين في تنفيذ هذا الاتفاق على وضع تصور جديد لمشاركتهم في البرامج التنموية لكي يعتبر خارطة طريق وكخبرة سابقة يطلع عليها ويستفيد منها من هم على نفس الدرب كي يجتاذوا ، ويتخطوا التحديات التي واجهت من سبقهم في عقد هذه الاتفاقيات ، والتي هي ثمرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي.

بل ووضع كتيب ودليل استرشادي للتحديات التي واجهتهم أثناء ربط السند ذي الأثر الإنمائي بنواتج التعلم المستهدفة في العملية التعليمية ، وتوضيح الآليات الابتكارية التي تم تنفيذها أثناء التعامل مع التغيرات والتباينات التي تم مواجهتها مثل طبيعة العقليات الانسانية والتي تتميز بطابع مميز لكل عقلية ، والممارسات ، والأداءات التي قد تنطوي عليها هذه التغيرات الجديدة.

ب– ندرة البيانات والمعلومات:

تعد ندرة البيانات في الهند من أكبر التحديات التي واجهت تنفيذ سندات الأثر الإنمائي ، لأن سندات الأثر الانمائي تعتمد على النتائج القابلة للقياس الكمي وتشكل ندرة البيانات من أكبر التحديات التي تواجه تطبيق السندات ذي الأثر الإنمائي في الدول النامية.

ثانيا : السياق الثقافي للمجتمع الهندي :

تعد الهند أكبر بلد ديمقراطي في العالم حسب الأمم المتحدة ، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكانها عدد سكان الصين في عام ٢٠٢٨م ، لتصبح أكثر بلدان العالم سكانا ، ولقد أصبحت الهند في السنوات الأخيرة قوة اقليمية كبري، بفضل اقتصادها الصاعد وقوتها النووية ، وشبه القارة الهندية التي تمتد من الجبال الشاهقة على الحدود مع افغانستان الى غابات بورما، والتي تعد موطن أكثر حضارات العالم قدما، وتتمتع بتنوع سكاني ولغوي وثقافي واسع ، ولقد بدأ الاستعمار البريطاني للهند من

منتصف القرن التاسع عشر، واستمر لقرابة المائة عام، إلا أن محاولات بسط نفوذ الإمبراطورية البريطانية على البلاد ابتدأت قبل ذلك بكثير ، وفي ١٥ أغسطس عام ١٩٤٧م انتهى الاحتلال البريطاني ، وحصلت الهند أخيرًا على استقلالها (Thorner 2005, p.85)، ومنذ ذلك التاريخ والهند تتخذ خطوات اصلاحية في جميع المجالات وخاصة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي.

باكستان :

وسوف يتم تناولها علي النحو التالي :

نتيجة لتأثر باكستان بالاستعمار البريطاني تعد باكستان من أشهر الدول التي اتبعت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية ، وذلك من خلال مدارس التمويل الطلابي ، حيث تعد مدارس التمويل الطلابي من أهم ثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ويمكن تناول ذلك علي النحو التالي :

أولا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بباكستان :

اتخذت باكستان العديد من الخطوات التي تستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية والتي من أهمها ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ويمكن تناول ذلك من خلال مدارس التمويل الطلابي وذلك على النحو التالي :

١ –لمحة تعريفية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بباكستان من خلال مدارس التمويل الطلابي ، وذلك علي النحو التالي :

يتمثل الهدف الرئيس من إنشاء مدارس التمويل الطلابي في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، حيث كانت بدايتها حين انتقل اخوان غيرا أحد الشركاء الأصليين في التمويل الطلابي Student Funderيschools من المكسيك إلى ألمانيا لمتابعة دراسته الجامعية ثم اتجه إلى بريطانيا فيما بعد وذلك للحصول على شهادة

الماجستير في إدارة الأعمال ، والحصول على منحة دراسية لكي يستكمل دراسته ولكنه واجه العديد من التحديات والصعوبات في التوفيق بين عدة وظائف كان يعمل بها بدوام جزئي وسلسلة من المنح الدراسية ، ولطبيعة دراسته وهي إدارة الأعمال ، وتخصص في قطاع التمويل متناهي الصغر ، بدأ خوان غيرا يتساءل عن السبب الذي منعه من الحصول على تمويل طلابي منذ أن كان يدرس في مرحلة التعليم قبل الجامعي ، والذي كان سيساعده كثيرا في التعليم وذلك نظرا لظروفه الاجتماعية الصعبة ، وظل يستعيد ذكرياته بتلك المرحلة فيقول فكرت كثيراً في الأمر فلو اتيحت لي فرصة الحصول على تمويل طلابي منذ أن كنت أدرس في مرحلة التعليم قبل الجامعي كنت سأتمكن من الدراسة والتفوق في تلك المرحلة متخطيا الظروف الاجتماعية الصعبة(Allah Bakhsh Malik 2012,pp.1-2).

ولقد كان هذا التساؤل بداية للفكرة التي أسست في ضوئها الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، والتي تمثلت في مدارس التمويل الطلابيStudent Funder schools ، وهي شراكة بدأت من خلال طرح لدعم المتعلمين الذين يودون متابعة تعليم عالي الجودة بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، والذي يركز على إعداد الطالب للمشاركة والحصول على فرصة عمل في سوق العمل العالمي ، وفي ضوء تزايد التكاليف والرسوم الدراسية ، و محدودية القروض المصرفية والمنح ، وضعف التمويل العام المتاح أصبح تمويل المتعلمين لدراستهم تحديا حقيقيا ، وتستهدف مدارس التمويل الطلابي من وراء هذا كله تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية بين جميع طبقات المجتمع الباكستاني .

٢ - رؤية مدارس التمويل الطلابي:

توفير التعليم للجميع وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ومواجهة التحديات .

٣ - رسالة مدارس التمويل الطلابي :

الوصول بالخدمات التعليمية للجميع ، وتوفير التمويل المطلوب ، ولقد تأسستStudent Funder schools من قبل أفراد واجهوا تحديات كبيرة في دفع أقساط دراستهم الجامعية أثناء دراستهم ، وعندما أصبحوا يمتلكون الثروة نمت لديهم الرغبة و الدافع لمساعده الاخرين في الحصول علي التمويل الكافي لاستكمال دراستهم ، ليتخطوا التحديات التي واجهتهم .

٤ - المرحلة التعليمية التي تستهدفها مدارس التمويل الطلابي:

مرحلة التعليم قبل الجامعي ، ومن الجدير بالذكر أن مدارس التمويل الطلابي تستهدف جميع المراحل ، ولكن الدراسة الحالية تركز علي مرحلة التعليم قبل الجامعي اتساقا مع ما جاء في عنوان الدراسة.

٥ - الأهداف الإستراتيجية لمدارس التمويل الطلابي:

تتعدد الأهداف الإستراتيجية لمدارس التمويل الطلابي كما أشار (Bowcott,O.,2011,pp.8-10) والتي أهمها علي النحو التالي :

أ- مساعدة الدارسين بتقديم تمويل لاستكمال دراستهم بالتعليم قبل الجامعي ، والجامعي ، بل وحتي الماجستير والدكتوراة .

ب-تشجيع الدارسين علي تحقيق التطور والتنمية الذاتية والوصول إلي أعلي المراحل التعليمية

ج-تطوير سوق العمل العالمي من خلال تذليل الصعوبات علي الدارسين وفتح الأبواب المغلقة أمامهم مما يمكنهم من استدامة الحصول علي كل ماهو جديد في مجال الدراسة .

د- توفير التمويل من خلال المنح التعليمية لطلاب مرحلة التعليم قبل الجامعي وجميع المراحل .

هـ-توفير فرص تعليمية للطلاب تتناسب مع طبيعة أوضاعهم التعليمية والاجتماعية .

و– تشجيع المتعلمين ذوي القدرات العقلية العالية بتوفير لهم الأنماط التعليمية التي تضمن استمرارهم في الحصول على خدمات تعليمية عالية الجودة للحفاظ على التنمية المستدامة ولتطوير قدراتهم العلمية .

٦ - القيم الجوهرية لمدارس التمويل الطلابي:

توفير التعليم للجميع وتذليل العقبات أمام المتعلمين لضمان حصول المتعلمين على فرص تعليمية تتناسب وطبيعة أوضاعهم العلمية والإجتماعية بمرحلة التعليم قبل الجامعي .

٧– بدايات تأسيس وإنشاء مدارس التمويل الطلابيStudent Funder schools:

كانت بداية انطلاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بباكستان من خلال تلك التبرعات ، والهبات ، والتمويل من الأسر ذات الثروات الضخمة ، والأصدقاء ثم تم تحويل فكرة التمويل الطلابي إلي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

ومنذ شهر إبريل ٢٠١٤ أصبحت مدارس التمويل الطلابي تقدم خدمات مالية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتعد مدارس التمويل الطلابي متخصصة فى دعم الأفراد الذين يسعون للتعليم الجامعي وقبل الجامعي بباكستان ، بل وتمتد الشراكة و الدعم ليشمل نيل درجة الماجستير وأيضا تستهدف الذين يدرسون مقررات بهدف التوظيف ، ويحصل الدارسين من خلال مدارس التمويل الطلابي علي تمويل طويل المدي، وأكدت مدارس التمويل الطلابي بأنها تمكنت عبر التمويل من توفير فرص لعشرين إلى ثلاثين ألف متعلم .

وتمكنت مدارس التمويل الطلابي ٢٠١٤ م ، من تمويل ٥٠ طالبا واعدا ، بمبلغ٣٥٠٠٠٠ جنية استرليني فقط (٥٤٦٠٠٠ دولار أمريكيا) ، وفى عام ٢٠١٥م ، خططت إدارة مدارس التمويل الطلابي لتوفير الدعم لمئة إلي مئة وخمسين طالبا عبر تمويل يبلغ قيمته تقريبا مليون جنية استرليني ١,٦ مليون دولار(Andrabi, T., Jishnu

D., Khawaja, A. J., Vishwanath, T. and Zajonc T. 2007,pp12-13

٨- تمويل مدارس التمويل الطلابي:

يتم تمويل مدارس التمويل الطلابي من خلال المصادر الجديدة لرأس المال الخاص والتي أشهرها السندات بدون ضمان كما تم الإشارة لذلك في الإطار النظري ص ص ٣٧ -٣٨، ولقد تمكنت مدارس التمويل الطلابي ٢٠١٤ م من تمويل ٥٠ طالبا واعدا ، بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنية استرليني فقط(٥٤٦٠٠٠ دولار أمريكيا) ، وفى عام ٢٠١٥م ، خططت إدارة مدارس التمويل الطلابي لتوفير الدعم لمئة إلي مئة وخمسين طالبا عبر تمويل يبلغ قيمته تقريبا مليون جنية استرليني ١,٦ مليون دولار23-22.pp, Government of Pakistan,2001) .

٩- مقومات نجاح مدارس التمويل الطلابي :

تتعدد مقومات نجاح مدارس التمويل الطلابي ، كما أشار (Parthenon-EY interview with Juan Guerra,CEO Of StudentFunderschools,26June 2015,pp.pp.4-6أهمها علي النحو التالي :

أ - تغيير المفاهيم الثقافة المجتمعية السائدة :

تعد مدارس التمويل الطلابي Student Funder schools من أهم الشراكات التي غيرت المفاهيم الثقافية والإجتماعية السائدة نحو فكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وبعد النجاح الكبير الذي حققته مدارس التمويل الطلابي Student Funder schools ، ويقول اخوان غيرا أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، مهمة للغاية للحفاظ علي توفير فرص التعليم للجميع ، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية.

ب -العلاقات الإيجابية :

يقول اخوان غيرا مؤسس فكرة مدارس التمويل الطلابي schools Student Funder والتي أصبحت ثمرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بباكستان ، أنه إذا أدرك المتعلمين أنك تسعى لمساعدتهم ودعمهم فسيقومون بالاجتهاد وتحدي الصعاب ، وبذلك سيتم اعداد أجيال تتمتع بمهارات القرن الحادي والعشرين ، والتي ستساهم في دفع عجلة الاقتصاد الباكستاني للأمام والمضي قدما.

١٠- التحديات التي تواجه مدارس التمويل الطلابي schools Student Funder:

هناك العديد من التحديات كما أشار (Government of Pakistan, 2011 ,pp.16-18.) أهمها علي النحو التالي :

أ- التغييرات التنظيمية :

تخضع مدارس التمويل الطلابي إلى العديد من التغييرات التنظيمية ، وقد يترك هذا أثر مهددا على استمرار الشراكات التي تقوم بتقديم منح تعليمية ويرجع ذلك لكون مسار التمويل الطلابي بباكستان حديث النشأة .

ب - صعوبة استمرارية شروط التمويل الطلابي الخاص :

يعد التمويل الطلابي عملا صعبا لأنه يضع أمام الشراكات العديد من التحديات التنظيمية والقانونية والمالية كما يستلزم الأمر نظاما وعمليات تنظيمية مستدامة لتحقيق التوسع في السوق .

ويعد من أكبر التحديات التي تواجه شراكات تمويل المتعلمين هو تحقيق سجل ناجح من السداد في الأسواق الجديدة ، والتي من أهمها باكستان وتعد هذه التحديات السابقة من أهم الأسباب التي تعيق إطلاق واستمرارية شراكات التمويل الطلابي .

ثانيا : السياق الثقافي للمجتمع الباكستاني :

بَاكِسْتَانْ (بالأردو: پاکستان ومعناها "أرض الطُهر" وتعني أيضًا "الأرض الطاهرة") أو رسميًّا جُمْهُوْرِيّـةُ بَاكِسْتَانْ الإسْـلَامِيّةُ (بالأردو: اسلامی جمہوریۂ پاکستان)؛ هي دولة ذات سيادة في جنوب آسيا. وعدد سكانها يتجاوز ٢٣٨ مليون نسمة ، وهي خامس دولة من حيث عدد السكان ومساحتها تغطي ٨٨١,٩١٣ كم٢ (٣٤٠,٥٠٩

ميل مربع)، هي الدولة الـ٣٣ في العالم من حيث المساحة. باكستان لديها–١٠٤٦ كيلومتر (٦٥٠ ميل) من الخط الساحلي على طول بحر العرب وخليج عمان في الجنوب وتحدها الهند من الشرق وأفغانستان من الغرب وإيران في الجنوب الغربي والصين في أقصى الشمال الشرقي على التوالي. ويفصلها عن طاجيكستان ممر واخان في أفغانستان في الشمال، وتشترك أيضا الحدود البحرية مع عُمان(صفحة باكستان ، ٢٠٢٢م ، ص٢).

وكانت الأراضي التي تشكل الآن باكستان سابقا موطناً للعديد من الحضارات القديمة، بما في ذلك العصر الحجري الحديث والعصر البرونزي حضارة وادي السند، وكان في وقت لاحق المنزل لممالك يحكمها أتباع الديانات والثقافات المختلفة، بما في ذلك الهندوس، الهند الإغريق، المسلمين، توركو–المغول والأفغان والسيخ (Pakistan, 2009,pp. 11–12).

وقد حكمت المنطقة من قبل العديد من الإمبراطوريات والسلالات، بما في ذلك ماوريان الإمبراطورية الهندية، الإمبراطورية الأخمينية الفارسية والاسكندر المقدوني، والخلافة الأموية العربية، والإمبراطورية المغولية والإمبراطورية دوراني الإمبراطورية السيخ والإمبراطورية البريطانية. نتيجة لحركة باكستان بقيادة محمد علي جناح والذي ناضل من أجل الاستقلال، ثم حصلت باكستان علي الاستقلال في عام ١٩٤٧م ، واعتمدت باكستان دستور جديد في عام ١٩٥٦م ، لتصبح جمهورية إسلامية. وأسفرت الحرب الأهلية في عام ١٩٧١ م عن انفصال باكستان الشرقية (Barry Buzan, 2004,pp.71–73.) .

وباكستان هي جمهورية برلمانية اتحادية تتألف من أربع أقاليم تحكم بطريقة فيدرالية. وهو بلد متنوع عرقيا ولغويا، مع اختلاف مماثل في جغرافيتها والحياة البرية وتعتبر قوة إقليمية (Hussein Solomon,2002,pp.12–13) ، باكستان لديها سابع أكبر قوات مسلحة في العالم ، وكذلك دولة تمتلك أسلحة نووية معلنة، وهي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي تمتلكه، والثانية في جنوب آسيا، ولديها

اقتصاد قوي ومتقدمة زراعيا، واقتصادها يصنف ب ٢٦ في العالم من حيث القوة الشرائية (Pakistan,2018,pp.12-14) ، وتسعي باكستان نحو اتخاذ خطوات اصلاحية في جميع المجالات وخاصة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

مما سبق وفي ضوء التطبيقات التي استلهمت فكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية، والتي تتمثل في مدارس علم الفتيات في الهند ، ومدارس التمويل الطلابي بباكستان ، والتي استطاعت تلك التطبيقات من خلال الشراكة أن تحدث تكامل وتقاسم في المخاطر بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، من خلال عقد شراكات تستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، ومكنتها من اتخاذ خطوات واسعة في مجال توفير التعليم للجميع وتحقيق نسب عالية في مجال تحقيق الاستيعاب الكامل للمتعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وفي ضوء ذلك وختاما ، يمكن القول إن بريطانيا تمثل نموذجاً متميزا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وذلك من حيث تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، وكذلك تعد خبرة فريدة جديرة بالدراسة من ناحية جماهيرية التعليم قبل الجامعي بها فثمة نتيجة مفادها أن العدالة والمساواة ، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية للتعليم قبل الجامعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتكار العلمي والتكنولوجي الذي حققته بريطانيا خلال العقود الماضية يرجع إلى المشروعات والخطط التطويرية التي قامت بها الحكومات البريطانية وتغير معها مستوى الاستيعاب بالتعليم قبل الجامعي البريطاني داخليا وخارجيا ويمكن التدليل على ذلك من خلال ما يلي :

- أن نجاح بريطانيا في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والوصول إلى تحقيق الاستيعاب الكامل بالتعليم قبل الجامعي نتح عن القناعة البريطانية ببناء الإنسان الذي هو عماد الدولة .

- التوسع في انشاء مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمعايير عالمية في ضوء تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .
- إن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في المساهمة الكبيرة في التنمية والتحديث وقيادة الابتكار البريطاني ، اعتمد على مدى الأولوية التي تعطيها الحكومة البريطانية وحكومات المقاطعات والأقاليم والمناطق للتعليم قبل الجامعي على أجندتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخططها الإستراتيجية .
- أن نتائج المسابقات العالمية تعد مصدرا رئيسيا تعتمد عليه الحكومة البريطانية في تطوير سياسات التعليم قبل الجامعي ورسم الخطط والمشروعات المستقبلية له من أجل الحفاظ على ما حققته خلال السنوات الماضية وزيادة قدرتها التنافسية في السياق العالمي .
- أن تحليل نظم التعليم قبل الجامعي العالمية يؤكد أن بريطانيا أصبحت محط أنظار الأوساط التعليمية حول العالم ويظهر ذلك في انتشار براءات الاختراع والعلاقة القوية بين مؤسسات التعليم قبل الجامعي البريطانية ، وقطاعات العمل والإنتاج والمجتمع البريطاني .
- امتلاك أرث ثقافي عريق في سياق مجتمعها البريطاني .
- أداء خدمات ثقافية واجتماعية للإقليم الذي تعمل فيه وأصبحت تمثل عنصرا رئيسيا للتحديث والتنمية المجتمعية الشاملة والابتكار بالمجتمع البريطاني فضلا عن امتلاك سياسات و مناخ جاذب لاستقطاب أفضل الكفاءات البشرية من المتعلمين وأعضاء هيئة التدريس والعلماء .
- انتشار مصطلحات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي و جماهيرية التعليم قبل الجامعي في الخطابات الرسمية على المستوى السياسي والاقتصادي والأكاديمي ووفرة المؤلفات والدراسات و الاوراق البحثية البريطانية في هذا المجال .

القسم الرابع للدراسة : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في فرنسا دراسة وصفية تحليلية .

يعرض هذا القسم بالوصف والتحليل للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في فرنسا ، وفي إطار ذلك يتناول القسم الراهن المحاور الآتية: أولا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بفرنسا، ثانيا : السياق الثقافي للمجتمع الفرنسي ، ثالثا : دولا طبقت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات الفرنسية ، وسيتم في كل محور توضيح تأثير العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه ، وذلك علي النحو التالي :

أولا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بفرنسا :

اتخذت فرنسا العديد من الخطوات التي تستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية والتي من أهمها ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ويمكن تناول ذلك من خلال مدارس جيمس التعليمية EDUCATION GEMS ، حيث تعد مدارس جيمس التعليمية من أهم ثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ويمكن تناول ذلك علي النحو التالي :

١- لمحة تعريفية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بفرنسا من خلال مدارس جيمس التعليميةEDUCATION GEMS Schools وذلك علي النحو التالي :

يتمثل الهدف الرئيس من إنشاء مدارس جيمس التعليمية في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، حيث تقوم مدارس جيمس التعليمية لتقديم استشارات تربوية ، وذلك للسعي الدائم نحو تحسين جودة خدماتهم التعليمية ، فضلا عن قيام تلك المدارس بالتوسع في أنشطتها بشكل ملحوظ ، من خلال السعي نحو تحقيق مزيدا من النجاح في مجال شراكتها مع القطاع العام ، وتوسعت لتشمل تقديم الخدمات والإستشارات في القطاع غير الربحي في المجتمع حيث قامت عام٢٠١٠ م ، بإنشاء مؤسسةVarkey Foundation GEMS تهدف مدارس جيمس التعليمية

إلى تطبيق سياسات تعليمية مسؤولة ، بالإضافة إلى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، وتنميه قدرات أعضاء هيئة التدريس ، وتستهدف من وراء هذا كله تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية بين جميع طبقات المجتمع الفرنسي، كما أشار(GEMS Education ,2022 , p.22) .

٢- رؤية مدارس جيمس التعليمية :

صناعة التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية للجميع .

٣- رسالة مدارس جيمس التعليمية :

جعل التعليم عالي الجودة بمتناول كل طفل في كل مجتمع محلي وحول العالم .

٤- المرحلة التعليمية التي تستهدفها مدارس جيمس التعليمية :

مرحلة التعليم قبل الجامعي ، ومن الجدير بالذكر أن مدارس جيمس التعليمية تستهدف جميع المراحل ، ولكن الدراسة الحالية تركز علي مرحلة التعليم قبل الجامعي اتساقا مع ما جاء في عنوان الدراسة.

٥- الأهداف الإستراتيجية لمدارس جيمس التعليمية :

تتعدد الأهداف الاستراتيجية لمدارس جيمس التعليمية كما أشار (OECD , 2005, pp.42-45) والتي أهمها علي النحو التالي :

أ- التأكيد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في توفير تعليم عالي الجودة .

ب-تحقيق المصداقية في المجتمع الفرنسي اتجاه ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

ج-الاستجابة للاحتياجات الجديدة للسوق ، والتي معظمها احتياجات تعليمية للأجانب والوافدين .

د- إطفاء الطابع الرسمي على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من خلال كتابة عقود أثناء الإتفاق على الشراكة حيث كانت الشراكة قبل ذلك تتم بطرق غير رسمية .

هـ–تحديد المسئوليات والمهام قبل البدء فى اتمام الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

و– وضع خطة إستراتيجية طويلة المدى للمساهمة فى إنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بفرنسا.

٦- القيم الجوهرية لمدارس جيمس التعليمية :

تحقيق تكافو الفرص التعليمية والاجتماعية ، وتحقيق التعليم للجميع ، وتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من خلال الشراكة .

٧- بدايات تأسيس وإنشاء مدارس جيمس التعليمية :

كانت بدايات مدارس جيمس التعليمية EDUCATION GEMS Schools من خلال اتحاد مكون من رواد الأعمال والأفراد والعائلات والقروض بسعر السوق والأسهم الخاصة ، ولقد توسعت هذه المؤسسة العائلية وتطورت إلي حد أنها أصبحت قادرة على تقديم خدماتها التعليمية لنحو ٢٥٠٠٠٠ طالب موزعين على ٧١ مدرسة في أكثر من اثني عشر بلدا (McNicholas, Mona Parikh; Raj, Frank.2015. pp. 56–57.).

لقد استطاعت عائلة فاركي Varkey أن تكون ذائعة الصيت كواحدة من العائلات الرائدة في مجال الإستثمار في التعليم وذلك عام ١٩٥٥م ، وفي عام ١٩٥٩م استطاعت تحويل GEMS من شركة صغيرة عائلية تقدم دروس خصوصية للطلاب ، إلى أكبر مجمع مدارس في العالم حيث تنتشر مدارسها في أكثر من١٢ بلدا مع اعتماد عدد كبير من المناهج التي تقوم بتدريسها كما تقدم أسعار متعددة للخدمات التي تقدمها ، كما سعي هذا الاتحاد إلى الإستفادة من عدد من مصادر التمويل لتعزيز نجاحها في مختلف مراحل النمو بما في ذلك الأسهم الخاصة ، والتمويل الأسرى ، والتمويل بالإقتراض ، ومن هنا تحول هذا الاتحاد إلي شراكة عندما تم التعاقد مع الحكومة الفرنسية ، وبذلك أصبحت مدارس جيمس التعليمية Schools

EDUCATION GEMS ثمرة من ثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمرحلة التعليم قبل الجامعي (THE VARKEY 2021 pp.22-23).

وفي عام ١٩٥٩ قام المعلمان المتميزان كاي أس فاركي وزوجته ماريامـا فاركي بإطلاق GEMS كشركة أعمال تهتم بتقديم الدروس الخصوصية للطلاب ، حيث اهتما بتقديم الخدمات التعليمية للكبار وتوسعوا كثيراً ، بل وامتدت خدماتهم التعليمية للبالغين لتشمل بعد ذلك الأطفال ، وأدي ذلك الى تأسيس مدرستهم الأولى باسم Our Own English Higher School، والتي ظلت صغيرة نسبياً لأكثر من عقد من الزمان . (Sunny Varkey – Profile at Forbes 2015,pp.12-13.)

و يرجع نجاح هذا المشروع التعليمي عالي الجودة و الذي قدمته مدارس جيمس التعليمية إلي تحقيق إيرادات نقدية بالإضافة إلى اكتساب ثقة المجتمع ، مما مكانها بعد ذلك من التقدم والتطور وقد بادرت عائلة فاركي الى بناء ١٥ مدرسة ، وحدث ذلك نتيجة للاستجابة لتلبية احتياجات السوق ،والتي معظمها احتياجات تعليمية للوافدين والأجانب وتم إطفاء الطابع الرسمي على تلك الشبكة الواسعة من المدارس التي اكتسبت شهرة عالمية تحت اسم مجموعة فاركي حيث حملت اسم مدارس جيمس التعليمية كما توسعت الشبكة من خلال عقد شراكة مع الحكومة الفرنسية ، وتحولت من مجرد اتحاد إلي شراكة رسمية بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي نحو إنشاء أكثر من ٣٥ مدرسة إضافية فضلا عن المدارس الجديدة التي تأسست علي مستوي العالم (GEMS Education , 2015 ,p.22.).

وسرعان ما نمت الشراكة نتيجة لتزايد احتياجات السوق المتواترة أدرك المعلمان أن تمويل الأسرة، وتمويل الديون لم يعودا كافيان بالشكل الذي يناسب سرعة النمو ، ولذلك دخلت مدارس جيمس التعليمية فى اتفاقية شراكة مع مجموعة The Abraaj Group، وذلك للحفاظ على سرعة التطور والإنتشار و للحفاظ على استمرار مدارس جيمس التعليمية حرص المعلمان على أن تكون أسرة فاركي لها تأثير كبير فضلا على أن تشارك بشكل مباشر في أنشطة الشركة بالإضافة إلى إشرافهم على مجلس إدارتها

، وذلك لإتخاذ القرارات المناسبة التي تكفل لمدارس جيمس التعليمية استدامة النجاح على المدى الطويل (Parthenon–EY 2015,pp.4–7.)

وتتكون مدارس جيمس التعليمية من مجموعة متنوعة من المدارس التي تقدم تعليما عالي الجودة ، وتستخدم مدارس جيمس التعليمية مناهج دراسية أمريكية ومناهج بريطانية ومناهج مزدوجة ومناهج محلية بالإضافة إلي المناهج الفرنسية والهندية ، بالإضافة إلي تقديم معظم المناهج الدولية ، ومن أهم ما يميز تلك الشراكة أنها تتبنى قيم ابتكارية وريادية تميزها عن باقي المدارس فضلا عن سعيها الدائم نحو التميز و الحرص الدائم على التطور والتأكيد على أهمية التعلم مدى الحياة ،وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، بالإضافة إلى سعيها الدائم نحو التأكيد على أهمية المواطنة العالمية وذلك في سلسله المدارس التابعة لها.

٨– تمويل مدارس جيمس التعليمية :

يتم تمويل مدارس جيمس التعليمية من خلال رواد الأعمال والأفراد والعائلات الغنية ، والأسهم الخاصة ، والقروض بسعر السوق كما تم الإشارة إلي ذلك في الإطار النظري ص ص ٤٦–٤٧ ، والقروض المصرفية فضلا عن الحصول علي التمويل من خلال الاستثمارات في الأسهم الخاصة ، فضلا عن التمويل من خلال عائلة فاركي ، والتي كانت صاحبة فكرة التأسيس ، وكل هذا يستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية (GEMS Education ,2015, p.2).

٩– مقومات نجاحEDUCATION GEMS Schools :

تتعدد مقومات نجاح مدارس جيمس التعليمية كما جاء في (The Varkey Foundation, 2021.pp.16–18) والتي أهمها علي النحو التالي :

أ – اختيار الشركاء المناسبين:

يعد اختيار الشركاء المناسبين من أهم عوامل نجاح سلسلة مدارس جيمس التعليمية EDUCATION GEMS Schoolsحيث استطاعت تلك المدارس أن تركز على مواطن قوتها ، والتى من أهمها كونها شركة عائلية كما استطاعت أن تعقد

شراكات وأن تختار شركاء خارجين متفهمين لطبيعة عمل الشراكة بل وتنسجم مع نقاط القوة الخاصة بالشراكة.

ب– احتفاظ أفراد أسرة فاركي بمكانهم با لمجلس التنفيذي:

يعد من أهم عوامل نجاح سلسلة مدارس فاركي هواحتفاظ أفراد أسرة فاركي بمكانهم بالمجلس التنفيذي الذي يتألف من ثلاثة أفراد من عائلة فاركي وحرصهم الدائم على استمرار النجاح بمدارس جيمس التعليمية بوصفها شركة عائلية فعائلة دينو فاركي هي من تقوم بإعتماد رأس المال حتى يتمكنوا من الحفاظ على الشركة من الضغوط المستمرة والتي تستهدف تحقيق الربح السريع على حساب جودة العملية التعليمية ، وهذا أمر مرفوض ("Sunny Varkey as Goodwill Ambassador of UNESCO, 2012 pp.2-4.).

ج– الإيمان بضرورة تحقيق رؤية ورسالة الشراكة:

يعد الإيمان بضرورة تحقيق رؤية ورسالة الشراكة من أهم مقومات نجاح تلك المدارس حيث أدرك الشركاء ذلك جيدا أن تحقيق النجاح لا يأتي بين ليلة وضحاها ولكن يحتاج إلى إتخاذ قرارات صائبة في ظل إدارة حكيمة لسلسلة مدارس GEMS ، بل والسعي الدائم نحو تحقيق رؤية بعيدة المدى والتي تحتاج إلي وقتا طويلا لتحقيقها.

د– الاستجابة لإحتياجات سوق العمل المتطورة.

تعد الاستجابة لإحتياجات سوق العمل المتطورة من أهم عوامل النجاح التي اعتمدت عليها مدارس جيمس التعليمية حيث اعتمدت نهجا يقوم على الإبتكار والابداع والريادة ، وذلك عند التعامل مع احتياجات سوق العمل والتي تتصف بأنها احتياجات متجددة بإستمرار في ظل التغيرات الاجتماعية والديموغرافية للبلد التي توجد فيها مدارس جيمس التعليمية (Bhatia, Asha. 2001,p.6) .

١٠– التحديات التي تواجه مدارس جيمس التعليمية:

تتعدد التحديات التي تواجه مدارس جيمس التعليمية كما جاء في (GEMS Education, 2015,pp.20-21.) أهمها علي النحو التالي :

٨- محدودية رأس المال الذي توفره أسرة فاركي:

يعد من أبرز التحديات التي تواجه مدارس جيمس التعليمية هو محدودية رأس المال الذي توفره أسرة فاركي حيث أدركت سلسلة مدارس جيمس التعليمية أن الاعتماد بصورة حصرية على التمويل الأسرى غير كاف في حال أرادت أن تتوسع بسرعة وأن تنتشر بمناطق جديدة وهذا يعني أن عليها تحمل مخاطر الإستدانة ، والإستعداد للتخلي عن جزء من استقلالها الذاتى نتيجة بيع اسهمها للشركاء.

أ- التحول من التمويل الاسرى إلى التمويل من طرف مستثمرين خارجيين : يعد من أبرز التحديات التي تواجه مدارس جيمس التعليمية هو التحول من التمويل الأسرى إلى التمويل من طرف مستثمرين خارجيين ، أشار دينو فاركي مدير سلسلة مدارس فاركي إلى أنه يعتقد أن التحدي الأكبر للعائلة كان يتمثل في الإنتقال من الإستقلال الذاتي والتحكم المطلق بالأعمال إلى ضمان تمتع جميع شركائنا بالدعم الكافي داخل الشراكة (UNESCO partners with GEMS Education",2014,pp.3-4.)

ثانيا : السياق الثقافي للمجتمع الفرنسي :

جغرافيا : تشترك فرنسا في حدودها مع ستة دول أوروبية ، حيث تقع فرنسا في أقصى غرب أوروبا، ؛ حيث يحدها من الشمال الشرقي بلجيكا ولوكسمبورج، وألمانيا وسويسرا جهة الشرق، وتحدها جهة الجنوب الشرقي إيطاليا وموناكو. أما جهة الجنوب الغربي فتحدها سبانيا وأندورا. كما يحدها من جهة الشمال بحر الشمال، ومن الشمال الغربي بحر المانش و المحيط الأطلنطي غرباً ، والبحر المتوسط من الجنوب الشرقي؛ مما ييسهل التعامل التجاري والصناعي مع كل من أوروبا ، وأمريكا ، أفريقيا (Uropean Union, France in EU, available ,2022)

ونظرا لمساحتها الواسعة اتسم مناخها بالتنوع ، حيث يمكن تقسيم فرنسا إلى ثلاثة أقاليم مناخية، إقليم الشمال الشرقي والمناطق الداخلية، شاملاً باريس العاصمة، المناخ قارى شتوى بارد ، دافئ لحد ما صيفاً ، وأقليم جنوب فرنسا يتسم بالمناخ المتوسطى شتاء وفي الصيف دافئ غير ممطر ، وإقليم المحيط في الغرب ويشهد تغيرات مناخية بسيطة بين الصيف والشتاء ، وهو ممطر طوال العام . (Institut Natunal de la statistique et des etudes economiques, 2022)

ومنذ بداية القرن السابع عشر، وأثناء القرنين التاسع عشر والعشرين، توسعت الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية في الخارج حتى أصبحت ثاني أكبر مستعمرة في العالم بعد الإمبراطورية البريطانية. حتى وصلت المساحة الإجمالية للأراضي تحت السيادة الفرنسية ما يقرب من ١٣ مليون كيلو متر مربع، أي حوالي ٨.٦٪ من الأراضي في العالم مابين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠.

وتعد فرنسا أكبر دول الاتحاد الأوروبي مساحة، حيث تبلغ ٥٥١.٥٠٠ كم مربع وهي الدولة رقم ٤٢ في ترتيب الدول الأكبر مساحة في العالم، وثالث أكبر دولة في أوروبا بشكل عام بعد روسيا وأوكرانيا. ونتيجة كبر مساحتها، تنقسم إلى ١٨ منطقة إدارية، ١٣ منها تقع في فرنسا Metropolitan ، وخمسة منها تقع في خارجها تسمى أقاليم ماوراء البحار Overseas region، (Library of Congress, 2007, p.7)

وللعامل الجغرافي تأثير على الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعليم قبل الجامعي ؛ وذلك نتيجة لمساحة فرنسا الواسعة أدي ذلك إلى توجه فرنسا إلى التوسع في إنشاء المدارس لتلبية الإحتياجات التعليمية للسكان على تلك المساحات الشاسعة ، وكان ذلك من أبرز الأعباء التي تواجه الموازنة الخاصة بالتعليم فمن هنا شجعت فرنسا الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وذلك لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية لجميع سكان فرنسا .

اجتماعيا : للعامل الاجتماعي تأثير على مدى إتاحة الفرص التعليمية لجميع الفئات والطبقات الاجتماعية في فرنسا. فقبل الثورة الفرنسية، اتصف التعليم في فرنسا بالطبقية، حيث كان المجتمع يتكون من ثلاث طبقات اجتماعية، تتمثل في طبقة رجال الدين ، و طبقة النبلاء ، وطبقة العامة من الشعب؛ وكان التعليم متاح لطبقة النبلاء ، دون الاهتمام بتعليم عامة الشعب ، وبقيام الثورة الفرنسية، تم إعلان مبادئ حقوق الانسان، وانتشر التعليم بين أفراد الطبقة المتوسطة. وبنهاية الثمانينيات من القرن العشرين ، بدأ التحسين في الأحوال الاقتصادية بفرنسا ، حيث زادت الميزانية الخاصة بالتعليم ، وذلك لتخطي الفوارق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء بتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والإجتماعية، وفي ضوء تشريعات عام ١٩٦٨، والتي أكدت علي ضرورة الاهتمام بزيادة فرص التعلم لجميع فئات المجتمع وذلك لتحقيق التعليم للجميع ، وكان هذا بداية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بفرنسا (.patterson, R.,Moffatt,S. ,2016,p.1582) .

وبذلك بدأت جميع الطبقات تحصل علي حقها في التعليم بعد أن كان التعليم يقتصر علي الصفوة والنبلاء بالمجتمع الفرنسي ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء الجذور التاريخية للمجتمع الفرنسي، والتي تؤكد على وجود الطبقية بين أفراد المجتمع الفرنسي.

وبالنسبة لعدد السكان بفرنسا، فإنه طبقاً لإحصاء المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بلغ عدد سكان فرنسا ٦٧.٢ مليون نسمة مليون نسمة في يناير ٢٠١٨م. وجاء في تلك الإحصائية أن عدد المواليد قد بلغ ٧٦٧ ألف مولود عام ٢٠١٧م ، وتجدر الإشارة إلى أن زيادة عدد المواليد في فرنسا ذو علاقة طردية بانتشار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بها، ويعيش حوالي ربع سكان فرنسا (٢٦%) في مناطق ريفية (NSEE, 2022.) ، مما استوجب توفير المزيد من المدارس التي تتناسب مع طبيعة انتشار السكان بالمناطق الريفية، وفي ضوء ذلك شجعت فرنسا ودعمت انتشار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بالتعليم قبل الجامعي لتوفير التعليم للجميع ، والتخفيف علي ميزانية الدولة (الإحصاء المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية ، ٢٠١٨م ، ص٢).

ولعدة قرون كانت فرنسا مركزاً للتنمية الثقافية الغربية ، وكان لذلك أثراً في اتسام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بالتنوع؛ وبما أن العوامل الاجتماعية تؤثر على أفراد المجتمع ومستوى ثقافتهم واستمرار سعيهم للتعليم المستمر وإتاحة فرص التعليم للجميع ؛ مما قد يفسر بعض أسباب نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي الفرنسي.

اقتصاديا : تعد العوامل الاقتصادية للدول من أهم العوامل التي تؤثر على نظم التعليم فيها، وعلى مدى إتاحة التعليم للجميع ؛ فإن تحليل العوامل الاقتصادية وأثرها على نشأة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بفرنسا يعد من النقاط المهمة لتفسير السياق الثقافي.

لقد اتسم الاقتصاد الفرنسي في عهد نابليون بالرخاء؛ وذلك لقيامه بعدد من المشروعات علي جميع المستويات ، لكن ضعف الاقتصاد قبل الثورة الفرنسية بشكل كبير بسبب التبذير الذي تم أثناء حكم لويس الرابع عشر، ووصول الاقتصاد في أدني حالاته خلال الحرب العالمية الثانية ؛ إلا أنه في الخمسينيات من القرن العشرين بدأت حركة إعادة البناء والتعمير، وفي بداية الثمانينيات من القرن العشرين مرت فرنسا بأوضاع اقتصادية سيئة ، وبدأ تتحسن شيئاً فشيئاً في التسعينيات من نفس القرن ، وفي بدايات الألفية الثالثة تم تصنيف الاقتصاد الفرنسي كخامس أكبر اقتصاد على مستوى العالم ، وحالياً يعد الاقتصاد الفرنسي من أقوى الاقتصاديات بأوروبا ، ويتسم النظام الاقتصادي الفرنسي بالمركزية (The Economist, 2022,pp.33-34) ، ويتم التبادل التجارة بشكل واسع مع بلدان الاتحاد الأوروبي. ولعل هذا الازدهار الاقتصادي يعد سبباً في اتاحة فرص التعليم للجميع ، وعقد الشراكات وبالفعل تنتشر الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بفرنسا .

وتعتبر فرنسا من أكثر الدول المانحة لمساعدات التنمية في العالم، ومن أشهر تلك المنظمات الفرنسية التي تساعد الدول الأقل تقدماً "الوكالة الفرنسية للتنمية" التي تمول العديد من المشاريع الإنسانية في المقام الأول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتساعد في عقد شراكات عالمية تستهدف " تطوير البنية التحتية للعديد من القطاعات، منها القطاع التعليمي ، وقد يكون ذلك سبيلاً لمساعدة مصر في إنشاء وتمويل مؤسسات لتلبية الاحتياجات التعليمية ، والمساعدة في توفير التعليم للجميع والذي تسعى الدراسة الحالية إلى اقتراح سبل الاستفادة من ذلك.

سياسيا : تعد العوامل السياسية من أهم العوامل التي تساهم في تشكيل السياق الثقافي للشعوب ، والمقصود بالعامل السياسي هو نوعية نظام الحكم ومدى استقرار واستقلال الدولة ، وتعد فرنسا شبه رئاسية Semi – presidential republic، (Uropean Union, 2022) . حيث يرأس الدولة رئيس الوزراء ، والذي يعين من قبل رئيس الجمهورية. ويعتبر البرلمان هو الهيئة التشريعية ، ويتكون من مجلسين همامجلس الشيوخ ، والجمعية الوطنية ، ويتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ من قبل هيئة انتخابية.

ويتسم النظام السياسي الفرنسي بالمركزية الشديدة ، وقد يرجع ذلك إلى أن نابليون عندما تولى الحكم بالبلاد سيطر بشكل مركزي على مؤسسات الدولة، وبعد هزيمته عام ١٨١٥ سيطرت الجمعيات الدينية بعده على البلاد. وبالتالي انعكست مركزية النظام السياسي بالمجتمع الفرنسي على طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، حيث ترسم سياساتها مركزياً عن طريق مؤسسة الشراكة الفرنسية . كما أن تلك المركزية تظهر من خلال أن النموذج الفرنسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي الأساس في الشراكة هي فرنسا وتكون أطراف الشراكة تابعة لها إدارياً، مما يشير إلى سيادة المركزية في تلك النوعية من المؤسسات.

ويوجد بفرنسا تجمعان سياسيان أساسيان ، يتمثلان في الجناح اليميني و المعارضة السياسية اليسارية، وتتمحور حول الحزب الاشتراكي الفرنسي .

وتعد فرنسا أقدم دولة بأوروبا الغربية ، وتعتبر ذات تأثير سياسي على المستوى الدولي ، وفي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرون وصلت فرنسا إلى قمة قوتها ؛ حيث امتلكت ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية في العالم بعد الامبراطورية البريطانية. و يعد انتماء فرنسا للعديد من المنظمات الدولية أحد أهم أسباب ثقلها وتأثيرها السياسي ؛ فهي عضواً بارزاً في الأمم المتحدة ، وعضو في G8 ، وفي منظمة التجارة العالمية ، وواحدة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، فضلا عن كونها من أبرز الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي(European Union2022.) ، . كما تستضيف مقرات العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية، واليونسكو ، والانتربول، وغير ذلك.

ولقد أصبح للمجالس المنتخبة الحق في التصويت على دستور البلاد ، وذلك بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٨٣٠م ، تلى ذلك قيام الجمهورية الثانية عام ١٨٤٨م ، حيث قسمت السلطات فيها إلى سلطات ، تشريعية ، وتنفيذية ، كما تحول النظام من ملكي لرئاسي. ثم قامت الجمهورية الثالثة عام ١٨٧٠م ، وذلك بعد هزيمة ألمانيا لفرنسا ، ومن أبرز نتائجها السياسية إنشاء مجلسي النواب والشيوخ وكان من مسئولياتهما اقرار القوانين، ثم قامت الجمهورية الرابعة١٩٤٠م ، بعد الحرب العالمية الثانية باحتلال الألمان للعاصمة باريس، وفيها منح رئيس الجمهورية الحق في اقتراح القوانين واختيار رئيس الوزراء، وشهدت فرنسا آنذاك مرحلة من أهم مراحل الإزدهار في النمو الاقتصادي .

وبحلول عام ١٩٥٨م ، قامت الجمهورية الفرنسية الخامسة ، وفي تلك المرحلة قامت فرنسا تدريجيا بإعطاء الإستقلال للمستعمرات التي كانت تستولي عليها بالإضافة إلي إصدار دستور يمنح البرلمان الفرنسي بعض الاختصاصات في القطاع التعليمي، وبعد عدة سنوات عام ١٩٥٨م قامت الجمهورية الفرنسية الخامسة، وفيها منحت فرنسا

الاستقلال تدريجيا لمستعمراتها، وصدر دستور منح البرلمان الفرنسي بعض الاختصاصات في مجال التعليم (Library of Congress, 2007,pp.2-5.)

وفي أعقاب سلسلة من الاحتجاجات اندلعت ثورة مايو ١٩٦٨م ، والتي تعتبرثورة فاصلة ، حيث أصدرت عدة تشريعات ، وكانت الاستجابة الأولي لهذا التشريع عام ١٩٧٢م (Laslett,P.A, 1989,p.20.) ، ومن أبرزها وماله صلة بالدراسة الحالية أن الحكومة أكدت علي أهمية تحقيق الإستيعاب الكامل للمتعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وذلك من خلال توفير فرص للتعلم المجتمعي وتعليم الفئات الأقل حظا ، والمهمشة من خلال سن قوانين ووضع تشريعات تذكي الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، لما لها من دور كبير في المساهمة في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية والثقافية للجميع .

ومن أبرز التغيرات التي طرأت علي المجتمع الفرنسي أعقاب سلسلة الثورات المتتابعة التحول إلي الليبرالية، حيث تم فصل الدين عن الدولة، ولذا تم الاستجابة إلي الإصلاحات والتوجهات نحو تذكية الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي نتيجة لتبني الفكر الليبرالي ، وبذلك نشأت بفرنسا وانتشرت الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي نتيجة عوامل سياسية، أهمها أن المناخ السياسي بفرنسا في ذلك الوقت هو ما أدى لتطور فكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بعد إقرار تلك التشريعات الخاصة بتوفير المزيد من التعليم للجميع .

فضلا عن وجود اتحادات دولية بين فرنسا ودول بعينها، سواءً لأهداف سياسية أو اقتصادية أو حتى تاريخية ، ومن ذلك مجموعة دول الشنجن ، ومجموعة الدول الفرانكفونية ، مما كان له أثر كبير علي انتشار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، والتي تتسم بسمات النموذج الفرنسي في أغلب الدول التي تشترك مع فرنسا في تلك الاتحادات ،فتعد فرنسا إحدي دول منطقة.

الشنجن "(سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، تأشيرة الشنجن Schengen Area ، متـــــاح فـــــي : http://Kairo.diplo.de/eg-ar/service/05-VisaEinreise/Testordner ، بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٢٢) ، وهي عبارة عن اتحاد بين٢٦ دولة أوروبية، لتصبح جميعها تابعة لمنطقة واحدة سميت بمنطقة الشنجن ، والهدف من ذلك الاتحاد هو تيسير السفر الدولي بين دول الاتحاد ، بإتباع سياسة التأشيرة المشتركة بين تلك الدول. وبدأت الاتفاقية بين ١٥ دولة فقط تابعة للإتحاد الأوربي عام ١٩٨٥م ، ثم زاد عددها إلى ٢٦ دولة ، وأعلنت رسمياً في عام ١٩٩٥م . وتقع ٢٢ دولة من تلك الدول داخل الاتحاد الأوربي ، تتمثل في فرنسا ، والتشيك ، والدنمارك ، وإستونيا ، والنمسا ، وبلجيكا ، وإسبانيا، والبرتغال ، وفنلندا ، والمجر، وليتوانيا، وإيطاليا، ولوكسمبورج ، ولاتفيا ، وسلوفاكيا ، وسلوفينيا ، وأسبانيا ، والسويد ، وبولندا ، واليونان ، وألمانيا ، ومالطا ، أما الدول الأربعة من خارج الاتحاد الأوروبي تتمثل في أيسلندا، والنرويج، وسويسرا، وليختنشتاين، كما أن فرنسا هي الدولة المؤسسة للمنظمة الدولية للفرانكفونية mensation Internationale de la Francophonie، والتي تم تأسيسها عام ١٩٧٠م ، ومقرها الرئيسي فرنسا، وهي منظمة خاصة بالدول المتحدثة باللغة الفرنسية، سواء كانت لغة رسمية أو كانت تتعامل بالفرنسية بشكل غير رسمي. وتتكون المنظمة من ٨٤ دولة، منها ٥٨ دولة ذات عضوية ، و ٢٦ دولة تسمى مراقب(IOF, The International Organisation of La Francophonie, La Francophonie, 2022,pp.22-23). ومما يظهر الأثر القوى لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بفرنسا قامت العديد من الدول بتبني وبتطبيق ذات الأفكار في كل من بلجيكا ، وسويسرا، وبولندا ، وإيطاليا ،وأسبانيا ، وكيوبيك ، وكندا ، وغيرها ، وتشترك تلك الدول سالفة الذكر مع فرنسا في اتحادات أو منظمات دولية، مما يبين أثر الإنضمام إلي بعض الاتحادات والتحالفات علي نوعية الشراكات بالمؤسسات التعليمية بدولة ما ، والتي من أهمها مؤسسات التعليم قبل الجامعي .

واتخذت فرنسا العديد من الخطوات التي تستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية والتي من أهمها ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ويمكن تناول ذلك من خلال مدارس جيمس التعليمية EDUCATION GEMS .

ثالثا : دولا اتبعت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات الفرنسية :

هناك العديد من الدول التي اتبعت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات الفرنسية والتي أهمها البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك علي النحو التالي :

١ -البرازيل :

وسوف يتم تناولها علي النحو التالي :

نتيجة لتأثر البرازيل بالاستعمار البرتغالي والبرتغال كانت متأثرة بالإحتلال الفرنسي تعد البرازيل من أشهر الدول التي اتبعت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات الفرنسية ، وذلك من خلال مدارس Ideal Invest التعليمية ، ويمكن تناولها علي النحو التالي :

أولا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بالبرازيل:

اتخذت البرازيل العديد من الخطوات التي تستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية والتي من أهمها الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ويمكن تناول ذلك من خلال مدارس Ideal Invest التعليمية وتعد مدارس Ideal Invest التعليمية من أهم ثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ويمكن تناول ذلك علي النحو التالي:

١ – لمحة تعريفية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من خلال مدارس Ideal Invest التعليمية ، وذلك علي النحو التالي :

يتمثل الهدف الرئيس من إنشاء مدارس Ideal Invest التعليمية في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، حيث تعد مدارس Ideal Invest التعليمية من أقوي المدارس في مجال عقد الاتفاقيات حيث قامت بعقد اتفاقيات شراكة بما يعادل ٥٠٪ تقريبا من مجموع المتعلمين في البرازيل ومنذ عام ٢٠٠٦م ، ساعدت تلك المدارس أكثر من ٥٠ ألف طالب من خلال تمويله وتبلغ قيمتها قرابة (مليار ريال برازيلي) ، (٢٨٠ مليون دولار أمريكي تقريبا) ، وفي عام ٢٠١٦م تضاعفت محفظة قروضها حيث استفاد منها أكثر من ١٠٠٠٠٠ ألف طالب في البرازيل ، وتستهدف من وراء هذا كله تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية بين جميع طبقات المجتمع البرازيلي (Ana Lúcia Manrique,Douglas da Silva Tinti , 2017,p.12) .

٢ – رؤية مدارس Ideal Invest التعليمية :

دعم أكثر من ٥٠٠٠٠ متعلم من خلال برامج تمويل تبلغ قيمتها نحو مليار ريال برازيلي (٢٨٠ مليون دولار أمريكي تقريبا)

٣ – رسالة مدارس Ideal Invest التعليمية :

أن يتم الإعتراف بها كأفضل مؤسسة تساهم في التمويل والحلول التي تمكن المتعلمين من الإستفادة من خدمات التعليم في البرازيل .

٤ – المرحلة التعليمية التي تستهدفها مدارس Ideal Invest التعليمية :

مرحلة التعليم قبل الجامعي ، ومن الجدير بالذكر أن مدارس Ideal Invest التعليمية تستهدف جميع المراحل ، ولكن الدراسة الحالية تركز علي مرحلة التعليم قبل الجامعي اتساقا مع ما جاء في عنوان الدراسة

٥ - الأهداف الإستراتيجية لمدارس Ideal Invest التعليمية :

تتعدد الأهداف الاستراتيجية لمدارس Ideal Invest التعليمية كما أشار Clarivate Analytics 2019,pp.2-3) أهمها علي النحو التالي :

أ- توفير التعليم للجميع من خلال تقديم التمويل الكافى الذى يدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

ب-تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية، وتوفير التعليم لجميع فئات المجتمع البرازيلي .

ج-تقديم خدمات تعليمية للفئات الفقيرة والتي لا تستطيع تحمل الأعباء المالية للحصول على فرص تعليمية متكافئة.

د- طرح مسارات بديلة أمام المتعلمين كي يختاروا المسار والصيغة التي تتناسب وطبيعة ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية .

هـ-السعي الدائم نحو إنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وذلك من خلال البحث عن مزيدا من الشركاء لاستدامة توفير رأس المال .

و- طرح طرق ابتكارية في مجال التعليم قبل الجامعي ، وذلك لضمان تحقيق الاستيعاب الكامل للطلاب وخاصة الفقراء بمرحلة التعليم قبل الجامعي .

٦ - القيم الجوهرية مدارس Ideal Invest التعليمية :

تحقيق العدالة المجتمعية ، وتحقيق الاستيعاب الكامل للطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعي

٧ - بدايات تأسيس وإنشاء مدارس Ideal Invest التعليمية :

تأسست مدارس Ideal Invest في عام ٢٠١١م في البرازيل ، وكانت تستهدف تقديم رأس المال لدعم الخدمات التعليمية بعد أن أدرك مأسسوا مدارس Ideal Investأن سوق التعليم يفتقر إلى تقديم رأس المال لدعم الخدمات التعليمية ،التي تساعد المتعلمين علي الإلتحاق بالمؤسسات التعليمية في البرازيل مما جعلها في

عام ٢٠٠٦م ، تدخل سوق تمويل المتعلمين وذلك بإطلاق مبادرة PRAVALER ، واستنادا إلى خبرتها في مجال تمويل المتعلمين ، وفي تمويل الجامعات ، أنشأت مدارس Ideal Invest التعليمية صندوق سندات بضمان الأصول لدعم أنشطتها، ولقد وفر هذا الابتكار بديلا مهما للتمويل الطلابي حيث كان هذا النوع من الشراكة في بداياته الأولى ، حيث ساعد في تمكين المتعلمين من الاستفادة من التعليم ، وتوسيع نطاق توفير هذا النوع من الخدمات ، كما وفر هذا الابتكار للمستثمرين إيرادات قليلة المخاطر نسبيا .

٨ - **تمويل مدارس** Ideal Invest **التعليمية :**

يتم تمويل مدارس **Ideal Invest** التعليمية من خلال المصادر الجديدة لرأس المال الخاص والتي من أهمها السندات بضمان الأصول كما تم الإشارة لذلك في الإطار النظري ص ص ٣٦ – ٣٨ ، ومن خلال منحة PRAVALER فضلا عن التمويل من قبل الأسر الغنية ، والتي ينتمي إليها الشركاء المؤسسون ، فضلا عن استثمارات وتمويلات تم ضخها من قبل أصحاب الثروات والمستثمرون المؤسسون ، فضلا عن الحصول علي التمويل من صناديق المعاشات بالإضافة إلي التمويل من قبل Deutsche Banck(UNICEF, 2022,pp.1-2.)

٩ - **مقومات نجاح مدارس** Ideal Invest **التعليمية :**

تتعدد مقومات نجاح مدارس **Ideal Invest** التعليمية كما أشار (The History of the Prova Brasil and SAEB,2022,pp.3-4.)أهمها علي النحو التالي :

١- دقة التقييم أثناء الحصول علي التمويل وأثناء تقديمه : تساعد مدارس **Ideal Invest** التعليمية جميع المتعلمين الذين يتقدمون للحصول علي التمويل ، ولايتم تقديم التمويل لهم إلا بعد دراسة حالاتهم الاجتماعية ، والتحقق من مدي استحقاقهم لهذا التمويل ، ولا تحصل مدارس **Ideal Invest** التعليمية علي التمويل إلا من جهات ومؤسسات وأفراد تركز علي أهمية تحقيق المساواة

وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية لجميع المتعلمين ، ويتم استبعاد الشركاء والمستثمرون الذين يستهدفون الربح علي حساب جودة العملية التعليمية .

٢- تبادل المنفعة بين المدرسة والمتعلمين : حيث تحصل مدارس Ideal Invest التعليمية علي تمويل أعلي كلما إلتحق بها عدد أكبرمن المتعلمين ، ويستفيد المتعلمين الملتحقين بتلك المدارس من التمويل لاستكمال دراستهم ، وبذلك ساهمت تلك المدارس في تحقيق الاستيعاب الكامل للطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعي .

١٠ - **التحديات التي تواجه مدارس** Ideal Invest **التعليمية :**

تتعدد التحديات التي تواجه مدارس كما أشار (Glewwe, Paul,2022,pp.16-17)أهمها علي النحو التالي :

١- تحدي الحفاظ علي الاستمرارية ، وضمان الحصول علي تصنيف قوي : يعد من أهم التحديات التي تواجه مدارس Ideal Invest التعليمية ، وذلك في ظل تحديات سوق العمل ومتطلبات القرن الحادي والعشرين والتي تستوجب مزيدا من التطوير المستمر علي جميع المستويات وخاصة جودة العملية التعليمية .

٢- تحدي التغييرات التنظيمية الشاملة : يعد تحدي التغييرات التنظيمية الشاملة من أهم التحديات التي تواجه مدارس Ideal Invest التعليمية ، وذلك لأن التغيرات التنظيمية التي تستهدف فريق المستثمرين والشركاء والتي تتمثل في انسحاب أحد الشركاء أو انضمام شريك جديد يؤدي ذلك إلي إعادة الهيكلة داخل مجموعة الشراكة ، وذلك لضم أو الاستغناء عن أحد الشركاء ، يتضح مما سبق طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بالبرازيل .

ثانيا : السياق الثقافي للمجتمع البرازيلي :

يبدأ تاريخ البرازيل مع السكان الأصليين في البرازيل ، ووصل الأوروبيون إلى البرازيل مع بداية القرن السادس عشر، وكان أول الأوروبيين الذين استعمروا ما

يُسمّى الآن بجمهورية البرازيل الفيدرالية في قارة أمريكا الجنوبية هو "بيدرو ألفاريس كابرال" و ظلت البرازيل مستعمرة وجزءًا من الإمبراطورية البرتغالية من القرن ١٦ إلي أوائل القرن ١٩ وتوسعت البلاد جنوبًا على طول الساحل وغربًا على طول الأمازون والأنهار الداخلية الأخرى ، وتم الانتهاء من تحديد حدود البلاد في أوائل القرن ٢٠، وفي ٧ سبتمبر ١٨٢٢م، أعلنت البلاد استقلالها عن البرتغال وأصبحت جمهورية البرازيل (Hudson, Rex A. Brazil, 1997, pg.22) ، وتسعي البرازيل نحو اتخاذ خطوات اصلاحية في جميع المجالات وخاصة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

٢ -الولايات المتحدة الأمريكية :

وسوف يتم تناولها علي النحو التالي :

نتيجة لتأثر الولايات المتحدة الأمريكية بالاستعمار الفرنسي تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أشهر الدول التي اتبعت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات الفرنسية ، وذلك من خلال مدارس كورسيرا الافتراضية ، ويمكن تناولها علي النحو التالي :

أولا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية :

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الخطوات التي تستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية والتي من أهمها ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وتعد مدارس كورسيرا الافتراضية من أهم ثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ويمكن تناول ذلك علي النحو التالي :

١ -لمحة تعريفية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من خلال مدارس كورسيرا الافتراضية Coursera بالولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك علي النحو التالي :

يتمثل الهدف الرئيس من إنشاء مدارس كورسيرا الافتراضية في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، حيث تعد مدارس كورسيرا الافتراضية أحد ثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وتعمل تلك الشراكة من خلال منصة تعليمية عبر الإنترنت ، وتنتشر في كل أنحاء العالم ، ويوجد المقر الرئيسي لها في مدينة ماونتن فيو ، بكاليفورنيا وتم تأسيس مدارس كورسيرا الافتراضية في إبريل عام ٢٠١٢م ، على يد اند رونغ ودافني كولر واستاذا مادة علوم الحاسوب في جامعة ستانفورد ، وفي عام ٢٠١١م ، تم إطلاق برنامج تجريبي يهدف إلى إتاحة المقررات التعليمية للجمهور عبر الإنترنت ، و لقد نالت تلك التجربة نجاح كبير وانتشار واسع بين العديد من المشاركين حيث يتفاعل أكثر من ١٠٠٠٠٠ متعلم مع المتصفحات التي تحتوي على المقررات الأولى للتجربة ، ومن هنا تحولت التجربة الأولية إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي لإضفاء الطابع الرسمي ، مما شجع المؤسسات على السعي نحو تمكين أساتذة حول العالم على محاكاة نفس التجربة الرائدة ، وبذلك أصبحت مدارس كورسيرا الافتراضية صاحبة الريادة والبداية في توفير المقررات الإلكترونية المعتمدة على مستوى العالم ، وتستهدف من وراء هذا كله تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية بين جميع طبقات المجتمع الأمريكي ("Online learning startup ,2020,pp.23-24) .

٢ - رؤية مدارس كورسيرا الافتراضية :

إحداث ثورة في التعليم عبر توسيع نطاق التعليم ، وإمكانية متابعة مقررات عالية الجودة عبر منصتها التعليمية الإلكترونية الدائمة التطوير .

٣ - رسالة مدارس كورسيرا الافتراضية :

توفير أفضل تعليم ممكن على مستوى العالم

٤ – المرحلة التعليمية التي تستهدفها مدارس كورسيرا الافتراضية :

مرحلة التعليم قبل الجامعي ، ومن الجدير بالذكر أن مدارس كورسيرا الافتراضية تستهدف جميع المراحل ، ولكن الدراسة الحالية تركز علي مرحلة التعليم قبل الجامعي اتساقا مع ما جاء في عنوان الدراسة.

٥ – الأهداف الإستراتيجية لمدارس كورسيرا الافتراضية :

تتعدد الأهداف الإستراتيجية لمدارس كورسيرا الافتراضية كما أشار (Parthenon– EY,2015,pp.9–10) ، والتي أهمها علي النحو التالي :

أ– تستهدف مدارسCoursera الافتراضية اجتذاب أكثر من ١٤ مليون مستخدم منذ عام إنشائها ٢٠١٢ م ، وتلك الأعداد قابلة للزيادة باستمرار على مستوى العالم .

ب–تقديم مقررات إلكترونية مجانية للجمهور وزوار الشبكة العنكبوتية في كل أنحاء العالم.

ج– عقد اتفاقيات شراكة مع عدد من أرقى المؤسسات التعليمية علي مستوي العالم .

د– إجتذاب أكثر من ١٤ مليون متعلم ومستخدم من أكثر من ١٩٠ دولة وتقديم أكثر من ١٠٠٠ مقرر تعليمي علي مستوي العالم .

هـ–توفيرمنصة تعليمية عبر الإنترنت تشارك في اتفاقيات شراكة مع عدد من أرقى المؤسسات التعليمية ، وذلك لتقديم مقررات إلكترونية مجانية للجمهور ، عبرالشبكة العنكبوتية في كل أنحاء العالم .

٦ – القيم الجوهرية لمدارس كورسيرا الافتراضية :

تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية من خلال توفير تعليم عالي الجودة للجميع بأقل تكاليف ممكنة مما يقلل من نسب المحرومين من التعليم .

٧– بدايات تأسيس وإنشاء مدارس كورسيرا الافتراضية :

تعد مدارس كورسيرا الافتراضية منذ أن تم انشائها من أقوي المدارس الافتراضية ، حيث تقدم محتوي عالى الجودة يتم تصميمه من خلال أفضل الخبراء في المجال التعليمي كما أنه يسهل علي الأفراد الحصول عليه أينما كان مكانهم على مستوى العالم وفي الأوقات التي تتناسب مع الأفراد . وتطورت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي لتشمل شراكات محلية وإقليمية وعالمية حيث قامت مدارس كورسيرا الافتراضية بعمل شراكات مع أكبر المؤسسات التعليمية على مستوى العالم والتي من أهمها جامعة استانفورد وجامعة ييل ، وجامعة بكين وذلك بهدف تصميم المقررات الدراسية التدريبية ، كما تقوم المدرسة بتقديم مجموعة من المقررات التي تتناول الموضوعات المتخصصة والموضوعات العامة ، ولتحقيق الاستدامة في تطوير المقررات صممت المدرسة مقررات ومنتديات تفاعلية ، وأشرطة فيديو ، بالإضافة إلى عقد مسابقات للمتفاعلين ، ويعد الهدف الرئيس من هذا التطوير المستمر هو تحسين نتائج التعلم المستهدفة ، ويتم التقييم بمدارس كورسيرا الافتراضية من خلال التقييمات الآلية وتحرص مدارس كورسيرا الافتراضية على التنويع المستمر ، والقيام بالعديد من التغييرات وتوفير أكبر قدر ممكن من المرونة للطلاب عند تقديم المحتوى (Adams, Susan 2020,pp.20–22) .

ومن أهم تلك التغيرات توفير قرابة ١٠٠ مقرر مصمم حسب الطلب ، وتم بث تلك المقررات عبر تطبيقات ، وبرامج متاحة على الهواتف النقالة للتسهيل على الدارسين ، متحدية بذلك حاجز الزمان ، والمكان ، والانسان وتعد كل من الهند والصين من الاسواق الأكثر استفادة من تلك الخدمات التعليمية كما توفر المدرسة المقررات الدراسية المتعددة في مجال تعلم واحد والتي تسمى Specializations ، وتم من خلال قيام المتعلمين بالتسجيل في مجموعات منسقة من المقررات التي تهدف إلى إبراز المهارات الخاصة ، أو التركيز على مجال تعلم محدد كما تمكنهم من تطبيق المحتوى الذي تعلموه من خلال مشروع أساسي نهائي هذا بالنسبة للمقررات

المجانية أما بالنسبة للمقررات مدفوعة الأجر فتكون وفقا لطلب المستفيد من الخدمة ، ويحصل الطالب من خلالها على شهادة معترف بها ومعتمدة دوليا من مدارس كورسيرا الافتراضية ، ويتم إصدار هذه الشهادة عند إتمام أحد المقررات بنجاح ، ويتمكن الحاصل على تلك الشهادة من تعزيز واستدامة تنميته المهنية(Kamenetz, Anya ,2022,pp.2-3) .

ولقد انتشرت مدارس كورسيرا الافتراضية بشكل كبير على مستوى العالم حيث يمثل٧٣٪ من المتعلمين من خلال تلك المدارس من خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن أن ٦٠ ٪ من إيراداتها تأتي من خلال المتعلمين من خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلي أن ثلث مستخدمي مواقع مدارس كورسيرا الافتراضية من الدول النامية ، وهذا أكبر دليل على أن انتشارها أصبح على مستوى العالم.

وكلما اتسعت دائرة المتعلمين في مدارس كورسيرا الافتراضية تقوم بتخفيض تكاليف المقررات لكي تكون في متناول أكبر عدد ممكن من المستخدمين خاصة في الدول النامية ، وخاصة ان هناك ضرورة ملحة للحفاظ على انتشار التعليم قبل الجامعي على مستوى العالم ، ولقد نجحت مدارس كورسيرا الافتراضية في أن تكون في مقدمة المدارس التي تهتم بنشر التعليم قبل الجامعي على مستوى العالم بالإضافة إلى سعي مدارس كورسيرا الافتراضية نحو ضم ما يقرب من ٢٠٠٠ مترجم متطوع يقومون بترجمة المقررات الدراسية باللغة الأصلية اللغة الأم (.Report,2021,p.6).

وذلك لمساعدة المتعلمين الدارسين في الفهم الأكثر عمقا و المتابعة وتسعي مدارس كورسيرا الافتراضية في التوسع والانتشار حول العالم حيث أنها تسعي نحو إنشاء مراكز تعلم في عدد من بلدان العالم ، والتي من أهمها العراق ، السودان وهايتي ، والهند ، وغيرها من دول العالم و تقدم تلك المراكز مقررات إلكترونية ، ومقررات تتطلب حضور الطالب شخصيا إلى مركز التعلم المتاح له . (Parthenon-EY,2015 p.2) .

٩- مصادر تمويل مدارس كورسيرا الافتراضية :

يتم تمويل مدارس كورسيرا الافتراضية من خلال ثلاثة مصادر لرأس المال (الحكومة – الإستثمار بالأسهم – المستثمرين) وسوف يتم تناول ذلك من خلال ما يلي :

يعتمد تمويل مدارس كورسيرا الافتراضية علي مصادر متعددة من أهمها مصادر رأس المال الخاص التقليدية ، والتي من أهمها استثمارات التمويل الإنمائي ، فضلا عن التمويل برأس المال المغامر كما تم الإشارة لذلك في الإطار النظري ص ص ٣٥-٣٦، كما تحصل مدارس كورسيرا الافتراضية على الدعم العينى لمراكزها التعليمية من حكومة الولايات المتحده الامريكية ، بالإضافة إلي مجموعة أخري من الشراكات من المجتمع المدني والمحلي ، فضلا عن قيام المدرسة بتجميع الأموال عن طريق الاستثمار بالأسهم فلقد قامت المدرسة بإطلاق السهم الأول (أ) لها عام ٢٠١٢م ، حيث بلغ المبلغ الذي تم تجميعه من هذا السهم ما يقرب من ٢٢ مليون دولار ، ثم أطلقت المدرسة السهم الثاني (ب)عام ٢٠١٣م ، وبلغ اجمالي المبلغ الذي تم تجميعه فيها ٦٣ مليون دولار(Coursera, 2021.,pp.3-4)

ويعتبر المستثمرين في مدارس كورسيرا الافتراضية مستثمرين مبدعين حيث أنهم يؤدون دور أكبر من كونهم مجرد مستثمرين بالأسهم فهم يشاركون بآرائهم الوجيهه ومشاركتهم ومشورتهم الرصينة في تطوير تلك المدارس من خلال طرح آليات ، ورؤى مستقبلية تسعى نحو تحقيق الإنتشار العالمي في المدارس ولطالما كانت مشاركة ومشورة المستثمرين عنصرا أساسيا في مسيرة نمو المدارس ، وتشمل قائمة مستثمري مدارس كورسيرا الافتراضية المتخصصين في الاستثمارات التكنولوجية (بمن فيهم New Enterprise و Associates وLearn Capital) ، بالإضافة إلى مستثمرين متخصصين في الاستثمارات التعليمية ، ومؤسسات التمويل الإنمائي ، والتي من أهمها مؤسسة التمويل الدولية، المعنية بالقطاع الخاص ،وهي تتبع مجموعة البنك الدولي (GSV Capital وKleiner Perkins) ، بالإضافة إلي مستثمرين ريادة

الأعمال بشركة (renliM iruY) ، هذا ويؤكد المستثمرين الشركاء أنهم يثقون في أداء مدارس كورسيرا الافتراضية ، ويؤكدون علي أنها تسير في الإتجاه الصحيح ، حيث يؤكد سكوت ساندل الشريك الإداري بمؤسسة(New Enterprise Associates) ، أن مدارس كورسيرا الافتراضية تتنشر بشكل أسرع مما كنا نخطط له وبخطي ثابتة ، كما أكد مايكل ستاتون الشريك بمؤسسة (Learn Capital) ، بأن مدارس كورسيرا الافتراضية ستكون من أقوي الشراكات التي تحقق أرباح ، وفقا لمعايير مستوي صناعة المواقع التعليمية . هذا وقد قامت مدارس كورسيرا الافتراضية بعمل شراكة مع جامعة إلينوي في إريانا – شامبين (Kuchler, Hannah , 2021,pp.9-10.) .

١٠- مقومات نجاح مدارس كورسيرا الافتراضية :

تتعدد مقومات نجاح مدارس كورسيرا الافتراضية كما أشار (Science Matters, 2020,pp.11-12) والتي أهمها علي النحو التالي :

أ- التحول الرقمي للإبتكار :

لقد زاد الشغف لدي مؤسسي مدارس كورسيرا الافتراضية نحو وضع رؤية حول كيف يمكن للتحول الرقمي أن يعيد صياغة وصناعة قطاع التعليم ، حيث يعد التحول الرقمي مصدر الإلهام الذي استوحي منه مؤسسي مدارس كورسيرا الافتراضية تلك الفكرة المبتكرة ، و عاملا رئيسيا في نمو الشراكة ، ولقد سعي مؤسسو الشراكة جاهدين نحو استدامة تطوير الشراكة ، وذلك من خلال الإستعانة بأكثر المهندس كفاءة وابتكارية في مجال التحول الرقمي ، وضمهم إلي فريق العمل وذلك لإستدامة تطوير المنتج التعليمي الذي اطلقته تلك الشراكة في جميع أنحاء العالم ، رغم كل التحديات والتي أحدثها تأثير فيرس كورونا علي النظم التعليمية .

ب- استدامة النمو :

تم تأسيس مدارس كورسيرا الافتراضية علي أساس أنها شراكة تستهدف تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، وذلك من خلال التركيز على النمو المستدام ،

ومن خلال وضع نماذج أعمال ابتكارية ريادية مستدامة قائمة على بناء مفاهيم جديدة مثل الشهادات المعتمدة ، والتي تستهدف استدامة النمو ، وذلك من خلال قدرتها على التوسع والانتشار وإمكانية استقطاب أعضاء فريق يستطيعون أن يجعلوا منها شراكة كبري تصل إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد على مستوى العالم ، وذلك من خلال تقديم خدمات تعليمية ريادية ابتكارية مستحدثة .

ج– الدعم الإيجابي والدعاية والإعلان :

تعد مدارس كورسيرا الافتراضية مؤسسة أكاديمية ريادية في عالم تقديم الخدمات التعليمية علي مستوي العالم ، ولقد اكتسبت مصداقيتها من طبيعة عملها ، وسعيها الجاد نحو تقديم خدمات تعليمية مصدر ثقة ومعترف بها ومعتمدة علي مستوي العالم . ونتيجة لإنتشارها واتساع نطاق الجمهور المستفيد من الخدمات المقدمة من تلك الشراكة ، اتجهت إليها وسائل الإعلام والدعاية لتقديم الدعم الإيجابي ، وبدأت تكتب عن مدي مصداقيتها والخدمات الابتكارية التي تقدمها الشركة لكافة أنحاء العالم ، وذلك لتعريف المجتمع العالمي بخدمات تلك الشراكة ، وذلك لتحقيق الاستدامة في التعليم وتوفير التعليم للجميع(Google announces, 2021,pp.1–2) .

١٠–التحديات التي تواجه مدارس كورسيرا الافتراضية :

تتعدد التحديات التي تواجه مدارس كورسيرا الافتراضية، كما جاء في (Coursera: 2013,p.13) ، والتي أهمها علي النحو التالي :

١١- التحديات التنظيمية:

يعد من أكبر التحديات التي تواجه مدارس كورسيرا الافتراضية تحدي النمو السريع جدا لذا كان لزاما على المدارس تبني ثقافة مؤسسية راسخة ، فضلا عن وضع آليات تنظيمية تساعد الجميع على أداء أعمالهم بفعالية وباستدامة ، وبخطي تتناسب و طبيعة النمو السريع والانتشار الواسع للشراكة.

ب - تحديات التحول الرقمي والعولمة :

يعد التحول الرقمي ، والعولمة من أهم التحديات التي تواجه انتشار مدارس كورسيرا الافتراضية نظرا لأن أنظمة التحول الرقمي وتصفح الإنترنت ، والقيود التي تفرضها الدول على شبكات الإنترنت تعتبر أكبر تحدي لكونها تشكل حاجزا كبيرا أمام الهدف الرئيسي مدارس كورسيرا الافتراضية وهو تحقيق الإنتشار الكبير والوصول إلى ملايين المتعلمين على مستوى العالم .

بل وتسعي مدارس كورسيرا الافتراضية نحو تحسين المحتوي التعليمي بحيث يكون محتوي نموذجي ومشوق للغاية ومختصر ومفيد ، ويتناسب مع الفروق الفردية بين الأفراد ، ويراعي مواعيد أعمالهم الخاصة . وبذلك يتوفر للجميع فرص التعلم رغم كل التحديات (Quora,2021, p.6).

ثانيا : السياق الثقافي للمجتمع الأمريكي :

إن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يبدأ في قارة أوروبا قبل أن تعرف أن هناك أمريكا ، ففي عهد كولومبوس كان الأوروبيون نشيطين ، يسيرون بخطوات سريعة ، حيث كانوا يكتشفون ويستكشفون العالم من جديد ، واصلين إلى آفاق وأماكن بعيدة .يتفق مؤرخو العصر الحديث أن اكتشاف أمريكا إنما كان نتيجة حتمية لتوسع الحضارة الأوروبية في أواخر العصور الوسطى . لقد مثلت تلك الفترة في نظرهم تصاعدا مستمرا في سلطة أوروبا التجارية والسياسة ، وكان هذا الاكتشاف أهم حدث في ذلك التصاعد، ولقد بدأ الاستعمار الفرنسي للأمريكتين في القرن السادس عشر للميلاد واستمر على مدى قرون لاحقة. أسست فرنسا خلال هذه المدة مستوطنات تابعة للإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية في النصف الغربي للكرة الأرضية ،ضمت عدة مناطق في أمريكا الجنوبية وشرق أمريكا الشمالية، بالإضافة إلى عدة جزر كاريبية . شكلت هذه المستعمرات مصدرا مهما للعديد من المنتجات الأولية التي تم تصديرها في إتجاه فرنسا، أهمها الأسماك والسكر والفراء(John T. McGrath, 2000,p.18)

وتسعي الولايات المتحدة الأمريكية نحو اتخاذ خطوات اصلاحية في جميع المجالات وخاصة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي.

مما سبق وفي ضوء التطبيقات التي استلهمت فكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات الفرنسية، والتي تتمثل في مدارس Ideal Investالتعليمية في البرازيل ، ومدارس مدارس كورسيرا الافتراضية بالولايات المتحدة الأمريكية ، والتي استطاعت تلك التطبيقات من خلال الشراكة أن تحدث تكامل وتقاسم في المخاطر بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، من خلال عقد شراكات تستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، ومكنتها من اتخاذ خطوات واسعة في مجال توفير التعليم للجميع وتحقيق نسب عالية في مجال تحقيق الاستيعاب الكامل للمتعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي .

وفي ضوء ذلك وختاما ، يمكن القول إن فرنسا تمثل نموذجاً متميزا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وذلك من حيث تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، وكذلك تعد خبرة فريدة جديرة بالدراسة من ناحية جماهيرية التعليم قبل الجامعي بها فثمة نتيجة مفادها أن العدالة والمساواة وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية للتعليم قبل الجامعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتكار العلمي والتكنولوجي الذي حققته فرنسا خلال العقود الماضية يرجع إلى المشروعات والخطط التطويرية التي قامت بها الحكومات الفرنسية وتغير معها مستوى الاستيعاب بالتعليم قبل الجامعي الفرنسي داخليا وخارجيا ويمكن التدليل على ذلك من خلال ما يلي :

- أن نجاح فرنسا في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والوصول إلى تحقيق الاستيعاب الكامل بالتعليم قبل الجامعي نتح عن القناعة الفرنسية ببناء الإنسان الذي هو عماد الدولة .

- **التوسع في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمعايير عالمية في ضوء تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .**
- **إن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في المساهمة الكبيرة في التنمية والتحديث وقيادة الابتكار الفرنسي ، اعتمد على مدى الأولوية التي تعطيها الحكومة الفرنسية وحكومات المقاطعات والأقاليم والمناطق للتعليم قبل الجامعي على أجندتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخططها الإستراتيجية .**
- **أن نتائج المسابقات العالمية تعد مصدرا رئيسيا تعتمد عليه الحكومة الفرنسية في تطوير سياسات التعليم قبل الجامعي ورسم الخطط والمشروعات المستقبلية له من أجل الحفاظ على ما حققته خلال السنوات الماضية وزيادة قدرتها التنافسية في السياق العالمي .**
- **أن تحليل نظم التعليم قبل الجامعي العالمية يؤكد أن فرنسا أصبحت محط أنظار الأوساط التعليمية حول العالم ويظهر ذلك في انتشار براءات الاختراع والعلاقة القوية بين مؤسسات التعليم قبل الجامعي الفرنسية ، وقطاعات العمل والإنتاج والمجتمع الفرنسي .**
- **امتلاك أرث ثقافي عريق في سياق مجتمعها الفرنسي .**
- **أداء خدمات ثقافية واجتماعية للإقليم الذي تعمل فيه وأصبحت تمثل عنصرا رئيسيا للتحديث والتنمية المجتمعية الشاملة والابتكار بالمجتمع الفرنسي فضلا عن امتلاك سياسات و مناخ جاذب لاستقطاب أفضل الكفاءات البشرية من المتعلمين و أعضاء هيئة التدريس والعلماء . – انتشار مصطلحات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي و جماهيرية التعليم قبل الجامعي في الخطابات الرسمية على المستوى السياسي والاقتصادي والأكاديمي ووفرة المؤلفات والدراسات و الاوراق البحثية الفرنسية في هذا المجال .**

القسم الخامس للدراسة : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا دراسة تحليلية مقارنة :

في ضوء ما تم عرضه في أقسام الدراسة السابقة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا والعوامل البنيوية الثقافية المؤثرة فيها ، يتطرق القسم الراهن إلى المقارنة التفسيرية ؛ وفيها يتم عقد مقارنة بين حالات المقارنة ؛ بهدف الوقوف على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهم ، وتفسير ذلك في ضوء مجموعة من مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة ، وذلك وفقا للمحاور التي تم الإشارة إليها في حدود الدراسة ، وينبغي التأكيد في هذا السياق أن الوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف ليس غاية في ذاته ؛ فالأهم من ذلك هو تفسير تلك الأوجة ؛ بهدف تقديم أطر علمية للإجابة على أسئلة مؤداها : لماذا تلك التشابهات؟ وفي المقابل لماذا تلك الاختلافات ؟ ومن ثم الخروج بمنطلقات عامة ؛ يمكن من خلالها طرح مقترحات لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري وفي سياق ذلك سوف يتم تناول المحورين الآتيين :

أولا : محاور المقارنة .

ثانيا : أوجه التشابه والاختلاف بين بريطانيا وفرنسا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي.

ثالثا : المعطيات المستخلصة من بريطانيا وفرنسا فى مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي

ويمكن تناول ذلك فيما يلي :

أولا : محاور المقارنة .

والتي تتمثل في :

١- الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

ثمة اهتمام عالمي – أكدته أدبيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي والممارسات العالمية – بالتوسع في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وإتاحة التعليم قبل الجامعي للجميع في ظل النظام العالمي الجديد ؛ نظرا للدور الذي يضطلع به في المجتمع ، وقد اتفقت بريطانيا وفرنسا في هذا الاهتمام . فقد حرصت الدولتين علي التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم قبل الجامعي في ظل تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ؛ بما يضمن محاولة إيصاله إلي الجميع بصرف النظر عن الموقع الجغرافي أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تفسير ذلك علي النحو التالي :

جدول رقم (١٠)

المقارنة بين سمات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا .

أوجه المقارنة	بريطانيا	فرنسا
١-المسمي	مدارس بريدج الدولية	مدارس جيمس التعليمية
٢-الرؤية	الإستثمار في التمويل الإجتماعي ورأس المال المغامر ، وتمويل ملائكة الأعمال .	صناعة التعليم وتلبية الاحتياجات التعليمية للجميع.
٣-الرسالة	تحقيق المعرفة للجميع ومراعاة الفروق المجتمعية عند تصميم المناهج التعليمية	جعل التعليم عالي الجودة بمتناول كل طفل في كل مجتمع محلي حول العالم .
٤-المرحلة العمرية	مرحلة التعليم قبل الجامعي	مرحلة التعليم قبل الجامعي
٥-الأهداف الإستراتيجية	أ-توفير تعليم عالي الجودة للطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعي وعلى وجه الخصوص المتعلمين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي . ب-محاولة جسر الفجوة بين الاحتياجات الطلابية والخدمات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي . ج-التأكيد على أهمية مرحلة التعليم قبل الجامعي لكونها مرحلة أساسية و تأسيسية ، وتستهدف تلك الشراكه التأكيد على إتقان المهارات الأساسية للقراءة والكتابة ، والحساب . د- تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس العاملين بمدارس التعليم قبل الجامعي	أ- التأكيد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في توفير تعليم عالي الجودة . ب- تحقيق المصداقية في المجتمع الفرنسي اتجاه ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص . ج- الاستجابة للاحتياجات الجديدة للسوق ، والتي معظمها احتياجات تعليمية للأجانب والوافدين . د- إطفاء الطابع الرسمي على الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتعليم قبل الجامعي من خلال كتابة عقود أثناء الإتفاق على الشراكة حيث كانت الشراكة قبل هذا التاريخ تتم

	من خلال تنظيم سلسلة من الدورات التي تستهدف التنمية المهنية المستدامة للمعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي. هـ محاولة التأكيد على الشفافية والمحاسبية ، والحوكمة الرشيدة ، والقضاء على الفساد ، و مؤسسات التعليم قبل الجامعي. و-السعي الدائم نحو البحث عن حلول قابله للقياس وللتنفيذ والتي تحول دون قيام مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمهامها بجودة عالية .	بطرق غير رسمية . هـ - تحديد المسئوليات والمهام قبل البدء فى اتمام الشراكة بين القطاعين العام والخاص . و- وضع خطة إستراتيجية طويلة المدى للمساهمة فى إنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بفرنسا .
٦-القيم الجوهرية	تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية للجميع بمرحلة التعليم قبل الجامعي.	تحقيق تكافو الفرص التعليمية والاجتماعية ، وتحقيق التعليم للجميع ، وتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من خلال الشراكة .
٧-التأسيس والنشأة	في منتصف خمسينيات القرن العشرين وبالتحديد عام١٩٥٥م	في أواخر خمسينيات القرن العشرين وبالتحديد عام١٩٥٩م.
٨- تمويل المدارس	يتم تمويل مدارس بريدج الدولية من خلال مجموعة متنوعة من مصادر التمويل ، والتي من أهمها التمويل من خلال بيع الأسهم ، فضلا عن مساهمات رجال الأعمال والمستثمرين الرئيسيين في مدارس بريدج الدولية والذين بلغ عددهم ١٣ مؤسسة ، والتي من أهمها مستثمروا رأس المال المجازف ، والذين يركزون علي المشاريع التكنولوجية ، ومؤسسات التمويل الإنمائي ، والتي من أهمها مؤسسة تنمية الكومنولث ، وصناديق رأس المال المغامر ، والتي يدعمها أصحاب الثروات ، وكل هذا سيستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية .	يتم تمويل مدارس جيمس التعليمية من خلال العديد من المصادر ، والتي من أهمها تمويل الأسر الغنية ، والقروض المصرفية فضلا عن الحصول علي التمويل من خلال الاستثمارات في الأسهم الخاصة ، فضلا عن التمويل من خلال عائلة فاركي ، والتي كانت صاحبة فكرة التأسيس ، وكل هذا يستهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية .
٩- مقومات النجاح	أ-التركيز على النتائج . ب-الابتكار التكنولوجي ج-الشغف والموهبة والحس الأخلاقي والإيمان بأهمية التعليم	أ-اختيار الشركاء المناسبين ب-احتفاظ أفراد أسرة فاركي بمكانهم بالمجلس التنفيذي : ج-الإيمان بضرورة تحقيق رؤية ورسالة الشركة د-الاستجابة لإحتياجات سوق العمل المتطورة

١٠-أهم التحديات	أ-التباين في النتائج الاكاديمية ب-صعوبة خفض التكاليف : ج-مراعاة الأثر الاجتماعي د-الموارد البشرية الإبداعية :	أ- محدودية رأس المال الذي توفره أسرة فاركي . ب- التحول من التمويل الاسرى الى التمويل من طرف مستثمرين خارجيين
١١-الدول التي اتبعت أي الخبرتين	كينيا ٢٠٠٨م ، وأوغندا ٢٠١٥م ، نيجيريا ٢٠١٥م ، والهند٢٠١٦م ، نيروبي ولاغوس ، وكامبالا ، ونيودلهي ، وواشنطن ، ولندن ، وكامبريدج ، وماسا تشوستس ، وتم تناول الهند وباكستان تفصيليا .	ماليزيا ، قطر ، المملكة ، وأوغندا، والأردن ، والإمارات العربية المتحدة ، والمملكة العربية السعودية ، قطر ، وتم تناول البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية تفصيليا .

يتضح مما سبق عرضه بالجدول السابق أن أوجه التشابه بين بريطانيا وفرنسا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، تتمثل في ثلاثة عناصر تمثلت في العنصر الرابع والمتمثل في المرحلة العمرية ، والعنصرالسادس المتمثل في القيم الجوهرية ، والعنصر السابع والمتمثل في التأسيس والنشأة ، إلا أن باقي العناصر تختلف في بريطانيا وفرنسا ، مما قد يشير لاختلاف طبيعة المجتمع والقوي والعوامل الثقافية المؤثرة في المجتمع الذي تطبق فيه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وبالتالي تتباين سمات تلك الشراكات ، وفيما يلي توضيح تفصيلي لذلك.

ثانيا : أوجه التشابه والاختلاف بين بريطانيا وفرنسا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

يستعرض هذا المحور أوجه التشابه والاختلاف بين خبرة بريطانيا وفرنسا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وتفسير ذلك في ضوء بعض المفاهيم ذات الصلة ، حيث تم تحديد أوجه المقارنة بين الخبرتين كما في جدول (١٠) ، والتي تمحورت حول محاور كل خبرة ، وتتسق مع العناصر التي تم عرضها مسبقاً في المحاور الخاصة بملامح كل خبرة .

من خلال التحليل المقارن للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا وفرنسا ، تبين وجود تشابه بين بريطانيا وفرنسا ، وسيتم تفسير أوجه الاتفاق بينهما في ضوء بعض المفاهيم الاجتماعية والتربوية ذات الصلة

بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وذلك علي النحو التالي :

١ – أوجه التشابه بين بريطانيا وفرنسا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

إن الملاحظ من دراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بريطانيا وفرنسا أنهما يؤكدان من خلال رؤية الدولتين علي مفهوم التعلم مدي الحياة (Lifelong Learning): والمقصود بالتعلم مدي الحياة هو تمكين الأشخاص من الاستمرار في عملية التعليم والتعلم ، وتوفير فرص لهم للتعلم في مختلف الأوقات ولمختلف الأغراض والمراحل (حنان إسماعيل أحمد إسماعيل ٢٠١٥م ، ص ٦٨٦) .

ويتضح من هذا المفهوم بأنه وطيد الصلة بمفهوم المهارات الحياتية (نهى حامد عبد الكريم ،٢٠١٤م ، ص٣٦٥) ، والذي يشير إلي السلوكيات التي تستخدم في إدارة الذات ، والتي تنمي لدي المتعلمين الثقة بالنفس، وإلي إطلاق القدرات الذاتية ، للمساهمة إيجابيا في المجتمع ، وبالتالي ضمان الإعداد المتكامل للمتعلمين علي تلك المهارات الحياتية (Lifelong Learning SkillsLLL) :

ومن هنا تعتمد تلبية الاحتياجات التعليمية للمتعلمين في بريطانيا وفرنسا علي تحديد المهارات الحياتية المطلوبة لطبيعة المراحل المختلفة ، والتي أهمها مرحلة التعليم قبل الجامعي ، مما جعل الاهتمام بعلم نفس النمو عاملاً مشتركا في بريطانيا وفرنسا ، وهذا ما أكدته عليه رؤية الدولتين .

ويمكن تفسير أوجه التشابه بين الدولتين من خلال رسالة الدولتين وذلك في ضوء مفهوم التنمية المستدامة (محمد سالم البليهد ، ٢٠١٩، ص٣٠) ، حيث يشير مفهومها إلى كيفية السعي الدائم نحو التطوير واستدامة العمل ، وتحسينه ،وتجويده في ضوء التسلسل التاريخي للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في كلتا الدولتين ، وبالنظر إلى ما سبق يتضح تأكيد المصطلح على أهمية السعي الدائم نحو التطوير بهدف تجويد العمليات بجميع المؤسسات ، وتعد مؤسسات التعليم قبل

الجامعى من أهم المؤسسات التي تسعي نحو تحقيق أهداف الدول ، وهذا ما أكدت عليه رسالة بريطانيا وفرنسا .

ويمكن تفسير أوجه التشابه بين الدولتين من خلال الأهداف الاستراتيجية للدولتين ، وذلك في ضوء مفهوم التكامل الاجتماعي social integration ، ولقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون هدف التكامل الاجتماعي على أنه بناء "مجتمع للجميع" . وقد عرَّف إعلان عمل كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية (الأمم المتحدة ،١٩٩٥م)، علي أنه هدف وعملية دينامية تشارك فيها المجتمعات من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية ، يمكن تعريف التكامل الاجتماعي على أنه عملية لتعزيز القيم والعلاقات والمؤسسات اللازمة لإقامة مجتمعٍ عادل، ومتماسك اجتماعيا، يستطيع فيه الأفراد كافة ، بغض النظر عن العرق أوالجنس أو اللغة أو الثقافة أو الدين، أن يمارسوا حقوقهم ومسؤولياهتم على قدم المساواة (تقرير اجتماع فريق الخبراء ، ٢٠٠٨م ، ص٤).

وأن يساهموا في المجتمع ، وذلك لكون التكامل الاجتماعي شرط أساسي لإقامة مجتمعٍ مستقر ، آمنٍ، يسوده الوئام ، والسلام والعدل. ويستند التكامل الاجتماعي إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، ويهدف إلى عدم التمييز، واحترام كرامة الإنسان، وتشجيع ثقافة السلام، والتسامح ، واللاعنف، واحترام التنوع، والمساواة في الفرص، والتضامن، ومشاركة الجميع في المجتمع ، والسعي الدائم نحو بناء مجتمعٍ شاملٍ للجميع، لا يفسح مجالا للتنوع فحسب، بل ويحترمه أيضا ، ولكل فرد فيه دورٌفعال في تعزيز التنمية المجتمعية (Participatory، ٢٠٠٨م ، ص ٤) ، وهذا ما أكدت عليه الأهداف الاستراتيجية لبريطانيا وفرنسا.

وتتفق بريطانيا وفرنسا في تبني قيم جوهرية حيث أكدت الدولتين علي أنه ينبغي أن يكون المجتمع الشامل للجميع مبنيا في ضوء السياسات والآليات والمؤسسات الملائمة التي تمكِّن الناس من المشاركة في عمليات صنع القرارات التي

تؤثر على حياتهم. وفي هذا الصدد، تعد مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني والجماعات المهمشة والمحرومة، أساسية حتى يصبح صوتهم مسموعا. والواقع أن صفة الشمول هذه في المجتمع تحقق الاستقرار وتحافظ عليه ، وفي الوقت نفسه تساعد علي ايجاد استعدادا لتقبل التغيير باستمرار ، وهذا بالتبعية يحقق مفهوم التعليم للجميع Education for all: ويقصد بمفهوم التعليم للجميع هو توفير التعليم الأساسي لمن هم في سن التعليم لهذه المرحلة ، ويضم جميع الفئات التي أقرها الإعلان العالمي حول التعليم للجميع وأقرت من قبل المؤتمر العالمي للتعليم للجميع وهي (الطفولةالمبكرة، التعليم الأساسي، تعليم الكبار، تعليم المحرومين) ويقوم على التوجيهات الآتية: تحقيق فرص متكافئة للتعليم من خلال توسيع دائرة الالتحاق بالتعليم وتعميمها ، الاهتمام بعمليات التعليم والتركيزعليها ، توسيع مجالات التعليم الأساسي ووسائله ، وتعزيز بيئة التعليم والاهتمام بها(الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، ١٩٤٨م ، ص٢) ، وهذا ما أكدت عليه القيم الجوهرية في بريطانيا وفرنسا .

واتساقا مع هذا الفكر العالمي، اتفقت الدولتين على أهمية التحول إلى مجتمعات معرفة ، وهذا ما أكدت عليه فلسفة التمويل في بريطانيا وفرنسا ، وأصبح هذا المفهوم يتردد كثيرا في خطط التعليم قبل الجامعي. ويعرف مجتمع المعرفة Knowledge Society بأنه: "المجتمع الذي يولي اهتماما واضحا وقويا للمعرفة، باعتبارها الوسيلة اللازمة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتمثل المعرفة في مثل هذا المجتمع قيمة قومية مهمة، إذ إنها الوسيلة التي يستطيع من خلالها المواطنون الحصول على فرص حياتية أفضل (شاكر محمد فتحي وآخرون ، ٢٠١٩م، ص٦٩). الأمر الذي جعل الدول الثلاث تتبنى مفهوم تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي ؛ حتى تتمكن من التحول إلى مجتمع معرفة حقيقي.

ويعرف تكافؤ الفرص Equality of Opportunity بأنه: إتاحة التعليم لكل قادر عليه، وذلك بتذليل الصعاب التي تعترض عملية التعليم، سواء كانت مادية أو

معنوية (عبد الفتاح إبراهيم تركي ، ١٩٨٤م ، ص١٤٤). وتكافؤ الفرص مبدأ سياسي، يهدف إلى إيجاد نظام تعليمي مثالي، يحصل من خلاله كل المواطنين على فرص متكافئة لتطوير إمكاناتهم ومواهبهم، والوصول بهم إلى أعلى المراتب ، بصرف النظر عن الخلفية الأسرية لهم أو المستوى الاجتماعي . ويقصد به أيضا تحقيق المساواة في التعليم لجميع الأفراد، من خلال إيجاد فرص تعليمية لأكبر عدد ممكن، بصرف النظر عن اللون، أو الجنس، أو الدين، أو اللغة ، أو المستوى الاقتصادي ، أو الاجتماعي (شاكر محمد فتحي أحمد وآخرون : معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية مرجع سابق ص ٤٨). ويقاس مبدأ التكافؤ في ضوء معدل/ نسبة القيد في التعليم قبل الجامعي. وتشير نسبة القيد الإجمالية بالتعليم قبل الجامعي إلى المستوى العام للمشاركة في التعليم قبل الجامعي ، ويقاس هذا المؤشر بعدد المتعلمين الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي ، معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموعة السكان في الفئة العمرية حتي التعليم الثانوي والتي تقابل الفئة العمرية (٤ – ١٨ سنة).(الهيئة العامة للإحصاء ، ٢٠١٧م، ص٢٩)

كما يمكن تفسير التشابه في ضوء مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري ، والذي يشكل أهم مصادر النمو الاقتصادي ؛ حيث ربطت العديد من الدراسات الاقتصادية تحقيق نمو اقتصادي مستمر بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ، والاهتمام بالنوعية. فنظريات النمو الاقتصادي الحديثة ركزت على أهمية الاستثمار في التعليم ؛ لتحقيق النمو الاقتصادي ، ودعت إلى الاستثمار فيه بجميع مراحله لتحقيق عائد مرتفع للاقتصاد المحلى ونمو اقتصادي مستمر.(رجاء المرزوقي ، ٢٠١٠م ، ص١٠) ويعرف مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري Investment in Human Capital بأنه : مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة، والمهارات والخبرات ، وعناصر الإنتاج من جهة ثانية ، والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة ، التي يحصل عليها الإنسان عن طريق برامج التعليم النظامية وغير النظامية ،والتي تساهم في تحسين إنتاجيته ، ومن

ثم زيادة العائد منه(سعد زناد درويش المحياوي ، صلاح الدين عواد كريم الكبيسي ،٢٠٠٤م ، ص١٥). ورغم التشابه بين الدولتين في تبني مفاهيم ديمقراطية التعليم قبل الجامعي وتكافؤ الفرص وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري ، وذلك نتيجة التوسع المدروس للشراكات المحكمة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي والدعم غير المحدود أما مصر فما زال الطريق أمامها طويل فيما يتعلق بتحقيق ديمقراطية التعليم قبل الجامعي وإتاحته للجميع والوصول إلى المعدلات الموجودة في بريطانيا وفرنسا للالتحاق به .

وقد تأكدت بريطانيا وفرنسا من نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من خلال تطبيق مفهوم المحاسبية **Accountability**، والذي يعرف بأنه: الالتزام بتقديم الدليل على الإدارة الحسنة، والإشراف الجيد، والأداء الكامل كالتزام مجلس الإدارة تجاه الهيئة العامة للمنشأة. علاوة على قياس العائد التعليمي **Ret to Education**، والأثر الاجتماعي والذي يشير إلى العلاقة التفاعلية الترابطية بين التعليم والاقتصاد.(فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ٢٠٠٧م ، ص٩٨٢.)

واتفقت الدولتين علي أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وتم تفسيرذلك في ضوء مفهوم العولمة ، وتعرف العولمة **Globalization** بأنها مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي ، تذوب فيها الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية السلوكية للدولة القومية في الإطار العام العالمي ، من خلال الثروة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة ، التي كانت السبب في ظهور اتجاه عاما بانفتاح الدول على بعضها ، لتكون ما يسمى القرية الصغيرة ، والتي يسيطر فيها الطرف الأقوى على الطرف الأضعف وتشير كذلك إلى التوسع في نطاق المعاملات الدولية وسرعتها وانعكاساتها ؛ مثل الاستثمار ، والتجارة ، والاتصالات والتعليم ومن سمى تتعدد الطرق التي تعمل بها العولمة كقوة سياسية ، وثقافية ، وأيديولوجية ، وبالتالي ؛ تتطلب العولمة الاندماج المتزايد للمجتمعات المختلفة بشكل نموذجي يجعلها قادرة على مسايرتها والتكيف معها فثمة

تأكيد أنه لا يوجد عملية واحدة للعولمة بل هناك مجموعة متنوعة من العمليات المتشابكة التي تعكس الاتجاه المستمر للرأسمالية للتوسع عبر الحدود الوطنية ولعل من أبرز عمليات العولمة عولمة التعليم قبل الجامعي (Barney Warf Editor, Encyclopedia of Human Geography Thousand Oaks:SAGE Publications,2006,p.196.) .

وقد فرضت عولمة التعليم ضرورة إصلاح نظام التعليم قبل الجامعي وتجديدها بما يلائم خطط الدول للتعامل مع العولمو ومن ثم تشابهت دول المقارنة في تبني مفهوم التجديد التربوي Educational Innovation ، والذي يعرف بأنه عملية التغيير والتحسين في النظام التعليمي أو في جزء منه ؛ بهدف رفع كفاءته وزيادة فعاليته وجعله أكثر ملائمة لظروف المجتمع الذي يوجد فيه (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،٢٠١٢م ، ص ١١) ، ويعرف كذلك بأنه : محاولات للتغيير في النظام التربوي من خلال الخروج على النمط المألوف ، وتطوير نظام التعليم باستحداث نماذج ممارسات تربوية جديدة ؛ لمحاولة جعل النظام التعليمي أكثر تماشيا مع احتياجات الأفراد ، ومتطلبات المجتمع ، وتحقيق أهدافه في مواكبة التطور والتنمية في جميع نواحي الحياة (شاكر محمد فتحي أحمد وآخرون : معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية مرجع سابق ، ص٤٢) .

وفي سياق العولمة فقد سعت بريطانيا وفرنسا بدرجة كبيرة ومصر بدرجة أقل إلى زيادة الإهتمام بتطوير التعليم قبل الجامعي ، والذي يعد أحد الطرق التي تستجيب بها الدول لتاثير العولمة ولكن مع الأخذ في الإعتبار خصوصية هذه الدولة ، ويعرف تدويل التعليم قبل الجامعي Internationalization ofpre university Education : بأنه عملية دينامية تهدف إلى تضمين البعد الدولي ، وعبر القومي في كل الوظائف الرئيسية المنوطة بها مؤسسات التعليم قبل الجامعي ، والتي تتمثل في التدريس والبحث ، وخدمة المجتمع للاستجابة للمتطلبات ، ومواجهة التحديات التي تفرضها

عولمة سوق العمل ، والاقتصاد والمجتمع ككل (شاكر محمد فتحي أحمد وآخرون : معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية ، مرجع سابق ، ص٦٥) .

ويأتي التدويل في منظومة التعليم قبل الجامعي الذي تبنته الدولتين بريطانيا وفرنسا كمحاولة لتحقيق الميزة التنافسية بالتعليم قبل الجامعي، بكل ما يحمله المصطلح من معان. وتعرف الميزة التنافسية Competitive Advantage بأنها : مدى قدرة المؤسسة التعليمية على التفوق في الأداء على منافسيها، نتيجة تقديم خدمات بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، والقدرة على أداء الأعمال بشكل متميز، وبشكل أفضل من المنافسين. وهناك أركان أساسية للميزة التنافسية وهي الكفاءة ، والجودة ، والتحديث ، والاستجابة لردود أفعال العملاء.(فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مرجع سابق، ص٨٩) .

٢ – أوجه الاختلاف بين بريطانيا وفرنسا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

يتضح مما سبق أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أنها نتاج لسياقات اجتماعية وسياسية معينة ، وبالتالي اختلفت أسباب الشراكة بين القطاعين العام والخاص ببريطانيا عن أسباب نشأتها بفرنسا ، وقد يفسر هذا الاختلاف في ضوء العامل السياسي لكل دولة فبالنسبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ببريطانيا ظهرت نتيجة لمطالبة حزب العمال في منتصف القرن العشرين على التوجه نحو توفير التعليم للجميع ، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، والاجتماعية ، وضروره تزكية أي محاولة تسعى نحو تنوير المجتمع البريطاني ، ولنظام التعليم في بريطانيا خصائص عديدة ، أهمها أن التعليم يتم من خلال توجيهات الحكومة المركزية في العموم ، ثم يتم تفويض سلطات التعليم المحلية ، وذلك للعمل جنباً إلى جنب من أجل ترقيتة التعليم وتطويره ، وهو يختلف عن النظام الفرنسي الذي تنفرد الحكومة المركزية بإدارته والإشراف عليه ، هذا وتعمل كل السلطات العامة والمنظمات التطوعية معاً لدعم التعليم .

بينما نجد على النقيض في فرنسا حيث بدأت الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي نتيجة للتعديل التشريعي الذي تم داخل المجتمع الفرنسي وذلك في منتصف القرن العشرين والذين نادي بضرورة توفير التعليم للجميع بل و مدى الحياة لجميع افراد المجتمع الفرنسي .

ومن هنا كان الجانب التشريعي والزمن لطرح صيغ جديدة ومسارات بديلة يتم من خلالها توفير التعليم للجميع وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية وجاءت صيغ الشراكات في مقدمة الصيغ الجديدة ، ومن هنا يظهر أثر العامل السياسي كسبب أساسي في انتشار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي.

كما تختلف بريطانيا عن فرنسا في أن بريطانيا تؤمن بتجنب الشكل الهرمي التقليدي في السلطة الإدارية ، بينما تؤكد فرنسا أنه لكي تضمن أن تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي موثوق فيه مستوى الخدمة التي تقدمها ينبغي تدار تلك الشركات مركزيا من خلال مشاركة القطاع العام وبقوة الذي يتبع الدولة ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم المركزية واللامركزية في الادارة ، ويرجع ذلك إلى اختلاف العوامل السياسية والتاريخية ، وتبيان نظام الحكم بين بريطانيا اللامركزية في مقابل المركزية في الادارة الفرنسية .

كما تبين من تحليل خبرة كل من بريطانيا وفرنسا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي أن هناك دول تتبع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ذات السمات البريطانية .ودولا أخرى تقترب فيها طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في فرنسا ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل الثقافية المؤثرة في كل من بريطانيا وفرنسا ، وبالتالي على طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

فمثلا الهند والتي تقترب في طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من الشراكه ذات السمات البريطانية حيث كانت الهند مستعمرة بريطانية لوقت طويل ولازالت متأثرة بسمات المجتمع البريطاني ، حتى أن عملتها كان

مرسوم عليها صورة ملكة بريطانيا لفترة طويلة حتى أن النشيد الوطني الهندي عام ١٩٠٩م ، كان بعنوان " ليحمي الله الملك" .

حتى أن العملة الهندية كانت الروبية الهندية البريطانية ، وغير ذلك الكثير من الأمور التي تبين الصلة بين البلدين ، ومدي تأثر الإحتلال البريطاني علي الهند وذلك بالرغم من استقلال الهند الرسمي عن بريطانيا منذ ١٥ اغسطس ١٩٤٧م ، ولقد تأثرت باكستان بالاحتلال البريطاني أيضا بل وانعكس علي طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وفي المقابل يمكن تفسير اتباع البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية للشراكة بين القطاعين العام والخاص للتعليم قبل الجامعي ذات السمات الفرنسية ، والتي لا يجمعها بفرنسا استخدام اللغه الفرنسية فقط بل إن بعضها قد خضع للإحتلال الفرنسى فى وقت من الأوقات .

في ضوء ما سبق يتضح أن مصر في حاجة إلى التأكيد على ذات المفاهيم وممارستها على أرض الواقع.

ثالثا : المعطيات المستخلصة من بريطانيا وفرنسا فى مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

مما سبق يمكن استخلاص عدة معطيات تتعلق بتحليل خبرتي بريطانيا وفرنسا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ويمكن إجمال أبرز تلك المعطيات في النقاط التالية :

١- أن الاحتياجات التربوية لفئة المتعلمين بالتعليم قبل الجامعي يمكن تلبيتها عن طريق تقديم فرصا متكافئة من التعليم وذلك من خلال عقد مزيدا من الشركات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

٢- يعتبر الاتفاق والعقود المكتوبه والمتفق عليها في أدق التفاصيل من قبل القطاع العام والقطاع الخاص أثناء عقد الشراكة أحد أسس ضمان نجاح تلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في تحقيق الأهداف المرجوة بل وضمان استدامتها واستمرارها فى الطريق الصحيح .

٣- إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تعد من أهم الآليات ، والمسارات البديلة التي تحقق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية وإتاحة لتعليم للجميع والذي يتناسب وطبيعة كل فئة من الفئات بالتعليم قبل الجامعي .

٤- إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تعد أحد أهم الصيغ الجديدة التي استهدفت تحقيق توفير التعليم لكافة المستويات المتعلمة بالتعليم قبل الجامعي للفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية ، ويتم عقد شراكة تتناسب وطبيعة تلك الفئات ، فضلا عن شراكة يتم عقدها لتوفير التعليم قبل الجامعي للأجانب ، والوافدين ، وصيغ شراكة تتناسب والمتعلمين الفقراء وصيه شراكة تتناسب مع طبيعة المتعلمين الاغنياء وكل ذلك يستهدف توفير التعليم للجميع وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

٥- تبتعد صيغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعليم قبل الجامعي عن التقليدية في جميع مراحلها نظرا ، لأن صيغ الشراكة ظهرت في الأساس للتغلب على التحديات الغير مرنة والروتينية للتعليم قبل الجامعي لذلك عند عقد الشراكة لابد وأن تتصف تلك العقود بالمرونة ، وتحمل كافة الأطراف في الشراكة النتائج ، والمخاطرو في ضوء تحقيق الهدف .

٦- إن اتباع أحد الخبرات الرائدة لتطبيق صيغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتعليم قبل الجامعي ، يعد بمثابة وسيلة لتقديم خدمات تعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي مع مراعاة الظروف المجتمعية ، والسياق الثقافي الذي تنشأ فيه هذه النوعية من الشراكات .

٧- يعد تنوع صيغ الشراكات التي يتم عقدها بمرحلة التعليم قبل الجامعي من أهم الآليات التي تساعد في تلبية كافة المتطلبات التعليمية والمجتمعية ، وضمان وصول الخدمات التعليمية للجميع مراعية طبيعة كل فئة.

٨- يتم توفير مسارات بديلة لتمويل التعليم قبل الجامعي بكافة صيغه التقليدية وغير تقليدية من خلال عقد مزيدا من الشراكات بين القطاعين العام والخاص .

٩- إن التعاون والاتفاق واظهار النوايا الحسنة ، وإبراز الأثر الإجتماعي عند إبرام العقود بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي يعد عامل ضروري لإنجاح الشراكات .

١٠-إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تعد من أهم الآليات التي ظهرت لتلبي وتراعي الظروف الاقتصادية لجميع الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية فضلا عن الفئات التي تتطلب أنماط تعليمية محددة لا تتوافر بمؤسسات التعليم قبل الجامعي التقليدية

١١-إن من يقوم بعقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي يتم اختيار بعناية ، بحيث لا بد وأن يتوافر لديه مهارات كتابة عقود الشراكة بشكل قانوني ملزم لكافة الأطراف بما تم الإتفاق عليه .

القسم السادس للدراسة : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في مصر الوضع الراهن ومحاولات التطوير :

هناك العديد من الجهود التي تمت في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي حيث اتخذت مصر خطوات واسعة في مجال تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي، حيث بدأ تاريخ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي مع أول تعاون بين الحكومة الألمانية والمصرية عام ١٩٩١م تحت مبادرة . " مدارس مبارك أو مبارك كول " ، لرفع كفاءة طلاب التعليم الفني في مرحلة التعليم قبل الجامعي من خلال تدريبهم في شركات خاصة ، وقد أطلق على هذه الشراكة أسم «مشاركة وتعاون القطاع العام والخاص –public" private co–op .eration and partnership" ، وفي عام ٢٠٠٦م بدأ دور الحكومة الحقيقي في تفعيل القطاع الخاص ومشاركته من خلال

وضع السياسات لرسم الخطوط العريضة لمشاركة القطاعين العام والخاص في تقديم البنية الأساسية(وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٧م ، ص٢).

وأشار تقرير لوزارة المالية صدر عام ٢٠٠٩م إلي المشاريع المختلفة التي سيتم تكليفها للوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية ، وجاء في التقرير المشروعات المتعلقة بقطاع التعليم قبل الجامعي، والتي تضمنت بناء ٢٢١٠ مدرسة على مدار خمس سنوات بعقود طويلة المدى للقطاع الخاص تعطى له الحق في تجهيز المدارس وصيانتها وتمويلها وامدادها بالخدمات غير التعليمية مثل أعمال الصيانة والنظافة وخدمات الأمن على مدى زمن ١٥ عاما ، ولكن لم يتم تفعيل هذا المشروع على أرض الواقع (الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص ، ٢٠٠٩م ، ص٢).

وفي عام٢٠١٠م ، تم إصدار القانون رقم ٦٧ لتنظيم مشاركة القطاع العام والخاص بمشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة ، وبعدها بعام، صدرت اللائحة التنفيذية له ، و يعد كل من القانون واللائحة أحد أهم التوصيات التي قدمتها وزارة المالية، وقبلها المؤسسات المالية الدولية بضرورة وجود تشريع قانوني بديلا عن القانون رقم ٩٨ لعام ١٩٩٨م المنظم للمناقصات والمزايدات والذي كان يفتقر إلى بنود ومعايير عديدة كانت من المفترض أن تنظم عملية للشراكة ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية :الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية ، ٢٠١٣م ، ص ص ٢٠–٢١) ، وفيما يلي بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص كما أشارتقرير البنك الدولي عن جهود مصر في مجال مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وذلك علي النحو التالي (worldband.2017 ,pp.16–17) :

الشكل رقم (٢)

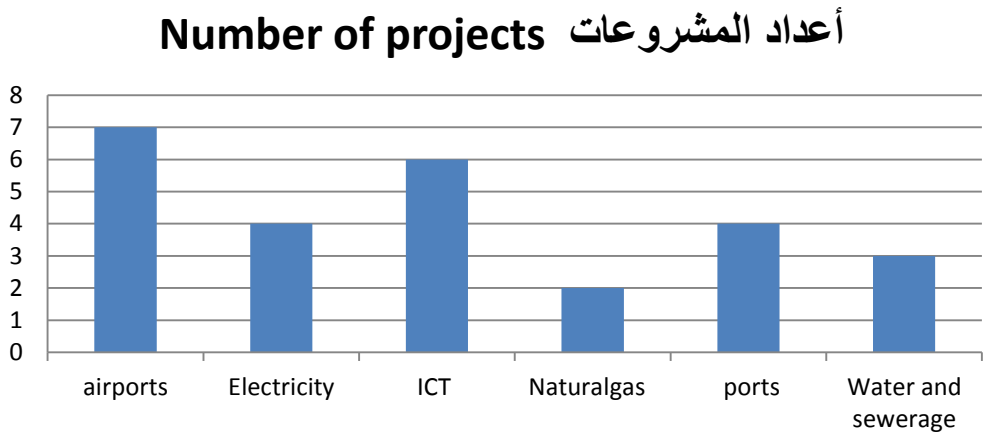

الشكل رقم (٣)

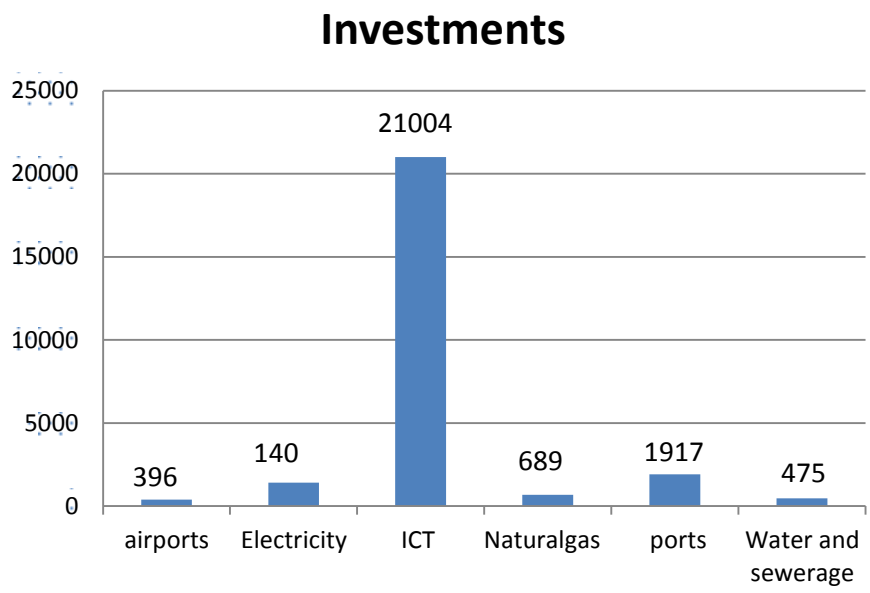

المصدر : بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص (worldband.2017)

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

ويمكن تفسير بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص والتي جاءت في الرسوم البيانية السابقة من خلال تناول أهم الجهود المصرية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي علي النحو التالي :

أولا : أهم الجهود المصرية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

ويمكن تناولها علي النحو التالي :

١ –أهم جهود وزارة التخطيط في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

هناك العديد من الجهود التي قامت بها وزارة التخطيط في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي حيث تم تبني العديد من السياسات الاقتصادية في مجال التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال المشروعات التنموية الكبيرة ويتعلق الأمر بالمشروعات التعليمية ، وقد سيطر القطاع العام على مثل هذه المشروعات وذلك في ظل التخطيط المركزي، وبعد تبني سياسة الباب المفتوح وتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية قد فتح الباب أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار والمساهمة في النشاط الاقتصادي ، وقد كان ذلك نتيجة لما تحملته الموازنة العامة والديون الخارجية والمحلية التي تقيد الاقتصاد المصري ، وقد كان التوجه إلى إشراك القطاع الخاص بصفة صريحة في المشروعات التعليمية ضرورة حتمية ، وخاصة بعد ثورة ١٩٥٢م تحولت مصر تدريجياً في إطار نظام عالمي لتصبح واحدة من الدول النامية التي وضعت إستراتيجية للتصنيع الحكومي بعد الحرب العالمية الثانية ، ولقد قامت سياسة التصنيع الحكومي في مصر وغيرها من الدول النامية انطلاقاً من افتراضها أن تدفقات رأس المال الأجنبي ، واستراتيجية التنمية التي تقوم علي حرية التجارة ما هما إلا أساليب استعمارية جديدة ، فأدت هذه السياسة إلي هيمنة النشاط الحكومي علي التنمية الإقتصادية (خطاب عاطف ، ٢٠٠٣م ، ص٨).

ولقد تميز الاقتصاد المصري بالإنغلاق في بداية الستينيات ، وظهر هذا الإنغلاق من خلال زيادة معدل التعريفة الجمركية على الواردات على٥٠% من السعر الرسمي في كثير من الأحيان ، فضلا عن وصل نصيب الناتج الحكومي في الناتج

المحلي الإجمالي إلى ٥٨% ، بالإضافة إلي زيادة الفرق في سعر السوق السوداء للعملة الأجنبية ليصل إلي ٥٠% من السعر الرسمي ، كانت سلع التصدير الرئيسة تحتكرها مؤسسات الدول بنسبة تزيد على ٨٠% من أجمالي الصادرات ، ونظام حصص الاستيراد كان أكثر من الاستيرادات((الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٦٠م ، ص ص٣–١٠) ، ويمكن استعراض هذا أيضا من خلال خطط الحكومة المصرية آنذاك وذلك علي النحو التالي كما جاء في (رئاسة الجمهورية ، ١٩٨٠م، ص ص ٤–٦) :

المرحلة الأولى: مرحلة الخطة الخمسية الأولى والتي كانت من (١٩٦٠–١٩٦٤م) ، اتسمت هذه الفترة بالتركيز علي البعد الأيدلوجي الإشتراكي والتي أسهمت في تعظيم مساهمة القطاع العام – في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغ ٦,٤% وذلك بفعل السياسات الاقتصادية الداعمة للفكر الإشتراكي .

المرحلة الثانية : مرحلة الخطة الخمسية الثانية ، (١٩٦٥–١٩٦٩م) ، والتي تمثل بداية المرحلة الثانية وأثناء تلك المرحلة دخلت مصر في حرب مع اليمن في عام ١٩٦٦م ، وفي العام الذي تلاه مباشرة دخلت مصر حرب ١٩٧٦م ، لذا فان في أثناء تلك الفترة اتبعت مصر سياسات اقتصادية قاسية ؛ نتيجة لتباعات الحرب تبنت توجهات الحكومة المصرية سياسات أيدلوجية وسياسية علي حساب سياسات الإصلاح الاقتصادي فتسبب بانخفاض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤١٪ وفي الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٠–١٩٧٤م) استمرت الحكومة المصرية بتبني نفس التوجهات السياسية والأيدلوجية ذاتها مما أدي إلى نتائج اقتصادية خطيرة كان من أهمها تدهور مؤشر كفاءة الأداء للقطاع العام مما تسبب بإنخفاض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلي ٢,٩٪ .

المرحلة الثالثة : تمثلت في مرحلة الخطة الخمسية الرابعة للمدة (١٩٧٥–١٩٧٩م) ، يمكن القول أن الاقتصاد المصري في أثناء هذه المرحلة دخل مرحلة جديدة شهدت تحولا كبيرا في توجيهات الحكومة السياسية والأيدلوجية ، حيث بدأت

الحكومة تولي اهتماما ملحوظا بالاقتصاد ، حيث بدأت الحكومة بإتباع سياسة الباب المفتوح وبعد مرحلة الحرب ، وتغيرت قناعة الحكومة بضرورة التفاعل مع المستجدات الدولية السياسية والتحول من آلية إدارة الموارد الاقتصادية من آلية التخطيط المركزي إلي الإدارة وفق اقتصاد السوق الحر، وأخذت بتوسيع أسباب جذب الاستثمار الأجنبي إلي الحاضنة المصرية الجديدة واقترنت هذه الصياغة الجديدة للسياسة الاقتصادية المصرية بعامل مساعد مثل الإرتفاع في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا ما تسبب بالفعل بارتفاع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلي ٩,٦٪ في أثناء تنفيذ تلك الخطة ، بل وأدي إلي إنخفاض في متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٧,٦٪ في أثناء الخطة الخمسية الخامسة والتي كانت من (١٩٨٠–١٩٨٤م).

المرحلة الرابعة : أما هذه المرحلة فإنها تمثل مرحلة الخطة الخمسية السادسة والتي شملت (١٩٨٥–١٩٨٩م) فقد شهدت تلك المرحلة ارتباط السياسات الاقتصادية بمتغيرات متعددة أهمها انخفاض إيرادات قطاع السياحة ؛ فضلا عن تراجع حركة الملاحة في قناة السويس (عدنان حسين يونس ، ٢٠١٥م ، ص ١١٩) ، وتعتبر جهود وزارة التخطيط في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي هي بداية الاهتمام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في مصر ، حيث كانت الحروب والسياسات الحكومية التي مرت بها مصر منذ منتصف الستينيات ، وحتي بداية الألفية الثالثة من أهم القوي والعوامل الدافعة والممهدة لحتمية مشاركة القطاع الخاص ، وذلك لأن مصر خرجت من هذه الفترة منهكة اقتصاديا ، فاستوجب ذلك ضرورة الترحيب ، وجذب مشاركة القطاع الخاص ، وذلك للمساهمة في تنفيذ المشاريع الخدمية ، ويتضح مما سبق أيضا بأن تلك المرحلة تعد بمثابة مرحلة تمهيدية لبدايات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في مصر .

٢ -أهم جهود وزارة التربية والتعليم في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

هناك العديد من الجهود التي قامت بها وزارة التربية والتعليم في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي والتي بدأت منذ عام ٢٠١٦م ، حيث صرحت وزارة التربية والتعليم بأنها ستتقدم بمشروع بناء مدارس متميزة مع القطاع الخاص عن طريق توفير أراضي من طرفها إلى القطاع الخاص حتى يتسنى لهم بناء وتجهيز وإدارة القطاع المدرسة بعقود تمتد إلى ٤٠ عاما وتحصيل مصاريف مدرسية من المتعلمين يتم الاتفاق على هيكلها بين الطرفين، ومنذ أن أعلنت وزارة التربية والتعليم عن تلك الفكرة ، عقدت الوزارة العديد من المؤتمرات للمستثمرين من المصريين والعرب وبنوك التنمية للحديث والترويج عن أهمية قطاع التعليم كونه من المجالات المضمونة في الاستثمار، وتوجد العديد من العقود التي تتم في إطار شراكة القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في مجالات مختلفة ، سواء في مجال المخرجات التعليمية – بمعنى تقديم الخدمة التعليمية ذاتها– أو المدخلات التعليمية . مثل تصميم المناهج التعليمية ، واستخدام البنية التحتية (وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٧م ، ص٢) .

ومن أهم عقود الشراكة في مجال التعليم قبل الجامعي هي عقود الإدارة التي تعطي الحق للقطاع الخاص في إدارة مدرسة أو مجموعة من المدارس والقيام بالمهام المالية والفنية والتعليمية ، ويوجد أيضا نوع آخر يعتمد علي الشراكة القائمة على التعاقد من أجل الحصول علي العنصر البشري وتوظيفه وخاصة الذي يتمتع بمهارات عالية الجودة ، ويتم الحصول علي هذا العنصر البشري من المدارس الخاصة من خلال تعاقد الحكومة معهم على إلتحاق عدد معين من المتعلمين بمدارسهم و تحمل الحكومة المصاريف الخاصة بالطلبة أثناء تلقيهم الخدمة التعليمية ويعرف هذا النوع بالـ (voucher) (عادل محمود الرشيد ، ٢٠٠٧م ، ص ص ١٤–١٦).

ومن أشهر أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يتم تطبيقها حاليا بمصر ، هو النموذج الذي يركز على عقود خدمات البنية الأساسية، والتي تعطي القطاع الخاص عقود متميزة بملكية المدارس لمدة طويلة المدى كحق انتفاع ، ثم تنتقل هذه الملكية بعد انتهاء المدة إلى الدولة مرة أخرى ، ويتحمل القطاع الخاص في هذا النوع من العقود تكاليف البناء والإنشاء والصيانة والتجهيز والإدارة (هشام مصطفي محمد سالم ، ٢٠١٦م ، ص١٤).

وفي عام ٢٠١٨م قررت وزارة التربية والتعليم طرح ٢٠٠ قطعة أرض كمرحلة أولى لمدة ٤٠ عاما كحق انتفاع ضمن أولى خطوات المشروع، وقد أعلنت الوزارة عن تقدم ٨٠ مستثمر مصري وعربي بأوراقهم خلال فترة التأهيل التي حددتها الوحدة المركزية للشراكة التابعة لوزارة المالية ، ويندرج المشروع القومي لبناء المدارس المتميزة في خانة مشاريع «تحت الطرح» حسبما جاء على الموقع الرسمي لوحدة الشراكة التابعة لوزارة المالية، وهي الجهة المشرفة على المشروع وفقا لقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٠م ، (الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص ، ٢٠١٨م ، ص٦).

وتوجد كيانات أخرى مشاركة في مشاريع الشراكة، بجانب الوزارات المختصة بالمشاريع مثل وزارة التربية والتعليم والوحدة المركزية لمشاركة القطاع الخاص التابعة لوزارة ة المالية، ويتمثل عمل تلك الجهات في كونها جهات استشارية لطرح مشروعات المشاركة والتعاقد لإعطاء استشارات فنية ومالية وقانونية. فقد وضح قانون ٦٧ واللائحة المنظمة بأن من حق الوحدة المركزية التعاقد مع هذه الجهات لتقدي الدراسات والمستندات الخاصة بمشاريع المشاركة (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، ٢٠١٨م ، ص٦)

وفي هذا السياق، تم الإعلان عن اختيار تلك الشركات بنظام الأمر المباشر، لتقديم خدمات متعددة للمشروع القومي للمدارس المتميزة، وتشمل تلك الجهات الكلية الفنية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، وشركة سري الدين وشركاه القانونية ، وشركة «NI capital» للاستشارات المالية وإدارة الأصول التابعة بالكامل لبنك الاستثمار

القومي. واستهدفت تلك الشركات مهمة إعداد مستند التأهل المسبق وكان دور شركة إن آي كابيتال كمستشار مالي، وشركة هانى سرى كمستشار قانوني، ومركز الاستشارات الهندسية بالكلية الفنية العسكرية كمستشار فني .

وتثير الشراكة بين القطاع العام والخاص العديد من المخاوف بشأن الحقوق الاجتماعية ، وذلك بسبب طبيعتها المركبة التي تجعل من الصعب مراقبتها في ظل قلة شفافية تلك التعاقدات. فمن البداية، تصمم معظم مخططات طرح المشروعات للشراكة في المكاتب المغلقة ولا يتم عرضها على للنقاشات العامة المعلنة للبحث في هذا الشأن ، مشاركة الرأي العام في قياس المخاطر التي من المفترض أن يتشارك فيها القطاعين والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمثل هذه المشاريع على المجتمع وبحث إن كانت الحل الأمثل للوضع الاقتصادي والمجتمعي أم يجب البحث عن بديل آخر ومدى مصداقية وعود الشراكة التي يبنى عليها المشاريع، وفي نفس السياق، تتسم معظم العقود التي يتم إبرامها بين القطاعين بتعقد شديد في بنودها يهدف إلى ضمان الأرباح للقطاع الخاص ، ويضاف إلى ذلك ضمان استقرار ربح مستمر بعقد واحد يمتد إلى فترة طويلة من الزمن تصل إلى ٢٥ عام (حمدي ياسين عكاشة ، ٢٠١٩م ، ص ص ٤٤٤–٤٤٦).

وبالنسبة إلي ما يخص مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي والخاص ببناء المدارس المتميزة مع القطاع الخاص، فقد اتفقت بعض النقاط المتعلقة بهذا المشروع حتى الآن مع ما جاء في الفقرة السابقة بخصوص نقص الشفافية والعلانية وفي بعض الأحيان التحيز وعدم توضيح المعلومات اللازمة، ففي للائحة التنفيذية لقانون ٦٧، هناك إلزام لوزارة التربية والتعليم – وهي الجهة الإدارية القائمة على إعداد المشروع – بعمل دراسة تناقش الأوجه الفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع لمعرفة الفائدة منه وعرضها من بعد على الوحدة المركزية للشراكة. مثل هذه الدراسة لم يتم إتاحة تفاصيلها على المجتمع المصري أو الرأي العام، كل ما تناوله الموقع الرسمي للمشروع أن السبب الرئيسي لتنفيذ المشاركة

يهدف إلى خفض الكثافات العالية داخل الفصول المصرية والتي تسببت في إنشاء نظام الفترات المدرسية داخل المنظومة التعليمية (عبدالله توفيق ، ٢٠١٢م ، ص ٢٢).

وأيضا جاءت المبادرة لتعطي القطاع الخاص حق امتلاك المدارس كحق انتفاع لمدة ٤٠عاما دون توضيح الأسباب وراء امتداد العقود لهذه الفترة الطويلة من الزمن، مع العلم بأن المادة الثانية من قانون ٦٧ تنص على أن الحد الأقصى لمدة عقود الشراكة هي ٣٠ عاما، وفي حالة تجاوز الحد الأقصى يكون ذلك لسبب جوهري وبعد موافقة من المجلس بناء على توصية مقدمة من اللجنة العليا لشئون المشاركة. ومرة ة أخرى، لم يعرف الرأي العام ما هو السبب الجوهري الذي يعطي القطاع الخاص إمتياز بامتلاك مدارس وتحقيق أرباح من وراءها خلال كل هذه الفترة ، والنقطة الأخيرة تتعلق بأمرين، الأول خاص بتهميش حق المجتمع في معرفة المعلومات الكافية والثاني بالانحياز لمؤسسات بعينها وكليهما يتناقض مع نصوص قانون الشراكة. فقد نصت المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لقانون ٦٧ تنص على أن اختيار مستشاري الطرح المنفذين والقائمين على تقديم الاستشارات لمشاريع الشراكة يتم من خلال مناقصات عامة أو محدودة، ومن الممكن عند اقتضاء الأمر وللمصلحة العامة أن يتم الاتفاق مع الشركات الاستشارية بالطريق المباشر دون الالتزام بالمناقصات وبعد موافقة وزير المالية (عبد القادر لاشين ،٢٠٢٢م ، ص ص ٦٠–٦٢)

ومرة أخرى لم يتم تحديد ما الأسباب التي ساهمت في الاتجاه المباشر في التعاقد أو الإعلان عن أسباب إختيار شركة هاني سري الدين أو إن أي كابيتال أو مركز الاستشارات الهندسية بالكلية الفنية العسكرية. وجدير بالذكر أنه تم الإعلان عن تشييد شركة أي إن كابيتال التابعة لبنك الاستثمار القومي في شهر ديسمبر ٢٠١٥ م أي قبل شهور من اطلاق مشروع الشراكة مع القطاع الخاص في بناء المدارس مما يعني عدم وجود الخبرة الكافية كمؤسسة لاعطاء الاستشارات مشروع بهذا الحجم والذي له أبعاد وتأثيرات عديدة علي الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية وقد استثنت

خطوة التعاقد المباشر شركات استشارية مالية وفنية وقانونية من فرصة الاشتراك في هذا المشروع والتي قد تنخفض تكلفة التعاقد معها علاوة على أنه لم يتم الإعلان عن تكاليف التعاقد مع الشركات الاستشارية التي تم اختيارها ، وتثير تلك الملابسات القلق في ظل تجارب دولية سابقة في مجال الشراكة انتهت إلى دفع مبالغ مرتفعة و مبالغ فيها للشركات الاستشارية والتي في بعض الأحيان لم تتناسب التقارير الصادرة عنها مع العمل المطلوب وتم تصنيفها بالسطحية ، يتضح مما سبق أن هذه المرحلة تعد بمثابة مرحلة الإنطلاق للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي(عبدالله شحادة خطاب ، ٢٠١٠م ، ص ص ٤٥–٤٨) .

٣ –أهم جهود الهيئة العامة للأبنية التعليمية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

هناك العديد من الجهود التي قامت بها الهيئة العامة للأبنية التعليمية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي حيث اتخذت الهيئة العامة للأبنية التعليمية خطوات واسعة وجهود واضحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وتمثل ذلك في العديد من المحاولات والمشروعات والتي من أهمها مشروع شراكة مع القطاع الخاص الجديد لبناء المدارس وهو أحد المشروعات النموذجية الرائدة، والذي تم من خلال الهيئة العامة للأبنية التعليمية – بمساعدة فنية من الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بدعوة القطاع الخاص للدخول في عمليات شراكة مع القطاع العام لتصميم و بناء ٣٤٥ مدرسة جديدة في ١٨ محافظة مقسمة إلى ٧ مجموعات جغرافية، وتجهيز هذه المدارس وصيانتها وتمويلها وإمدادها بالخدمات غير التعليمية على مدى فترة زمنية تمتد لـ ١٥ عاما، و ذلك من خلال مناقصة عالمية تنافسية، ويعد هذا المشروع هو المرحلة الأولى من برنامج ضخم متوقع أن يشمل بناء ٢٢١٠ مدرسة عامة جديدة خلال الخمس سنوات وذلك وفقا للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨م، والذي ينظم المناقصات والمزايدات لتنفيذ الأعمال العامة، وقامت الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بتعيين عدد من

المستشارين في مجالات مختلفة لتقديم المساعدة و تيسير عملية إبرام العقود. تم التعاقد مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) كاستشاري رئيسي للمشروع بينما ، ولقد تم التعاقد مع وايت اندكس كاستشاري قانوني للمشروع ، وكان من ضمن البنود أنه سيقوم مقدم الخدمة بتسليم المدارس إلى الهيئة العامة للأبنية التعليمية في حالة جيدة بعد إعادة تأهيلها وفقا للشروط الواردة في العقد بدون أي مقابل مادي ، وهكذا يتم تطبيق هذه السياسات من خلال عقود الشراكة (وليد شواقفة ، ٢٠١١م ص ص ٥٥–٥٨).

وعلي الرغم من الجهود السابقة إلا هناك العديد من التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بمصر يمكن تناولها علي النحو التالي :

الافتقار إلي وجود قواعد وأحكام خاصة باختيار المستثمر وأفضل العروض، وغياب أسس التقييم التي تفق التنظيم التشريعي مع طبيعة هذه المشروعات من النواحي المالية والفنية والتشغيلية، فالأسس التي يتضمنها قانون المناقصات دعم وترويج وجذب الاستثمار الخاص في تلك المشروعات وتحد من مشاركته، ويمكن إجمالها في ثلاثة أمور أكدت إحدى الدراسات الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص أنه هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجه والمزايدات الحالي (رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ لا تصلح للتطبيق على هذا النوع من المشروعات فضلا عن بعض التشريعات السارية كقانون التزام المرافق العامة العديد من القواعد التي لا تلائم المبادئ التمويلية والاقتصادية المعاصرة، والتي تتعارض مع طبيعة المشروعات والمرافق العامة الاقتصادية في تطبيقاتها الحديثة. بل وتعد هذه التشريعات في جانب منها طاردة للاستثمار الخاص في مجال المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية، وهو الأمر الذي أدي بالمشرع إلي إصدار قوانين خاصة تنظم الاستثمار الخاص في بعض القطاعات الاقتصادية الخدمية كقطاع التعليم ، وكقطاع الكهرباء والاتصالات والمطارات مما نتج عنه تعددية تشريعية غير مبررة، ومزيد من التعارض بين التشريعات واللوائح

الساري ؛ ولا يتعرض التنظيم التشريعي إلي كافة صور مشاركة القطاع الخاص، وهو الأمر الذي يستدعي الكثير من الغموض حول أشكال المشاركة الخاصة التي يمكن تطبيقها في ظل القانون المصري (شكري رجب العشماوي ، ٢٠١١م ، ص ص ٤٨٨–٤٨٩)

فضلا عن غياب رؤية إستراتيجية موحدة على المستوى المركزي عند معالجة مشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وتشغيل تلك النوعية من المشروعات، وذلك بالإضافة إلى تعدد الجهات المسئولة عن تنظيم هذه الشراكة ، وتعدد الموافقات والتراخيص اللازمة كثيرة ، وبشكل مبالغ فيه وحال ذلك بالطبع دون إتمام العديد من المشروعات ؛ بالإضافة إلي افتقار العديد من القطاعات الاقتصادية المعنية إلى الخبراء في المجالات الفنية والمالية والقانونية اللازمة لطرح تلك المشروعات على المستثمرين، وتنظيم هذه الشراكة. كما افتقرت هذه القطاعات إلى التخطيط الاستراتيجي لاحتياجاتها وأولوياتها، مدي حدود هذه المشروعات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء ، فضلا عن ضعف الوعي العام بأهمية ومزايا الشراكة الخاصة في تمويل وتطوير وتشغيل مثل هذه المشروعات وما لهده الشراكة من أثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، (وزارة الاستثمار بوية الاستثمار المصرية، إستراتيجية الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، تاريخ التحميل: ١٣/٢/٢٠٢١م) .

وسوف يتم تناولها علي النحو التالي :

ثانيا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية :

اتخذت مصر العديد من الخطوات التي تستهدف تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، وتعد مدارس مبارك كول من أهم ثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، ويمكن تناول ذلك علي النحو التالي :

١ - لمحة تعريفية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي من خلال مدارس مبارك كول بمصر، وذلك علي النحو التالي :

يتمثل الهدف الرئيس من إنشاء مدارس مبارك كول في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، وتوفير الأيدي العاملة المدربة ، حيث تعد مدارس مبارك كول أحد ثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي(دليل المدارس المصرية، ٢٠٢٢م ، ص ص٣–٤ ، وتستهدف من وراء هذا كله تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، وتوفير مجالات متعددة أمام المتعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي من التعليم والتدريب("Online learning startup ,2022,pp.23–24.)

٢ - رؤية مدارس مبارك كول:

إعداد فني متطور ومتميز ومطلوب لسوق العمل الداخلي والخارجي .

٣ - رسالة مدارس مبارك كول:

إكساب المتعلمين المهارات العلمية، والتطبيق العلمي للتكنولوجيا وتوظيف المعرفة لتعزيز التعلم النشط .

٤ - المرحلة التعليمية التي تستهدفها مدارس مبارك كول:

مرحلة التعليم قبل الجامعي

٥ - الأهداف الإستراتيجية لمدارس مبارك كول:

تتعدد الأهداف الإستراتيجية لمدارس مبارك كول كما أشار (دليل المدارس المصرية، ٢٠٢٢م ، ص ص٦–٨ ، وتستهدف من وراء هذا كله تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية (" Online learning startup 2022,pp.23–24,) ، والتي أهمها علي النحو التالي :

أ– إكساب الخبرة العلمية للمتعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي.

ب– إنتاج سلع تحتاجها البيئة المحيطة بأسعار أقل وجودة أعلى .

ج– توفير حافز مادي للمتعلمين.

د– زيادة موارد الإدارة التعليمية والتعليم الفني التابعة له .

٦ -القيم الجوهرية لمدارس مبارك كول:

تنمية روح المواطنة واحترام الرأى الآخر .

٧ - بدايات تأسيس وإنشاء مدارس مبارك كول:

تعد مدارس «مبارك كول» نظام جديد في التعليم قبل الجامعي ، انطلق في تسعينيات القرن الماضي ، وتحديدا عام١٩٩١م ، وهي ثمرة الشراكة بين مصر و ألمانيا ، والهدف من تلك الشراكة تدريب المتعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي من خلال العمل في المصانع والشركات، لاعداد جيل جديد أكثر مهارة وحرفية من خريجي التعليم الفني بجميع المحافظات ، وتتصف تلك المدارس بأنها للبنين فقط، ويتم تدريس المواد الفنية إلى جانب المواد الثقافية فضلا عن تدريب المتعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعي مهنيًا داخل مواقع الخدمات والإنتاج بواسطة القطاع الخاص ، ويتم تدريب المتعلمين بتلك المدارس ، ويعد هذا بمثابة واجب قومي من قبل مدارس مبارك كول ولكن ما حدث من إهمال جعلها تفقد دورها الرئيسي وتتخلى عنه، وذلك لأسباب لعل أبرزها غياب التدريب، وضعف التمويل وتقليدية المناهج، وقلة عدد المعلمين بتلك المدارس (وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٤م ، ص ص ٩٧–٩٩) .

٨ - تمويل مدارس مبارك كول:

تعد مدارس مبارك كول من أفضل المدارس بمرحلة التعليم قبل الجامعي في مصر ، ويتم تمويلها من قبل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع جهات تعليمية ألمانية ويتم تدريب المتعلمين على أحدث وسائل التصنيع بجانب العمل بمكافأة أثناء فترة الدراسة وتوفير فرص عمل في المصانع بعد التخرج ، أما عن عدد سنوات الدراسة في مدارس مبارك كول المتخصصة فهي ٣ سنوات (وزارة التربية والتعليم ،المرجع السابق ، ٢٠١٤م).

٩ - مقومات نجاح مدارس مبارك كول:

تتعدد مقومات نجاح مدارس مبارك كول كما أشار (الصفحة الرسمية لمدارس مبارك ،٢٠٢٢م ، ص ص ٥-٧كول-https://mqaall.com/mubarak-cole-school/) والتي أهمها علي النحو التالي :

أ- مشاركة المصانع الخاصة التي يمتلكها الأفراد والقطاع الخاص في الدولة، وكذلك مشاركة رجال الأعمال في العملية التعليمية.

ب-توفير الأيدي العاملة المدربة تدريبًا عمليًا على أعلى جودة في المصانع القائمة يؤدي إلى اعتياد المتعلمين على تحمل المسئولية.

ج- الحرص على تقديم العديد من الدورات التدريبية اللازمة للمتعلمين ويقوم القطاع الخاص بتدريب الطلاب مهنيًا داخل المصانع ومواقع الإنتاج الخاصة.

١٠ - التحديات التي تواجه مدارس مبارك كول:

تتعدد التحديات التي تواجه مدارس مبارك كول، كما جاء في (الصفحة الرسمية لمدارس مبارك ، ٢٠٢٢م ، ص ص ٩-١١كول-https://mqaall.com/mubarak-cole-school/) ، والتي أهمها علي النحو التالي :

أ- استخدام المعلمين لطرق غير تربوية (الضرب) كوسيلة للتعامل تحول دون وجود التفاهم والمحبة بين المتعلم ومعلمه.

ب-قلة الإمكانيات التي تؤدي إلى عدم توفر المعدات الضرورية اللازمة ، مما يضطر المتعلمين التصرف والتعامل مع المنتجات الأكثر خطورة بالأيدي.

ج- تدني وسوء النتائج والنسب المقررة للنجاح في نهاية العام الدراسي.

يتضح مما سبق أن تلك المدارس تعاني من العديد من التحديات ، ويرجع ذلك إلي العديد من الاسباب والتي من أهمها هلامية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

ثالثا : السياق الثقافي للمجتمع المصري :

جغرافيا : تقع أراضي جمهورية مصر العربية جغرافيا الشمال الشرقي للقارة الأفريقية وأقصى غرب القارة الأسيوية بشبه جزيرة سيناء، وبهذا الموقع الإستراتيجي؛ فإن مصر تتوسط قلب العالم العربي؛ وتمثل مكانة مركزية في العالم الإسلامي؛ وتعتبر البوابة الشرقية لأفريقيا. ويحدها ٣ دول من الشمال الشرقي (فلسطين المحتلة) والجنوب (السودان) والغرب (ليبيا)، وبحرين من الشمال (المتوسط) والشرق (الأحمر). وتبلغ مساحة مصر حوالي مليون كم٢، موزعة إداريا على ٢٨ محافظة. وتاريخيا، تعد مصر من أقدم دول العالم، وتمتلك واحدة من أقدم الحضارات وأكثرها تميزا في التاريخ .وسياسيا، تتبع الدولة المصرية النظام الجمهوري الديمقراطي، القائم على أساس المواطنة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته وسيادة القانون. ويدور الأداء السياسي بمصر في إطار نظام رئاسي جمهوري (الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠٢٢م، ص ص١).

اقتصاديا ؛ تتبنى الدولة المصرية النظام الرأسمالي كفلسفة اقتصادية قائمة على العرض والطلب وملكية القطاع الخاص. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٠٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ .ويعد الجنيه المصري العملة الرسمية لمصر؛ ويعادل ٠.٠٦٤ دولار. واجتماعيا؛ بلغ عدد سكان مصر بناء على تعداد ٢٠١٧ واحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ٢٠٢١– حوالي ٩,٥مليون نسمة في إبريل ٢٠١٧م ، (بلغ عدد المصريين المغتربين وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، ومن غير المغتربين حوالي ١٠١ مليون نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٢٢، ص٣) ويتركز معظم السكان في الوادي والدلتا، وترتفع الكثافة السكانية بشكل ملحوظ في القاهرة والجيزة والأسكندرية والقليوبية، وتقل في المحافظات الحدودية. وتُعد اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد، وتستخدم اللغة الإنجليزية والفرنسية في النشاط الاقتصادي، أما عن الدين –وفقا للدستور –

فالإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، ومبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيس للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية.

تعليميا؛ يتنوع التعليم قبل الجامعي المصري بشكل كبير، ويشهد تطورات كبيرة في محاولة لمواكبة النظم العالمية سواء من حيث العدد أو التوزيع أو دوره في التنمية الاقتصادي ، أو سعيه نحو تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية .

وختاما يمكن القول: إن الدولة المصرية في حاجة ماسة للاستفادة من حالتي المقارنة وأخذ الدروس منها في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، من حيث: زيادة الأولوية في الخطاب السياسي التعليمي، وتوفير المناخ المناسب لمؤسسات التعليم قبل الجامعي من أجل تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وقيادة الابتكار، والنجاح في التواجد في المسابقات الدولية ، خاصة وأن مصر لديها العديد من المقومات التي تؤهلها في تحقيق الريادة في التعليم قبل الجامعي ؛ لعل أهمها: الرصيد الحضاري الكبير الذي تتمتع به مقارنة بالعديد من دول العالم ومنها حالتي المقارنة، التاريخ والثقافة العريقة التي تجعلها محط أنظار العالم، الكوادر البشرية المصرية المتميزة المنتشرة في دول العالم كافة، والتي غيرت بفكرها دول، وساهمت في نهضة دول أخرى؛ الأمر الذي يشير إلى عبقرية الشخصية المصرية إذا توافرت لها الظروف والمناخ المناسب والإمكانات اللازمة.

القسم السابع : نتائج الدراسة والإجراءات المقترحة :

انطلقت الدراسة الراهنة من أجل تحقيق هدف رئيس يتمثل في طرح مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي، بما يحقق المساواة والتنمية والوصول للعالمية، وذلك في ضوء كل من الدراسة النظرية والدراسة المقارنة بين بريطانيا وفرنسا. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس اتبعت الدراسة المنهج المقارن ، وسارت الدراسة وفقا لخطواته ، وجاءت الآن الخطوة الأخيرة وفقا لطبيعة المنهج والمتمثلة في استخلاص النتائج وتفسيرها والتوصل

إلى الإجراءات التي يمكن أن تساعد في تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في مصر، بما يتماشى مع السياق الثقافي المصري وتوجهات الدولة المصرية ورؤيتها المستقبلية ٢٠٣٠م.

وبناء على ذلك، يهتم القسم الراهن ببلورة النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، ثم طرح الإجراءات المقترحة لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري؛ وفي سياق ذلك، يسير القسم الراهن وفقا للمحاور الآتية:

أولا: نتائج الدراسة وتفسيرها.

ثانيا: الإجراءات المقترحة لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري.

ويمكن تناول ذلك فيما يأتي:

أولا: نتائج الدراسة وتفسيرها .

في ضوء ما تم تناوله على مدار الأقسام السابقة ، توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

١- أن مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي مجال متعدد ومتداخل ، يعني بمعالجة موضوعات المساواة في الوصول للتعليم قبل الجامعي ، ودور الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في تحقيق التنمية وقيادة الابتكار في المجتمع الذي تتم فيه، على جميع المستويات وطنيا واقليميا وعالميا .

٢- أن استخدام المنهج المقارن قد يوفر إمكانيات جديدة تساعد الباحث التربوي المقارن في طرح رؤى جديدة غير تقليدية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

٣- أن هناك ضرورة أن تهتم الدراسات التربوية المقارنة –في مجال التعليم – اهتماما متزايدا بالشراكةبين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، بما في ذلك العلاقات بين: المناهج الدراسية وأسواق العمل والعولمة. التعليم قبل الجامعي

والشراكات المحلية والإقليمية والدولية ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي والريادة الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وخطط التنمية الشاملة والمستدامة.

٤– أن إعادة هيكلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وعقد شراكات جديدة لتوفيره في الاقتصادات النيوليبرالية أصبح محورا للعديد من الدراسات حول حق الوصول إلى التعليم قبل الجامعي؛ باعتباره يؤدي دورا حيويا في إعادة إنتاج رأس المال الثقافي والاقتصادي .

٥– إن عقد الشراكات يعد من الأمور المهمة ، والآليات الناجحة في تطوير الواقع وتبيان المستقبل بشكل واقعي وموضوعي ، حيث تعتبر من الأجندات المهمة التي تعتبر بمثابة دليل في رسم السياسات واتخاذ القرارات للذين يتولون مناصب قيادية ، ويسعون لتغيير الواقع وللتطوير .

٦ – أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي تظهر بشكل واضح التباين الكبير بين الدول المتقدمة والدول النامية في مستوي الجودة والاستيعاب بالتعليم قبل الجامعي، في ظل التنافسية وعولمة التعليم .

٧ – أن نتائج المسابقات الدولية والتي من أشهرها PISA في مجال التعليم قبل الجامعي تساعد في إيجاد منافسة صحية؛ من خلال تحفيز مؤسسات التعليم قبل الجامعي على تحسين مستواها بالنسبة لمثيلاتها، وذلك بالطبع مرهون بأن يكون لدى وزارة التربية والتعليم الإرادة والدراية الكاملة عن كيفية تحسين مستواها من خلال عقد مزيدا من الشراكات التي تساعدها في التمويل وفي القيام بالتطوير المطلوب في ظل المساعدات القليلة من قبل القطاع العام .

٨– أن الدولة البريطانية نجحت خلال العقود الثلاثة في تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي البريطاني ؛ من خلال التوسع فيعقد مزيدا من الشراكات والتي من خلالها تم إنشاء مؤسسات جديدة في أرجاء البلاد كافة، انطلاقا من مبدأ العدالة والمساواة في الوصول للتعليم قبل الجامعي

للجميع. ومما يدلل على ذلك ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي ببريطانيا.

٩- أن التعليم قبل نجح في أن يصبح عنصرا رئيسا في تحقيق التنمية وقيادة الابتكار في الدولة البريطانية ، وذلك بفضل الدعم اللامحدود له، ووضعه على رأس أولويات العمل الوطني. ومما يدلل على ذلك إستراتيجية بريطانيا القائمة على إعادة إحياء الأمة البريطانية من خلال التعلم والتعليم، والتأكيد على تطوير العلوم والتكنولوجيا والتعليم في بريطانيا، وأن يلبي التعليم متطلبات القرن الحادي والعشرين

١٠- أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي في بريطانيا تظهر مدى التقدم الحداثة ، وتحفيز الابداع والابتكار في التعليم قبل الجامعي الذي حدث علي مدار السنوات العشرون الماضية ، وتحول الدولة البريطانية إلي دولة رائدة في التعليم قبل الجامعي، بل وأصبح التعليم قبل الجامعي البريطاني بالنسبة للعديد من طلاب دول العالم من أقوي النظم الجاذبة لهم .

١١- عمدت فرنسا إلى الاهتمام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي؛ من خلال التوسع في إنشاء مؤسسات التعليمقبلالجامعي ، وعقد مزيدا من الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ، انطلاقا من مبدأ العدالة والمساواة في الوصول للتعليم قبل الجامعي

١٢- أن التعليم قبل الجامعي يعتبر الأداة التي تعتمد عليها فرنسا في تحقيق التنمية وقيادة الابتكار ، وذلك بفضل قناعة أن التعليم قبل الجامعي أساسا للحفاظ علي الهوية الثقافية ، فضلا عن المساهمة في النظام الاقتصادي العالمي من خلال التأسيس لنظام تعليمي يتمتع بالريادة .

١٣- أن التعليم قبل الجامعي الفرنسي أثبت خلال السنوات الماضية مدى جودته وقوته والثبات النسبي للمراكز التي يتبوأها التعليم قبل الجامعي في التصنيفات العالمية للتعليم قبل الجامعي ، ولقد أرجعت الأدبيات ذلك كما سبق ذكره ، إلي قدرة النظام

الفرنسي علي النهوض بمؤسساته ، وخاصة مؤسسات التعليم قبل الجامعي من خلال عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي.

ثانيا: الإجراءات المقترحة لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري:

في ضوء توجهات الدولة واستراتيجية التعليم العالي المصري ٢٠٣٠م ، والرامية إلى المساهمة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م ؛ والتي تتمثل في: "دولة العدالة والتنمية المستدامة، ذات اقتصاد تنافسي متنوع، يعتمد على الابتكار والمعرفة، يستثمر عبقرية المكان والإنسان، ويرقى بجودة الحياة وسعادة المصريين".(وزارة التعليم العالي ، الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي ٢٠٣٠م ، مرجع سابق ، ص٢)

وفي سياق الاهتمام بترجمة ذلك على أرض الواقع، ثمة مجموعة من السياسات التي ينبغي أن تكون واضحة عند عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وتوطينها بما يمكنها من تحقيق المساواة في الوصول إلى التعليم قبل الجامعي ، ومساهمتها في التنمية والابتكار؛ ويمكن بلورة أهمها فيما يأتي :

١- تعظيم الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي القائمة بالفعل؛ وذلك من خلال تكاملها مع برامج الخدمات بالخطط الاستراتيجية على المستويات التخطيطية المختلفة.

٢- تحقيق متطلبات السياسة العامة للدولة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) في توفير خدمات التعليم قبل الجامعي وفقا لمعدلات مقبولة، وبما لا يقل عن المعدلات العالمية .

٣- تزايد النمو السكاني، فقد بلغ عدد سكان مصر في عام ٢٠٢١ حوالي ١٠١مليون، بعد أن كان حوالي ٦ مليون عام ٢٠٠٠، بزيادة ٤٠ مليون نسمة. الأمر الذي ترتب عليه زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي والذي لديهم الرغبة والطموح في الالتحاق بمؤسسات التعليم قبل الجامعي.

٤- زيادة نسبة السكان في سن التعليم قبل الجامعي ٤– ١٨ عام، والتي ينبغي على الدولة استثمار طاقاتهم من خلال تعليم عال جيد في بناء الوطن. وتقترح الدراسة الراهنة مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تساعد الدولة المصرية في تفعيل قدرتها بتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بها، من ناحية تحقيق المساواة والتنمية والابتكار والعالمية، وتتمثل تلك الإجراءات فيما يأتي :

أ- إجراءات مرتبطة بتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وتوجهات الدولة: ثمة إجراءات عامة ينبغي القيام بها تجاه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي المصري بما يدعم تحقيق المساواة والتنمية والابتكار والعالمية هي :

١- تشجيع البحوث البينية والدراسات متعددة ومتداخلة التخصصات في دراسة الشراكةبين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي؛ بما يوفر رؤى شاملة متكاملة للواقع واتجاهات التطوير.

٢- انتقاء نخبة من العقول المفكرة، الملهمة، المنفتحة، المبدعة، الواقعية، العملية، الطموحة، الرشيدة تمثل المجتمع المصري عامة، ومجتمع التعليم قبل خاصة بعيدا عن أي توجه أيديولوجي- وتفويضها لإدارة ملف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي بصلاحيات واسعة، لتكون قادرة على تحمل تلك المسؤولية وضمان محاسبتهم أمام المجتمع .

٣- التخطيط المدروس لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي؛ بإجراء دراسات تقويمية شاملة عن فروع مؤسسات التعليم قبل الجامعي التي تحولت لسلسة قائمة بذاتها كسلسلة أكاديميات بريدج الدولية ؛ لبيان قدرتها علي أداء وظائفها في ظل الشراكةبين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي، ومدى مناسبة برامجها وتخصصاتها وقدرتها على تطوير

المدينة أو المحافظة التي توجد بها، وقيادتها بجدارة نحو تحقيق خططها التنموية وفق أنشتطها الاقتصادية وظروفها الاجتماعية والثقافية .

٤– إجراء تقويم شامل للسياسات الحكومية والمشروعات القومية السابقة لتطوير التعليم قبل الجامعي؛ للوقوف على مدى نجاح أو إخفاق تلك السياسات والمشروعات في إحداث التطوير والإصلاح المنشود. وهذا يتسق مع مبادئ التخطيط العلمي السليم القائم على الاستفادة من خبرات الماضي.

٥– إجراء دراسات شاملة وتقويم علمي دقيق ومتعمق لمنظومة التعليم قبل الجامعي في ضوء أهدافها وخطط مصر التنموية ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وإلى أي مدى تعمل هذه المنظومة باتساق مع المنظومات الفرعية الأخرى، وتساهم في تحريك المنظومة الأم – المجتمع – وتطويرها.

٦– تخطيط إستراتيجية نهضة الدولة المصرية ومستقبلها بجعل تطوير التعليم قبل الجامعي المحرك الرئيس لها، وذلك انطلاقا من القناعة بأن إصلاح التعليم قبل الجامعي، وتطويره الأساس والأولوية في تطوير المجتمع المصري وتنميته والوصول به إلى العالمية، فالتعليم قبل الجامعي يوفر الكوادر البشرية الفائقة التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتساعد في المنافسة عالميا. وهذا يتفق مع أسس النظرية الوظيفية البنائية؛ التي تؤكد على أن التعليم قبل الجامعي أحد منظومات المجتمع الفرعية، وهذه المنظومة تستمد مقوماتها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) من المجتمع، وتؤدى وظائفها بالاتساق والتناغم مع المنظومات الفرعية الأخرى، بما يسهم في حركة المجتمع وتطوره، وقد ساعد هذا التوجه الدولة البريطانية والفرنسية في تحقيق التنمية والابتكار ، والمنافسة عالميا ، وذلك من خلال ما يلي :

١– زيادة ميزانية التعليم قبل الجامعي من خلال عقد مزيدا من الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ؛ بما يمكنه من أداء وظيفته وبأعلي مستويات الجودة ، وذلك بتشجيع منظمات المجتمع المدني

للمساهمة من خلال عقد الشراكات ؛ وذلك لرفع نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي، بما يتماشى مع معدلات الإنفاق العالمية.

٢– ضمان التوافق المجتمعي على الخطة المقترحة لتطوير التعليم قبل الجامعي ، من خلال مشاركة جهات المجتمع وقطاعاته المختلفة في وضع تلك الخطة؛ لضمان واقعيتها وتضافر الجهود كافة في تنفيذها، وضمان استمراريتها .

٣– إجراء دراسات تقويمية شاملة عن مؤسسات التعليم قبل الجامعي الخاصة والأهلية؛ للوقوف على مدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها طبقا لقانون التعليم قبل الجامعي الخاص ، ودورها في التنمية والابتكار ، والأثر الاجتماعي للمدينة والمحافظة والإقليم الذي تعمل فيه، وبيان أسباب عدم تواجد أية مؤسسة منها في التصنيفات الإقليمية والعالمية .

ب– إجراءات مرتبطة بتحقيق مبدأ المساواة في التعليم قبل الجامعي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي :

ثمة إجراءات عامة ينبغي القيام بها لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة في الوصول للتعليم قبل الجامعي لجميع أبناء المجتمع المصري، في ظل تأكيد الخطاب السياسي التعليمي على ديمقراطية التعليم قبل الجامعي والوصول به إلى معدلات الالتحاق العالمية، وهي :

١– تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية ، وذلك من خلال تحقيق المساواة في فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم قبل الجامعي ، وعقد مزيدا من الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي مما يساعد في تطويرها وتقديم خدمة تعليمية أفضل .

٢– إتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي وذلك من خلال إنشاء سلسلة مدارس حكومية جديدة بالمناطق التي تشهد زيادة سكانية عالية؛ لضمان إيجاد أماكن جديدة وفرص الوصول العادل للجميع، خاصة في الأماكن ذات التقاليد الثقافية المحافظة، وذات الأوضاع الاقتصادية/الاجتماعية المنخفضة.

٣– توفير نسبة معقولة –إلزامية– من مقاعد المدارس الخاصة والأهلية لأبناء المدينة المحافظة الإقليم المتفوقين من ذوي الظروف الاقتصادية/الاجتماعية المنخفضة، في شكل منح دراسية كاملة؛ وذلك كجزء من المسؤولية المجتمعية لتلك المؤسسات .

ج– ثمة إجراءات ينبغي القيام بها لدعم قدرة التعليم قبل الجامعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ، منها :

١– ربط مؤسسات التعليم قبل الجامعي بالمدينة/المحافظة/ الإقليم الذي تتواجد فيه؛ ويمكن تحقق ذلك من خلال إعطاء الصلاحيات للقائمين علي الشراكة بين القطاعين العام والخاص دور رئيس في إدارة المدارس ، ورسم إستراتيجياتها في ضوء متطلبات المحافظةوأنشطتها الاقتصادية وخططها التنموية ، فضلا عن إنشاء مدارس حكومية وخاصة وأهلية جديدة ذات برامج وتخصصات مميزة ومرتبطة بالمدينة/المحافظة/الإقليم الذي ستعمل به ، والبعد عن النمطية والتكرار والعشوائية والقوالب الجامدة .

٢– إنشاء مدارس حكومية وخاصة وأهلية جديدة ذات برامج وتخصصات مميزة ومرتبطة بالمدينة/المحافظة/الإقليم الذي ستعمل به، والبعد عن النمطية والتكرار والعشوائية والقوالب الجامدة. بإعطاء السلطات المحلية (المحافظات) دور رئيس في إدارة المدرسة ، ورسم إستراتيجياتها في ضوء متطلبات المحافظةوأنشطتها الاقتصادية وخططها التنموية ، كشكل من أشكال تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي .

٣– توفير المناخ المناسب الداعم لمؤسسات التعليم قبل الجامعي ، والدخول في شراكات مع قطاعات العمل والإنتاج بدون تعقيدات إدارية، لتطبيق نتائج أبحاثها وابتكاراتها، وتنفيذ المشروعات الصناعية والاجتماعية وفقا لمجال عملها، وتقديم المشورة والخبرة؛ بما يمكنها من المساهمة في تنمية المجتمع وقيادة الابتكار لمحيطها من ناحية، وضمان مصدر مهم للتمويل والاستثمارمن ناحية أخرى.

٤– ترجمة مواد الدستور الداعمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ومؤسساته على أرض الواقع ؛ بما يمكنها من سرعة الحركة والمرونة في تلبية متطلبات المجتمع الذي تعمل فيه.

٥– المتابعة المستمرة لكل الإجراءات السابقة، وإيجاد حلول لكل التحديات التي تظهر، ومواجهتها بأسلوب علمي واقعي.

د– ثمة إجراءات ينبغي القيام بها لدعم قدرة مؤسسات التعليم قبل الجامعي في تطوير أدائها ودخول ميدان المنافسة إقليميا ودوليا وحجز مكان لها على مستوي مؤسسات التعليم قبل الجامعي العالمية، وهي:

١– تبنى مشروع وطني عملاق لتحويل مؤسسات التعليم قبل الجامعي – على مراحل – إلى مؤسسات عالمية المستوى "من الطراز العالمي". ويمكن تحقق ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

أ– دراسة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي البريطاني دراسة متأنية ، ومحاولة الاستفادة منها بما يتناسب مع المجتمع المصري بسياقه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلا عن التخطيط العلمي السليم لهذا المشروع القومي، باستخدام أسلوب التحليل البيئي SWOT Analysis، والذي يساعد في الوقوف على الواقع الراهن لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، وما يتضمن هذا الواقع من جوانب قوة ، وجوانب ضعف ، وما أمامه من فرص ، وما يواجهه من تحديات .

ب–قناعة القيادات الرسمية والأكاديمية بأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي ودورها في رسم سياسات التعليم قبل الجامعي، وخطط وبرامج تطويره .

ج–المتابعة المستمرة لكل الإجراءات السابقة، وإيجاد حلول لكل المشكلات التي تظهر، ومواجهة التحديات بأسلوب علمي واقعي.

د– إزالة القيود والعقبات التي تعرقل وتؤخر تواصل مؤسسات التعليم قبل الجامعي المصرية مع مؤسسات التعليم قبل الجامعي عالمية المستوى، للاستفادة منها والتعاون معها، والارتقاء بالأداء، وذلك كترجمة حقيقية لنصوص الدستور والقانون والخطاب السياسي التعليمي التي تؤكد علي أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي علي جميع المستويات المحلية والعالمية.

هـ–هـ– توظيف أجهزة الدولة المختلفة في المساهمة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعي، وذلك للمساعدة في رصد الميزانيات الكافية لتنفيذ سلسلة مدارس قائمة علي الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع ضمان تنوع مصادر التمويل ما بين حكومية وخاصة وأهلية .

و– الانفتاح على العالم ، ومساعدة مؤسسات التعليم قبل الجامعي على الدخول إلى ميدان المنافسة العالمية. ويمكن تحقق ذلك من خلال تشجيع وتحفيز مؤسسات التعليم قبل الجامعي للدخول في شراكات وتوأمة مع مؤسسات التعليم قبل الجامعي المصنفة عالميا على المستوى الإقليمي والعالمي . (وزارة التعليم العالي ، ٢٠١٦م ، ص ٢).

المراجع

أولا : المراجع العربية

١- أبو بكر احمد عثمان النعيمي : الأساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية عقود البوت BOT وعقود الشراكة PPP: دراسة تحليلية مقارنة، (ط١)، الأردن: دار ومكتبة حامد للنشر والتوريع، ٢٠١٤ م .

٢- أحمد حرير : النظام القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، المركز الأكاديمي للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٩م .

٣- اسامة مدلول ، خريص أبو هلية : خوصصة المرافق العمومية بنظام البناء والتشغيل والتحويل BOT ، مطبعة وزارة الإعلام ، الكويت ، ٢٠٠٦م .

٤- الإحصاء المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية : تعداد فرنسا ٢٠١٨م.

٥- الإعلان العالمي لحقوق الانسان : وثيقة تاريخية مهمة في تاريخ حقوق الإنسان ،باريس ، ديسمبر ١٩٤٨م .

٦- الأمم المتحدة : تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ، (منشور ، رقم المبيع: E.96.IV.8)، الفصل ١، المرفقان ١ و ٢ ، ١٩٩٥ م .

٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بيانات عامة . سنوات مختلفة ، ١٩٦٠م تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن التكامل الاجتماعي المعقود في هلسنكي، من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه http://www.un.org/esa/socdev/social/meetings/egm6_social_integration integration.html،2008م). (Participatory Dialogue: Towards a stable, safe and just society for all ، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع V3٠٧.١، 2008م .)

٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ٢٠١٧م (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧) ، ص ١. ويمكن متابعة آخر الاحصاءات عبر الرابط الاتي: (٢٠٢٢/٢/٢٢م). https://www.capmas.gov.eg/Pages/populationClock.aspx (Accessed

٩- الصفحة الرسمية لمدارس مبارك كولhttps://mqaall.com/mubarak-cole-school/

١٠- الفارس عبدالرزاق : الحكومة والفقر والإنفاق العام – دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية – الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١م .

١١- المرسي السيد حجازي : الخصخصة : إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، دون سنة النشر.

١٢- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية : وقائع مؤتمر أزمة امتحانات الثانوية العامة ، ٤ يوليو ، ٢٠٢٠م .

١٣- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، تعليم لا تلقين .. توصيات ندوة أولياء الأمور والمختصين حول عقم مناهج الوزارة ، ١١ إبريل ٢٠١٦م ، https://goo.gl/2016eVBJR4

١٤- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : مركز تنسيق التعريب بالرباط ، معجم المصطلحات التربوية الحاكمة ، الحكم الرشيد ، الرباط المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،٢٠١٢م .

١٥- المنظمة العربية للتنمية الإدارية : الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية : الإمكانيات والتحديات ، الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠١٣م.

١٦- المنظمة العربية للتنمية الإدارية : الشراكة والتنمية المستدامة ، القاهرة ، ٢٠١١م .

١٧- الهيئة العامة للإحصاء : مسح التعليم والتدريب ، الرياض ، الهيئة العامة للإحصاء ، ٢٠١٧م .

١٨- الهيئة العامة للاستعلامات : بوابتك إلى مصر، النظام السياسي في مصر، متاح على الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات على الشبكة الدولية للمعلومات Egypt State Information) system in Egypt, ٢٠٢٠/٤/٢٣. Service: Your Gateway to Egypt, Political ?lang=ar ٣٢٥/٣٠Available on this Website: http://sis.gov.eg/section/ (Accessed

١٩- الهيئة العامة للتخطيط العمراني : دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، ٢٠١٤م .

٢٠- الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص ، الجديد عن البرنامج القومي للشراكة مع القطاع الخاص ، وزارة المالية ، ٢٠٠٩م .

٢١- الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص ، الجديد عن البرنامج القومي للشراكة مع القطاع الخاص ، وزارة المالية ، ٢٠١٨م .

٢٢- الوحدة المركزية للمشاركة : مشروع بناء المدارس من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، الوحدة المركزية للمشاركة ، ٢٠٢٠م .

٢٣- أيمن عبدالجليل أبو حجاج ، نوار قاسم الحمد : دور الإدارة المدرسية في تعزيز الشراكة المجتمعية في المدارس العربية في منطقة بئر السبع ، المجلد١/العدد: مج٢٨، ع٢ ، الأردن، ٢٠٢١م ، ص ص ١ – ١٧

٢٤- برناردين أكيتوبي ، ريتشارد همينغ ، غيرد شوارتز : الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠٢٠م .

٢٥- بلغ عدد المصريين المغتربين وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حوالي ٩,٥مليون نسمة في إبريل ٢٠١٧م .

٢٦- تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن التكامل الاجتماعي المعقود في هلسنكي، من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ، ٢٠٠٨م .

٢٧- حمادة عبدالرزاق حمادة : عقود الشراكة PPP ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٤م.

٢٨- حمدي ياسين عكاشة : عقود المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٩م .

٢٩- حنان إسماعيل أحمد إسماعيل : التكوين المستمر والتعلم مدى الحياه ضرورة من أجل مجتمع المعرفة دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث عشر بعنوان "العقد العربي لمحو الأمية ٢٠١٥م–٢٠٢٤م " ، توجهات وخطط وبرامج مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس القاهره في إبريل ٢٠١٥م .

٣٠- خالد تعليش ، رشيد جلود : التنظيم القانوني للمدارس الخاصة بالجزائر وأثره على جودة الأداء ، المجلد/العدد: مج٨، ع٢، ،مجلة المحترف ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، ٢٠٢١م ، ص ص ١٤٦ – ١٥٨ .

٣١- خالد ممدوح إبراهيم : صياغة وأنواع عقود البوت ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية : أعمال المؤتمرات : عقود المشاركة (PPP) ، بين القطاعين العام والخاص ، القاهرة ، ٢٠٠٨م.

٣٢- خطاب عاطف : الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، مركز دعم القرار ، مجلس الشوري المصري ، تشرين الأول ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

٣٣- دليل المدارس المصرية: مميزات وعيوب مدارس مبارك كول وأهم ٨ مزايا يقام عليها المشروع https://egyptschools.info/?p=9971

٣٤- رجاء المرزوقي : الفقر والبطالة والاستثمار في رأس المال البشري ، المجلة الاقتصادية الإلكترونية ، متاح على الموقع الرسمي للمجلة الاقتصادية الإلكترونية على الشبكة الدولية

للمعلومات وفقا للرابط ٠٨http://www.aleqt.com6 /article٢٠١٠/١١/ .html٤٦٦٣٨٢

٣٥- رئاسة الجمهورية : إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس (١٩٦٠-١٩٨٠م) لجنة التخطيط القومي ، الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٨٠م.

٣٦- سعد زناد درويش المحياوي ، صلاح الدين عواد كريم الكبيسي : إدارة المعرفة : "مفاهيم أساسية ، نماذج ، عمليات " ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،٢٠٠٤م .

٣٧- سلوى السيد عبدالقادر : أثر التعليم الفني في تعزيز رأس المال البشري وسوق العمل: مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية أنموذجا ، جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، مجلة البحث العلمي في الآداب ، ع٢٢، ج٢، ٢٠٢١م ، ص ص ١٩٦ – ٢٢٨.

٣٨- شاكر محمد فتحي وآخرون : معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية ، القاهرة ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية ، ٢٠١٩م .

٣٩- شاكر محمد فتحي وآخرون ، التربية المقارنة : الأصول المنهجية والتعليم في أوربا وشرق آسيا والخليج العربي ، القاهرة ، بيت الحكمة للإعلان والنشر ، ٢٠٠٠م .

٤٠- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية : الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر ، منصة العدالة الاجتماعية ، ٢٠١٨م .

٤١- شكري رجب العشماوي : الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر ضرورة اقتصادية : دراسة تحليلية ، مجلة الحقوق البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية ، العدد الأول ٢٠١١م .

٤٢- صافي أحمد قاسم : الطبعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٦م.

٤٣- ضياء مجيد : الخصخصة والتصحيحات الهيكلية : آراء واتجاهات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ٢٠٠٨م .

٤٤- عارف دليلة : القطاع العام في سورية : من الحماية إلي المنافسة ، ٢٠١٢م.

٤٥- عبد الفتاح إبراهيم تركي : تكافؤ الفرص التعليمية الديمقراطية والتعليم في مصر ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة و مركز الأهرام للدراسات السياسية ، ١٩٨٤م .

٤٦- عبد القادر لاشين : الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية األلساسية للنقل- نماذج من بعض الدول ، المنظمة العربية للتنمية الادارية. تاريخ االإطلاع :٢ /٢ / ٢٠٢٢م،

الرابط: – chlef.dz:8080/jspui/bitstream/handle/123456789/447/salah.pdf univ.dspace

٤٧- عبد الله شحاته : المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات الإمكانات والتحديات ، بحث مقدم إلى "مؤتمر الإدارة المحلية ، الفرص والتحديات " ، القاهرة شركاء التنمية للبحوث والإستشارات والتدريب ، ٢٠٠٨م .

٤٨- عبدالفتاح إبراهيم تركي : "تكافؤ الفرص التعليمية" ، الديمقراطية والتعليم في مصر، (القاهرة ، رابطة التربية الحديثة ومركز الأهرام للدراسات السياسية ، ١٩٨٤م .

٤٩- عبدالله توفيق : الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحية الأساسية وأثرها علي النمو الاقتصادي ، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حلوان ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٢م .

٥٠- عبدالله شحادة خطاب : المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات علي مستوي المحليات الامكانيات والتحديات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠١٠م .

٥١- عبير بنت صالح الشويعر : بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد١/العدد: ع٢٨ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، ٢٠٢١ م ، ص ص ٣٠٥ – ٣٨٠ .

٥٢- عدنان حسين يونس : التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي – تجارب عربية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ٢٠١٥م .

٥٣- عمر الأيوبي : معجم الاقتصاد ، المعاجم الأكاديمية المتخصصة ، ١٩٩٥م .

٥٤- عيد محمود علي البندراوي : أثر الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية في دعم العملية التعليمية في مصر ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠١٢م .

٥٥- فاروق عبده فليه ، وأحمد عبدالفتاح الزكي : معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا (الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ٢٠٠٤م .

٥٦- فراح رشيد ، فرحي كريمة : الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية لإمدادات المياة نموذجا ، دار اليازوري العلمية ، ٢٠١٨م.

٥٧- فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الادارية ، معجم المصطلحات الادارية ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ٢٠٠٧م .

٥٨- فيصل الراوى رفاعى ، عماد صموئيل وهبه : أليات معاصرة لدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر ، جامعة سوهاج – كلية التربية ، المجلد١/العدد ع١، مصر ٢٠٢١م ، ص ص٢٩٧ – ٣٠٦.

٥٩- فيصل شطناوي : النظام القانوني لعقد ألـ B.O.T وتسوية المنازعات الناشئة عنه في ظل التشريع الأردني ، دراسات / علوم الشريعة والقانون، ٤١ (١) ٢٠١٤م .

٦٠- كاميليا صلاح الدين : الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قانون الاونسيترال النموذجي والتشريعات العربية: دراسة تحليلية، ندوة الإطار القانوني لعقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP) والتحكيم في منازعاتها، شرم الشيخ ، مصر، كانون اول،٢٠١٢م .

٦١- لسان العرب لابن منظور ، مجلد ٤، جـ٢٤، ص٢٢٤٨، باب الشين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مع مصر، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

٦٢- ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي : الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، الإطار النظري والتطبيق العملي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ٢٠١٢م.

٦٣- مادة ١٦ من قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٠م ، مادة ١٣ و ١٥ للائحة التنفيذية

٦٤- محمد جاد حسين : المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة وإمكانية الإفادة منها في مصر ، التربية المقارنة والدولية ، السنة ٢ ، ع٤ ، فبراير ٢٠١٦م .

٦٥- محمد سالم البليهد: المدخل التكنولوجي للتنمية المستدامة ، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، دار جامعة نايف للنشر ، ٢٠١٩.

٦٦- محمد طه : إشكالي التحرير الثقافي في البحث التربوي المقارن في ضوء تداعيات عصر العولمة ، التربية ، المجلد ١٢، العدد ٢٦ ، نوفمبر ٢٠٠٩م .

٦٧- محمد محمد أبو سريع : دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨م .

٦٨- منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع V٣٠٧.١، 2008م ، Participatory Dialogue: Towards a stable, safe and just society for all. www. capmas. gov. eg

٦٩- نهى حامد عبد الكريم : المهارات الحياتية اللازمة للدارسين الكبار في مرحلة ما بعد محو الأمية ، العلوم التربوية ، مجلد ١٢، عدد ٢ يناير ٢٠١٤م.

٧٠- هشام مصطفي محمد سالم : الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ، ٢٠١٦م .

٧١- وائل وفيق رضوان ، عمرو محمد حامد : متطلبات تفعيل الشراكة "PPP" بين القطاع العام والخاص مدخلا لإصلاح التعليم قبل الجامعي ، مركز تطوير الأداء الجامعي ، جامعة المنصورة ٢٠٢٠م ، ص ص ٣٨١ – ٤٠٥.

٧٢- وزارة التخطيط : استراتيجية التنمية المستدامة ، وزارة التخطيط ، يمكن الوصول إليها من: الوحدة المركزية للشراكات بين القطاعين العام والخاص ، المشاريع الموقعة ، الوحدة المركزية للشراكات بين القطاعين العام والخاص. تم الوصول إليها من: http://www.pppcentralunit.mof.gov.eg/Content/Projects/Pages/All ProjectsAr.aspx State Information Service، Invest in Egypt، State Information Service، 2016

٧٣- وزارة التربية والتعليم : الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م–٢٠٣٠م ، التعليم المشروع القومي لمصر ، معا نستطيع ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٤م .

٧٤- وزارة التربية والتعليم : المبادرة : المشروع القومي لبناء المدارس ، وزارة التربية والتعليم ، جمهورية مصر العربية ٢٠٢١م .

٧٥- وزارة التربية والتعليم : مدارس "مبارك كول" قصة نجاح مهمة للتعليم المزدوج ، الموقع الرسمي للوزارة ، ٢٠١٧م .

٧٦- وزارة التربية والتعليم : مشروع بناء مدارس متميزة مع القطاع الخاص ، القاهرة ، ٢٠١٧م

٧٧- وزارة التعليم العالي : الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي ٢٠٣٠م ، القاهرة ، وزارة التعليم العالي ، فبراير ٢٠١٦م .

٧٨- وزارة المالية : دليل أحكام وإجراءات عقود الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص ، جمهورية الإمارات العربية ، ٢٠٢٠م .

٧٩- وزارة المالية المصرية : تقرير البرنامج القومي لشراكة القطاع العام والخاص ، القاهرة ، الوحدة المركزية ، لشراكة القطاعين العام والخاص ، ٢٠٢١م .

٨٠- وفاء عثمان : الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص بحث مقدم إلى مؤتمر عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص ، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠٨م .

٨١- وليد شواقفة: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية، بحث محكم ضمن مؤتمر الشراكة والتنمية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١١م .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1- Abdo, M.,Malhotra R.,Assomull,A.,&Bjarnason ,S.,January,.Student Finance: Learning From Global Best Practice and Financial Innovation . Retrieved from IFC: http:// viewer. Zmags.com/publication / ece3bb3c#/ece3bb3c/1 ,2015.
2- Abdo.M., April 19.On Design Public and The Creation of an Innovation Society, Blog post, Retrieved from www . design public.in/blogs/on-design public-and-the-creation-an-innovation- society/,2012.
3- accelerating pre-poor growth through support Private sector development,v.17http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf,2004
4- Adams, Susan (17 July 2020). "Online Learning Platform Coursera Raises $130 Million At Reported $2.6 Billion Valuation". Forbes. Archived from the original on 21 July 2020. Retrieved 20 July 2020.
5- Adham Sameh Elmeligy:The eff The effects of neoliber ects of neoliberalism on po alism on poverty in E ty in EgyptThe American University in Cairo The Effects of Neoliberalism on Poverty in Egypt A Thesis Submitted by Adham Sameh El-meligy To Department of Political Science April, 2018 In partial fulfillment of the requirements for The degree of Masters of Arts,2018.
6- Allah Bakhsh Malik : Financing education through public-private partnership Governance, transparency and accountability, Commonwealth Education Partnerships 2012.
7- Ana Lúcia Manrique,Douglas da Silva Tinti : An Analysis of a Brazilian University-School Partnership Program for Teacher Education, ANA LU´CIA MANRIQUE AND DOUGLAS DA SILVA TINTI , 2017
8- Andrabi, T., Jishnu D., Khawaja, A. J., Vishwanath, T. and Zajonc, T. Pakistan: Learning and Educational Achievement in Punjab Schools (LEAPS) – Insights to inform the education policy debate. Washington, DC: World Bank. Available at:http://siteresources.worldbank.org/PAKISTANEXTN/Resources/Publications-and-Reports/367132-1208398596098/2008LEAPS.pdf,2007.
9- Antoni Verger and Mauro Moschetti: Public-Private Partnerships as anEducation Policy Approach: MultipleMeanings, Risks and Challenges, Universitat Autònoma de Barcelona, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization,2017 .

10- ANTONI VERGER, XAVIER BONAL, AND ADRIAN ZANCAJO:What Are the Role and Impact of Public-Private Partnerships in Education? A Realist Evaluation of the Chilean Education Quasi-Market, Comparative Education Review • March 2016.
11- Barry Buzan: The United States and the great powers: world politics in the twenty-first century. Polity . ٩٩ ،٧١ صفحات. ISBN 978-0-7456-3374-9. 2004.م٢٠٢٠ فبراير ١٩ مؤرشف ، تم الإطلاع عليه في
12- BBC,Facts about the UK , available at : http ://www.bbc.co.uk/news/World- europe-18023389,accessed on 10/2/2022.
13- Bhatia, Asha. "Early days of Varkey schools: it was a management challenge". Gulf News. 9 March 2001.
14- Bowcott,O. June 15Afghanistan worst place in the world for women, but India in top five The Guardian. (London). Retrieved from http://www. the guardian.com/world/2011/jun/15/worst-place- women- afghanistan-india,2011.
15- Bowcott,O. June 15Afghanistan worst place in the world for women, but India in top five The Guardian. (London). Retrieved from http://www. the guardian.com/world/2011/jun/15/worst-place- women- afghanistan-india,2011.
16- Cambridge Centre for Alternative Finance: Various Regional Reports. Retrieved from https://www.jbs.cam.ac.uk/faculty-research/centres/ alternative-finance/,2018.
17- Choi, L. and Hori, S. A Comparative Study on the Governance of Education for Older Pople in Japan and Korea, Educational Gerontology , Vol.42,No.10,2016.
18- christina kWauk : What Works in Girls' Education Evidence for the World's Best InvestmentTHE BROOKINGS INSTITUTION 1775 Massachusetts Avenue, N.W., Washington, D.C. 20036 www.brookings.edu,2016.
19- Clarivate Analytics Research in Brazil: A Report for CAPES, Clarivate Analytics, https://www.capes.gov.br/images/stories/download/diversos/17012018-CAPES-InCitesReportFinal.pdf ,accessed on 26 July 2019.
20- Coursera : Introducing Coursera Learning Hubs : Global Participation,Local Access and Support ! (Blog) Retrieved from http ://blog. Coursera . org/post/65596539008/introducing- Coursera-Learning-hubs-global , 2013.
21- Coursera S-1". sec.gov. Securities and Exchange Commission. Archived from the original on 6 March 2021. Retrieved 12 March 2021.

22- Department for Business, Energy & Industrial Strategy: UK Innovation Strategy Leading the future by creating it, Information Policy Team, The National Archives, Kew, London TW9, July 2021.
23- Elizabeth Boye : Public-Private Partnership in Higher Education (Financed by Asian Development Bank, Technical Assistance Consultant's Report ,Project Number: Bangladesh,45181-001 July 2014.
24- Emily Gustafsson , Izzy Boggild : IMPACT BONDS IN DEVELOPING COUNTRIES: Early Learnings from the Field , Center For Universal Education, Brookings ,2017
25- Emily Gustafsson : WHAT IS THE SIZE AND SCOPE OF THE IMPACT BONDS MARKET?, : Brookings Institution Global Impact Bond Database, July 2020.
26- EUROPEAN CPURT OF AUDITORS :Public Private Partnerships in the EU: Widespread shortcomings and limited benefits: Special Report,2018.
27- European Training Foundation: PUBLIC–PRIVATE PARTNERSHIPS FOR SKILLS DEVELOPMENT A GOVERNANCE PERSPECTIVE, Volume I. Thematic overview, 2020 .
28- European Union , Union, United Kingdom, Brexit, available at : https://europa.eu/european Union /about- eu /countries/member - countries/United Kingdom_en, accessed on :13/2/2022
29- European Union, France, France in the EU, available at : https://europa.eu/european-union/about-eu/countries/member-countries/France_en, accessed on : 2/2/2022.
30- European Union, United Kingdom, Political system, available https://europa.eu/european-union/about-eu/countries/member countries/unitedkingdom_en, accessed on: 19-2-2022.
31- -European Union, United Kingdom, Trade and econom https://europa.eu/european-union/about-eu/c countries/unitedkingdom en, accessed on 10/2/2022.
32- for India K-12 growth is calculated for most recent years of data available,2016-2021.
33- for India K-12 growth is calculated for most recent years of data available,2017-2021. For Morocco higher education growth is calculated for most recent years of data available 2017-2021 Primary and secondary research conducted by Parthenon-EY
34- For Morocco higher education growth is calculated for most recent years of data available 2010-2014.
35- GEMS Education – Our Organisation. Retrieved 26 /1/ 2022
36- GEMS Education : Corporate Office. Careers.GEMSeducation.com. 2015.

37- GEMS Education : Solutions Archived 22 May 2015 at the Wayback Machine. GEMSEdSolutions.com. 2015.
38- Gladys Palmer, "Public-private Partnerships: Literature review ADM "Aid Delivery Methods", P:5, www.dpwg-lgd.org/.../ Public Private Partnerships,2009.
39- Glewwe, Paul; Anna Lucia Kassouf (August 2010). "The Impact of Bolsa Escola/Familia Conditional Transfer Program on Enrollment, Dropout Rates and Grade Promotion in Brazil" (PDF). Archived from the original (PDF) on 20/2/2022.
40- Global Education Monitoring Report : How committed? Unlocking financing for equity in education, Global Education Monitoring Report Team , ED/GEM/MRT/2021/PP/44,2021.
41- Google announces 100,000 scholarships for online certificates in data analytics, Project management and UX". 13 July 2020. Archived from the original on 2021-07-21. Retrieved-26-07- 2021.
42- Government of Pakistan :'Framework for Economic Growth Pakistan'. Islamabad: Planning Commission. 2011.
43- Government of Pakistan: 'The Pakistan Integrated Household Survey (PIHS)'. Islamabad: Federal Bureau of Statistics,2001.
44- Harvard Business School Case Study, "Bridge International Academies: A School in a Box". Available at: http://www.bridgeinternationalacademies. com/wp-content/uploads/2013/01/2010-Harvard-Business-School.pdf2010.
45- http://www.merriam-webster.com/dictionary/partnership,2004- .
46- Hudson, Rex A. Brazil: A Country Study. Washington: GPO for the Library of Congress, 1997.
47- Hussein Solomon.: "South African Foreign Policy and Middle Power Leadership ". مؤرشف من الأصل في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ ، تم الإطلاع عليه في١١ ٢٠٢٢/٢/٢م.
48- Institut Natunal de la statistique et des etudes economiques, Demography- Population France, available at : http://insee.fr/en/statistiques/serie/001641607?idbank=001641607accessed on : 12/2/2022
49- International Finance Corporation : GROWING IMPACT New Insights into the Practice of Impact Investing International Finance Corporation. First printing,. All rights reserved. 2121 Pennsylvania Avenue, N.W. Washington, D.C. 20433 Internet: www.ifc.org , June 2020.
50- International Finance Corporation :Bridge International Academies IFC INCLUSIVE BUSINESS CASE STUDY | Bridge International Academies,World Bank Group,2020.

51- Investing Human Capital: Business Angel Cognition and Active Involvement in Business Angel Groups Peter Wirtz, Christophe Bonnet, Laurence Cohen, Christophe Haon In Revue de l'Entrepreneuriat Volume 19, Issue 1, January, 2020.
52- IOF:The International Organisation of La Francophonie, La Francophonie, available at : https://www.francophonie.org/Welcome-to-the-International.html, accessed on 25-1/2022
53- ISSN 2248-9878 Volume 3, Number 7 (2013), pp. 801-810 ©Research India Publications http://www.ripublication.com/gjmbs.htm
54- Jo Walker, Caroline Pearce, Kira Boe and Max Lawson. Oxfam: THE POWER OF EDUCATION TO FIGHT INEQUALITY How increasing educational equality and quality is crucial to fighting economic and gender inequality, OXFAM BRIEFING PAPER – SEPTEMBER 2019.
55- John T. McGrath, The French in early Florida: in the eye of the hurricane (U Press of Florida, 2000.
56- Jomo KS, Anis Chowdhury, Krishnan Sharma, Daniel Platz :Public-Private Partnerships and the 2030 Agenda for Sustainable Development: Fit for purpose?, DESA Working Paper No. 148 ST/ESA/2016/DWP/148 February , Department of Economic & Social Affairs , 2016 .
57- Kamenetz, Anya (2012-08-08). "How Coursera, A Free Online Education Service, Will School Us All | Fast Company | Business + Innovation". Fast Company. Archived from the original on 2014-04-18. Retrieved 4-2-2022.
58- Khafizov Ivan Harisovich : Unpacking Sustainable Development Goal 4Education 2030 Sustainable Development Goals United NationsEducational, Scientific andCultural Organization GUIDE ,2016.
59- Kuchler, Hannah (31 October 2016). "Education start-up Coursera shifts to monthly subscriptions". Financial Times. Archived from the original on 25 March 2017. Retrieved 24 March 2021.
60- Laslett,P.A, Fresh Map of Life : The Emergence of the Third Age, weidenfeld&Nicolson, London,1989.
61- Leicht, Alexander, Heiss, Julia, Won Jung Byun : Issues and trends in education for sustainable development, UNESCO [61975], UNESCO. Assistant Director-General for Education, 2018 .
62- Library of Congress, Federal Research Division, Country profile : France, Historical Background,May2007.
63- Library of Congress,Federal Research Division, Country Profile:France, Historical Back ground, May 2007.
64- Lichere, Francois and Marto, Boris, On the development Of public- pri partnership in Africa: current reforms and future prospects, International Business Law Jour,2007.

65- Lorie Logan, and Ulrich Bindseil : Large central bank balance sheets and market functioning Report (Federal Reserve Bank of New York) (European Central Bank) October 2019,.
66- Lucia Cusmano : New Approaches to SME and Entrepreneurship Financing: Broadening the Range of Instruments,OECD,2015.
67- McKinsey & Company : DIGITAL GLOBALIZATION: THE NEW ERA OF GLOBAL FLOWS HIGHLIGHTS MARCH , 2016.
68- Md. Mahmudul Alam : Delivering Countywide Cost-Effective and Better Education Services: The Models of Public Private Partnership (PPP), Institute for Environment and Development (LESTARI) National University of Malaysia (UKM), Malaysia,2010.
69- Michael Hanni : Financing of education and technical and vocational education and training (TVET) in Latin America and the Caribbean, MACROECONOMICS OF DEVELOPMENT, ECLAC - Macroeconomics of Development Series No. 200,2019.
70- Miguel Palacios, Tonio DeSorrento, and Andrew P. Kelly: INVESTING IN VALUE, SHARING RISK FINANCING HIGHER EDUCATION THROUGH INCOME SHARE AGREEMENTS , C E N T E R O N H I G H E R E D U C A T I O N R E F O R M AMERICAN ENTERPRISE INSTITUTE,2014.
71- Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands :Public-Private Partnerships in developing countries A systematic literature review, literature review | IOB Study | no. 378 | Public-Private Partnerships in developing countries | IOB Study | no. 378 | Public-Private Partnerships ,2013.
72- Ministry of Women and Child Development Report: Empowering Women India: Towards a New Dawn. Government of India , 2015,
73- Monazza Aslam, Shenila Rawal : Public-Private Partnerships and Private Actors in Secondary Education in Sub-Saharan Africa, 2018.
74- National Council PPP, (NCPPP) www. Ncppp.org-
NituKaur : indian Women and Science Education: Connecting the Women with Scientific Literacy, School of Education, Mizoram University, Aizawl-796004, Mizoram, India,2021.
75- NSEE, Demography-Population at the beginning of the month - France, available at : http://www.insee.fr/en/bases-de-donnees /bsweb/serie.asp,?idbank,=001641607, accessed on : 6/2/2022..
76- OECD : EDUCATION POLICY OUTLOOK: FRANCE EDUCATION POLICY OUTLOOK FRANCE, June 2020 .
77- OECD : Public-Private Partnerships in the Middle East and North Africa A Handbook for Policy Makers, PRIVATE SECTOR DEVELOPMENT Handbook ,2020.

78- OECD : Reviews of School Resources The Funding of School Education Connecting Resources and Learning , OECD Connecting Resources and Learning, OECD Publishing, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/9789264276147-en, ,2017 .
79- OECD: Foreign Direct Investment for Development MAXIMISING BENEFITS, MINIMISING COSTS,2002.
80- OECD: Managing Conflict of Interest in the Public Sector A TOOLKIT, MANAGING CONFLICT OF INTEREST IN THE PUBLIC SECTOR – ISBN 92-64-01822-0 – , 2005
81- OECD: Public-Private Partnerships: In Pursuit of Risk Sharing and Value for Money. 2008. Available online: https//:
Office for National Statistics, Estimates of the Very Old includ from 2002 to 2016, Statistical bulletin, UK, September 2017.
82- Office for National Statistics, Population estimates for UK, England and Wales, Scotland and Northern Ireland: mid-2016, Statistical bulletin, UK, June 2017.
83- Online learning startup Coursera raises $64M at an $800M valuation". TechCrunch. Archived from the original on 2021-08-14. Retrieved -01-24- 2020.
84- -Osei-Kyei, R.; Chan, A.P.C. Review of studies on the Critical Success Factors for Public–Private Partnership.
85- Pakistan among top 20 happiest countries, beating India, US: Report". The Express Tribune مؤرشف من الأصل في ١٣ ديسمبر ٢٠١٨ ، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢٠/٢/٢٠م.
86- Pakistan.final.web.pdf "Between radicalisation and democratisation in an unfolding conflict: Media in Pakistan"(PDF). International Media Support. (PDF), 2009
87- Parthenon- EY correspondence with Sean Peterson, Senior Investment Officer at IFC,26 July,2015.
88- Parthenon- EY interview with Phylis Costanza CEO and John Fairhurst, COO of UBS Optimus Foundation,15June,2015.
89- Parthenon- EY interview with Phylis Costanza CEO and John Fairhurst, COO of UBS Optimus Foundation,15June,2015..
90- Parthenon-EY interview Alejandro Cabal Principal Education Specialist IFC, 15 July 2015.
91- Parthenon-EY interview Alejandro Cabal Principal Education Specialist IFC, 15 July 2015.
92- Parthenon-EY interview with Avnish Gungadur-doss,Co-Founder of Instiglio,25 June, 2015.
93- Parthenon-EY interview with Avnish Gungadur-doss,Co-Founder of Instiglio,25 June, 2015.

94- Parthenon-EY interview with Colin Bryant, Op erating Partner at New Enterprise Associates, 9 July 2015.
95- Parthenon-EY interview with Colin Bryant, Op erating Partner at New Enterprise Associates, 9 July 2015.
96- Parthenon-EY interview with Dino Varkey. Group Executive Director and Board Member at GEMS Education, 25 June 2015
97- Parthenon-EY interview with Greg Mauro, Managing Partner at Learn Capital,29july,2015..
98- Parthenon-EY interview with Greg Mauro, Managing Partner at Learn Capital,29july,2015.
99- Parthenon-EY interview with Greg Mauro, Managing Partner at Learn Capital,29july,2015.
100- Parthenon-EY interview with Jake Samuelson Business Development Manager at Coursera ,23 July,2015.
101- Parthenon-EY interview with Juan Guerra,CEO Of StudentFunder,26June 2015.
102- Parthenon-EY,Private Universities in India : An Investment in National Development, Retrieved from Parthenon-EY website : http://www.parthenon .com/Get File.aspx?u=/lists/Thought Leadership/Attachments/47/EDGE2012.
103- Parthenon-EY. interview with Shannon May, Cofounder,Bridge International Academies,2July2015.
104- partner. Negar Farakish, Shanna Jaggars, & Maggie Fay : Public-private partnership: How and why six community colleges loved and left a for-profit ,2017.
105- patterson, R.,Moffatt,S.,Smith,M., Scott,J.,McLoughlin,C.,Bell,J and Mell,N.Exploring social inclusivity within the University of the University of the Third Age (U3A) : A Model of Collaborative Research, Ageing & Society,Vol.36,2016.
106- PPP. projects from 1990 to 2013. Int. J. Proj. Manag., 33, 1335–1346,2015.
107- Primary and secondary research conducted by Parthenon-EY
Public–private partnership in higher education provision in Tanzania: implications for access to and quality of education,6 ,2016.
108- Public–Private Partnership Operational Plan 2012-2020 Realizing the Vision for Strategy 2020:The Transformational Role of Public–Private Partnerships in Asian Development Bank Operations.
109- Public-Private Partnerships and Private Actors in Secondary Education in Sub-Saharan Africa Monazza Aslam, Oxford University and Shenila Rawal,University of Bristol September 2018.

110- Quora. "Coursera Co-Founder Andrew Ng: AI Shouldn't Be Regulated As A Basic Technology". Forbes. Archived from the original on 2020-07-13. Retrieved 10-5-2021.
111- Report: Coursera Impact Report:. Coursera Press. Archived from the original on 2021-05-07. Retrieved -05-07-2021.
112- Riham Helmy, Nevien Khourshed, Mohamed Wahba and Alaa Abd El Bary : Exploring Critical Success Factors for Public Private Partnership Case Study: The Educational Sector in Egypt, October 2020; Accepted: 6 November 2020; Published: 12 November 2020.
113- Riham Helmy, Nevien Khourshed, Mohamed Wahba and Alaa Abd El Bary: Exploring Critical Success Factors for Public Private Partnership Case Study: The Educational Sector in Egypt, : 8 October 2020; Accepted: 6 November 2020; Published: 12 November 2020.
114- Role of Public Private Partnership in School Education in India , Manisha Luthra and Shikha Mahajan University of Delhi Global Journal of Management and Business Studies.
115- Rolla Moumné Charlotte Saudemon :Overview of the role of private providers in education in light of the existing international legal framework: investments in private education: undermining or contributing to the full development of the human right to education, UNESCO Education Sector01,2015.
116- Rosa M. Garcia :A legal approach to real estate crowdfunding platforms Working Paper No. 1/2019 , Review, Vol. 35, Iss. 3, 2019, orthcoming.https://doi.org/10.1016/j.clsr.2019.
117- Samson John Mgaiwa & Japhace Poncian: Bandung: Journal of the Global South volume 3, Article number: Cite this article
118- Science Matters: Let's Talk About COVID-19". Coursera. Archived from the original on 2020-11-17. Retrieved -11-8-2021.
119- Stellina Galitopoulou, Antonella Noya : UNDERSTANDING SOCIAL IMPACT BONDS, LEED ,OECD,2016.
120- Sunny Varkey – Profile at Forbes: GEMS Education – Choosing a School. GEMSeducation.com. 2015.
121- Sunny Varkey as Goodwill Ambassador of UNESCO":Vatican Radio. 5 January 2012.
122- Tat'jana V. Varkulevich, Natal'ja R. Pashuk: PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIP IN EDUCATION: FEATURES AND PROSPECTS ASOCIACIÓN PÚBLICO-PRIVADA EN EDUCACIÓN: CARACTERÍSTICAS Y PERSPECTIVAS, de junio de 2019 Aceptado para publicar: 30 de julio de 2019 Publicado: 8 de agosto de 2019.

123- The Commonwealthawards.Nexus Commonwealth Awards, available at: http://www.nexuscommonwealthawards.org/index.php, accessed on : 25/1/2022.
124- The Economist, Classroom Divisions, 22 February, http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21596981-paid-private-schoolsare-better-value-money-free-sort-classroom,2014.
125- The Economist, France, available at : http://www.economist.com/topics/france, accessed on : 22/2/2022.
126- The History of the Prova Brasil and SAEB: The Ministry of Education, Brazil. Archived from the original on 14 November 2009. Retrieved 4/2/2022.
127- The Third Age Trust, Our Story, available at: https://u3a.org.uk/about/history. accessed on: 6/6-2-2022
128- THE VARKEY FOUNDATION - Charity 1145119". register-of-charities.charitycommission.gov.uk. Retrieved 17 October 2021.
129- The Varkey Foundation. BizDB. "THE VARKEY FOUNDATION - Charity 1145119". register-of-charities.charitycommission.gov.uk. , 2021.
130- Thomson Reuters : GIRLS' EDUCATION IN INDIA: STATUS AND CHALLENGES Sanjukta Sahoo, International Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Vol. 6 Issue 7, July 2016.
131- Thorner, Daniel : "The pattern of railway development in India". In Kerr, Ian J. Railways in Modern India. New Delhi: Oxford University Press. . ISBN 0-19-567292-5), 2005.
132- UNESCO ,2012,Youth and Skills:putting Education to Work-Education for ALL Global Monitoring Report.Retrieved from UNESCO website: http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA HQED/pdf/gmr2012-report-ch1.pdf
133- Unesco : Education for All Global Monitoring Report: Private sector should boost finance for education,2013.
134- Unesco :Global Education Monitoring Report Team, Inclusion and education: GLOBAL EDUCATION MONITORING REPORT SUMMARY ALL MEANS ALL , ED-2020/WS/18,2020
135- UNESCO partners with GEMS Education to bolster Girls' and women's education and teacher training". UNESCO – Partners & Donors, 2014.
136- UNICEF "The Right to Learn: Promoting Progress and Reducing Inequalities - The state of children and adolescents in Brazil 2009" (PDF), 2009, Retrieved 24/1/2022.
137- United Nation, " Public-Private Partnership: A new Concept for infrastructure Development", Economic Commission for Europe, New York. 1998.

138- Uropean Union, France available at : https:// europa.eu/european-union/about-eu/countries/ member -countries/France_en, accessed on : 13/2/2022.
139- Uropean Union, France in EU, available at: https://curopa.. union/about-eu/countries/member-countries/france_en, accessed on : 10/2/2022.
140- Vander Ark,T., Private Capital and Public Education : Toward Quality At Scale.Retrieved from American Enterprise Institute ,2009,website http://www.educationindustry.org/assets/2009%20Privatecapitaland publiceducation2009.
141- Worah, H.. : Best practices by the States for girl child education. The prosperity and welfare of India,2014.
142- World American Development Bank :International Monetary Fund, Public-Private Partnerships, Prepared Department, consultation with other departments,) Approved Teresa Ter-Minassian, Bettignies, and Ross, "The Public Policy-Analyse de Politiques,2004.
143- World Bank Group Education Strategy : Learning for All Investing in People's Knowledge and Skills to Promote Developmen,2020.
144- World Bank Report: Girls Education in the 21st Century. Human Development,2008.
145- World Economic Forum : The Global Competitiveness Report Special Edition , 2020 : How Countries are Performing on the Road to Recovery, 2020.
146- World Economic Forum Financing Development Initiative Buildi Consensus: Growing Role Public-Private Partnerships In Mol Development, United Geneva, September 2005.
www.oecd.org/gov/budgeting/public privatepartnershipsinpursuitofrisksharingandvalueformoney.htm (accessedon 13 June 2019).
147- Yilmaz Akyüz Giinther Held : FINANCE AND THE REAL ECONOMY ISSUES AND CASE STUDIES IN DEVELOPING COUNTRIES United Nations University/World Institute for Development Economics Research Economic Commission for Latin America and the Caribbean United Nations Conference on Trade and Developmen,1993.
148- Zancajo, Adrián , Fontdevila, Clara, Verger, Antoni ,Bonal, Xavier: Regulating public-private partnerships, governing non-state schools: an equity perspective Global Education Monitoring Report Team, 2021.
تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/٨م